جامعة ابن خلدون–تيارت
كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

مدى مساهمة القطاع السياحي في تطوير الإيرادات العامّة

دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس2010–2019

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

-بلخضر مريم.

-رمادي إيمان.

تحت إشراف الأستاذ:

— د. بن الحاج جلول ياسين

لجنة المناقشة

الدكتورة ساجي فاطمة	أستاذة محاضرة – أ	رئيسةً
الأستاذ بوحركات بوعلام	أستاذ مساعد — أ	مقرراً
الدكتور بن الحاج جلول ياسين	أستاذ محاضر – أ	مناقشاً

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.../.../....

السنة الجامعية 2018 – 2019

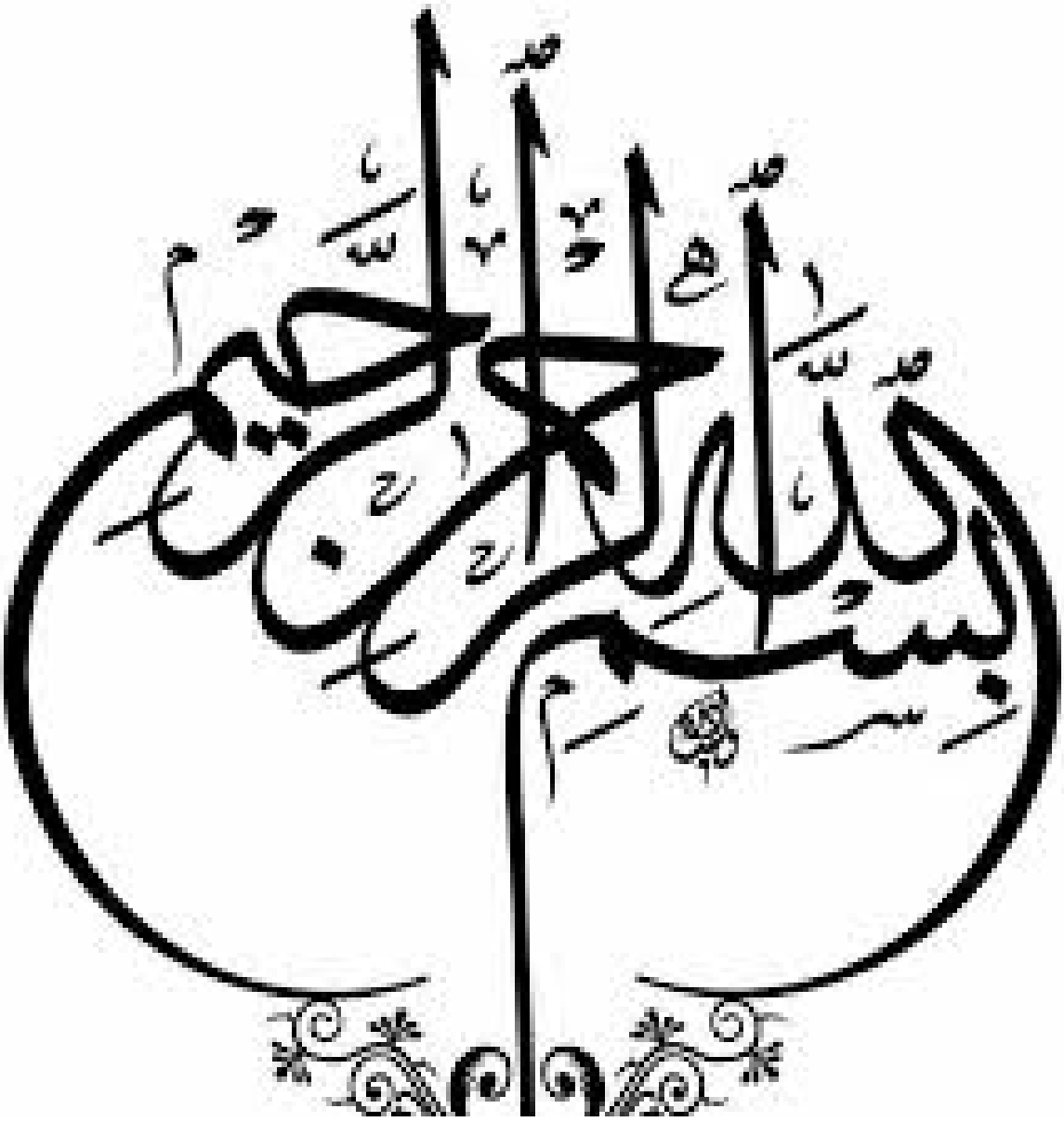
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعرفـــان

قال الله تعالى في محكم تنزيله :

" وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم "سورة إبراهيم الآية07.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تتنزل البركات نشكر الله على فضله ومنه نحمده على توفيقه و هدايته لإتمام هذا العمل المتواضع.

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير و الإمتناء إلى الأستاذ المشرف المحترم الذي لم يبخل علينا بإرشاداته و توجيهاته،فمهما شكرناه لن نوفيه حقه الأستاذ الفاضل:

"بن الحاج جلول ياسينّ"

كما نشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير دون نسيان كل من ساهم في إتمام هذا من قريب أو بعيد خاصة الطاقم العامل بالمكتبة

سائلين الله عز وجل السدّاد والتوفيق للجميع.

الإهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من صارع الحياة لينعم علينا بعطائه إلى من أفنى عمره وشبابه لنعيش ،إلى الذي ضحى براحته لينير عقلي بالعلم والإيمان،إلى أعظم الرجال أبي الغالي حفظه الله

إلى من تسبق فرحتها فرحتي ،وتسبق دمعتها دمعتي ،إلى من أنذرت نفسها من أجل أن توصلنا شط الأمان إلى من كان دعائها سر نجاحيَ أمي الغالية حفظها الله

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار أبي الثاني بغدادي ،إلى أمي الثانية التي ربت مليكة حفظهما الله

وإلى أخواتي وإخوتي الذين أتمنى لهم النجاح والتوفيق حبيبة حميدة مُحَّد خالد أمين

وإلى كل الأهل والصديقات

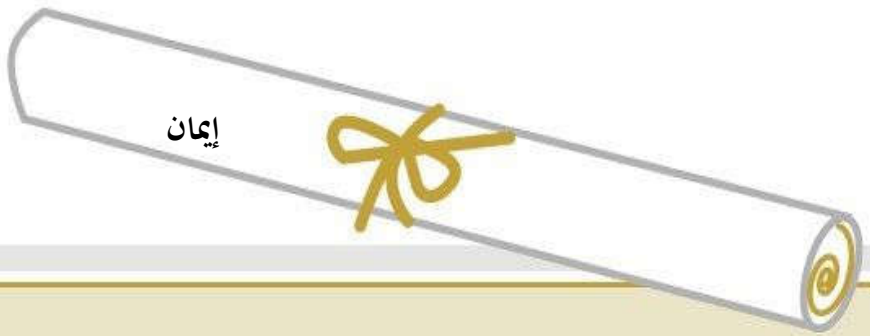

إيمان

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع على الينبوع الذي لا يبخل من عطاءه إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة).

وإلى من سعى و شقى لأنعم بالرّاحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النّجاح الذي علمني ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير(والدي العزيز)"بلخضر مُحَمَّد"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي حفظهم ورعاهم الله"مونة وزوجها رشيد والكتكوت عبد الحق،عبد الحكيم،حفيظة،عبد الرزاق"

إلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله وإلى عمّتي حفظها الرحمّن.

إلى كل أفراد عائلة "بلخضر" و"طالح " من كبيرهم حتى صغيرهم بالخصوص حبيبتي ورفيقة صغري ابنة عمّي عائشة.

إلى الهدية التي منحني الله إياها والروح التي سكنت قلبي إلى زوجي بخوش زهير الذي كان سندا وعونا لي بدعواته ومعنوياته.

إلى من سرنا سوّيا ونحن نشق الطريق معا نحو النّجاح إلى زميلاتي سامية لويزة وحنان إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنّجاح إلى كل أساتذتي الكرام.

مريم

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة.....أ- ز

الفصل الأوّل:الإطار النظري للسياحة

تمهيد.....09

المبحث الأوّل:مـــــــاهية السّيـــــــــاحة.....10

المطلب الأوّل:السياحة والمفاهيم المرتبطة بها وخصائصها.....10

أوّلا:مفهوم السّياحة.....10

ثانيا:مفهوم السائح..... 14

ثالثا:خصائص السّياحة.....16

المطلب الثاني:أسباب ودوافع السّياحة.....17

أوّلا:الأسباب التي أدّت إلى انتشار السياحة.....17

ثانيا:دوافع السياحة.....18

المطلب الثالث:أنواع وأركان السياحة..... 22

أوّلا:أنواع السياحة.....22

ثانيا:أركان السياحة.....28

المبحث الثاني:أهمّية السّياحة وآثارها.....30

المطلب الأوّل:أهمية و أثر السياحة على الجانب الاقتصادي.....30

أوّلا:تدفق الموارد المالية.....31

ثانيا:تحسين ميزان المدفوعات..... 31

ثالثا:خلق مناصب عمل.....32

المطلب الثاني:أهمية وأثر السياحة على الجانب الاجتماعي والثقافي.....32

أولا:التحولات الطبقية.....33

ثانيا:الاهتمام بالتراث والعادات والتقاليد والبيئة.....33

ثالثا:التطور الاجتماعي.....33
رابعا:التبادل الثقافي.....33
المطلب الثالث:أهمية وأثر السياحة على الجانب السياسي والبيئي والعمراني.....34
أوّلا:الأهمية والأثر على الجانب السياسي.....34
ثانيا:الأهمية البيئية والعمرانية.....34
المبحث الثالث:مقوّمات السياحة.....35
المطلب الأوّل:المقوّمات الطبيعية.....35
أوّلا:الأرض.....35
ثانيا:المناخ.....36
ثالثا:المياه وأشكالها.....36
رابعا: الغطاء النباتي.....37
المطلب الثاني: المقومات البشرية.....37
أوّلا:الطبيعة الإسكانية.....37
ثانيا:أماكن المبيت والطعام والخدمات الأخرى.....37
ثالثا:الصحة.....37
رابعا:الأماكن التاريخية والأثرية والدينية..... 38
خامسا:العوامل الثقافية و الصناعات التقليدية.....38
سادسا:الأمن.....38
المطلب الثالث:المقومّات المساعدة.....38
أولا:مقومات خاصة.....38
ثالثا:مقومات عامّة.....39
خلاصة الفصل.....41

الفصل الثاني الإطار النظري للإيرادات العامّة

تمهيد.....43
المبحث الأول:ماهية الإيرادات العامّة.....44
المطلب الأوّل:مفهوم الإيرادات العامّة.....44
المطلب الثاني:أنواع الإيرادات العامّة(التقسيمات).....45

أوّلا:من حيث المصدر.....45
ثانيا:من حيث مدى استعمال الدولة لسلطة الجبر والإكراه (الإلزام).....45
ثالثا:من حيث انتظامها و دوريتها.....46
رابعا:من حيث الشبه بالقطاع الخاص.....46
المطلب الثالث:مراحل تنفيذ الإيرادات العامّة.....47
أوّلا:الإثبات.....47
ثانيا:التصفية.....48
ثالثا:التحصيل.....48
المبحث الثاني:مصادر الإيرادات العامّة.....48
المطلب الأوّل:الإيرادات الاقتصادية إيرادات أملاك الدولة (الدومين) والثمن العام.....48
أوّلا:إيرادات أملاك الدولة (الدومين).....49
ثانيا:الثمن العام.....51
المطلب الثاني:الإيرادات السيادية (الإيرادات من الضرائب والرسوم).....52
أوّلا:الإيرادات العامّة من الضرائب.....52
ثانيا:الإيرادات العامّة من الرسوم.....57
المطلب الثالث:الإيرادات الائتمانية والإصدار النقدي الجديد.....60
أوّلا:الإيرادات الائتمانية (القروض العامّة).....60
ثانيا:الإصدار النقدي الجديد.....64
المبحث الثالث:الآثار الاقتصادية للإيرادات العامّة.....67
المطلب الأوّل:الآثار الاقتصادية للضرائب.....67
أوّلا:أثر الضريبة على الاستهلاك.....67
ثانيا:أثر الضريبة على الإنتاج.....68
ثالثا:أثر الضرائب على الاستثمار.....68
المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية للقروض العامّة.....69
أولا:آثار الاقتصادية للقروض الداخلية.....69
ثانيا:الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية.....69
المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية للإصدار النقدي الجديد.....70

خلاصة الفصل.....72

الفصل الثالث:مساهمة القطاع السياحي في تطوير الإيرادات العامّة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس(2010-2017)

تمهيد.....73

المبحث الأوّل:واقع السياحة في الجزائر.....74

المطلب الأوّل:المقوّمات السياحية في الجزائر.....74

أوّلا:المقوّمات السياحية الطبيعية.....74

ثانيا:المقوّمات السياحية البشرية.....78

ثالثا:المقومات المادية.....81

المطلب الثاني:المؤشرات السياحية في الجزائر.....83

أوّلا:التدفقات البشرية(عدد السياح).....83

ثانيا:الليالي السياحية..... 85

ثالثا:الطاقة الفندقية.....86

المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية للسياحة..... 87

أوّلا:مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام الجزائري (PIB)للفترة(2010-2017).....87

ثانيا:مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات للفترة(2010-2017).....88

ثالثا:مساهمة السياحة في تطور العمّالة (التشغيل)للفترة2010-2017.....89

المبحث الثاني:واقع السياحة في تونس.....91

المطلب الأوّل:المقوّمات السياحية في تونس.....91

أوّلا:المقوّمات السياحية الطبيعية.....91

ثانيا:المقوّمات البشرية.....94

ثالثا:المقوّمات المادية.....96

المطلب الثاني: المؤشرات السياحية في تونس.....97

أوّلا:التدفقات البشرية(عدد السياح).....98

ثانيا:الليالي السياحية.....99

ثالثا:الطاقة الفندقية.....100

المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية للسياحة في تونس.....101

أوّلا:نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام التونسي(PIB)للفترة2010-2017.....101
ثانيا:مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات للفترة2010-2017.....102
ثالثا:مساهمة السياحة في خلق فرص العمل(التشغيل)للفترة2010-2017.....103
المبحث الثالث:مقارنة المساهمة الاقتصادية للسياحة بين الجزائر و تونس للفترة الممتدة من 2010-2017.....104
المطلب الأوّل:المقارنة من حيث الإيرادات السياحية.....104
أوّلا:الإيرادات السياحية في الجزائر.....104
ثانيا:الإيرادات السياحية في تونس.....105
ثالثا:المقارنة بين الإيرادات السياحية الجزائرية والإيرادات السياحية التونسية.....107
المطلب الثاني:المقارنة من حيث بعض المؤشرات الاقتصادية السياحية الأخرى..... 108
أوّلا:المقارنة من حيث عدد السياح الوافدين..... ...108
ثانيا:المقارنة من حيث عدد الفنادق.....110
المطلب الثالث:المقارنة من حيث الآثار الاقتصادية.....111
أوّلا:المقارنة من خلال الناتج المحلي الخام.....112
ثانيا:المقارنة من خلال رصيد الميزان السياحي.....113
ثالثا:المقارنة من حيث التشغيل.....115
المبحث الرابع:آليات تنمية الإيرادات السياحية في الجزائر كخيار لدعم الإيرادات العامّة للدولة.....117
المطلب الأوّل:معوقات وتحديات تطوير قطاع السياحة في الجزائر.....117
أوّلا:معوّقات ومشاكل تطوير السياحة في الجزائر.....117
المطلب الثاني:المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كأداة لتنمية القطاع السياحي2025.....119
أوّلا:تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.....119
ثانيا:مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.....120
ثالثا:الأهداف الإستراتيجية للمخطط(SDAT2025).....121
رابعا:تقييم حصيلة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حسب أهداف المرحلة الأولى(2008-2015.....123
المطلب الثالث:آليات إنعاش القطاع السياحي في الجزائر.....127

خلاصة الفصل.....133
الخاتمة.....134
المراجع
الملاحق
الملخص

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01-01)	دوافع السياحة	21
الشكل رقم(01-02)	أنواع السياحة	27
الشكل رقم(01-03)	أركان السياحة	29
الشكل رقم(02-01)	أنواع الإيرادات العامّة	47
الشكل رقم(02-02)	مصادر الإيرادات العامّة	66
الشكل رقم(03-01)	مقارنة بين حجم الإيرادات في الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة من 2010-2017	108
الشكل رقم(03-02)	مقارنة عدد السياح الوافدين بين الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة من 2010-2017	109
الشكل رقم(03-03)	مقارنة عدد الفنادق بين الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة من 2010-2017	111
الشكل رقم(03-04)	المقارنة من خلال نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام بين الجزائر وتونس للفترة الممتدة من 2010-2017	116
الشكل رقم(03-05)	مقارنة رصيد الميزان السياحي بين الجزائر و تونس خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017	114
الشكل رقم(03-06)	مقارنة مساهمة القطاع السياحي في التشغيل بين الجزائر و تونس خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017	115

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(01-01)	الفرق بين السائح وغير السائح.	15
الجدول رقم(01-02)	مقوّمات السياحة.	40-39
الجدول رقم(03-01)	أهم الحمامات المعدنية في الجزائر.	76
الجدول رقم(03-02)	أهم المواقع التاريخية والحضارية في الجزائر.	79 -78
الجدول رقم(03-03)	المهرجانات في الجزائر.	79
الجدول رقم(03-04)	تطور عدد السياح في الجزائر للفترة2010-2017.	84
الجدول رقم(03-05)	عدد الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية للفترة2010-2017.	85
الجدول رقم(03-06)	تطور الفنادق وعدد الأسِرّة في الجزائر خلال الفترة2010-2017.	86
الجدول رقم(03-07)	مساهمة نسبة السياحة في الناتج المحلي الخام **الجزائري** (**PIB**)خلال الفترة(2010-2017)	88
الجدول رقم(03-08)	تطور الميزان السياحي في الجزائر خلال الفترة(2010-2017) .	89
الجدول رقم(03-09)	مساهمة القطاع السياحي في العمالة في الجزائر للفترة(2010-2017).	90
الجدول رقم(03-10)	المناطق التاريخية والأثرية في تونس.	95
الجدول رقم(03-11)	المهرجانات في تونس	95
الجدول رقم(03-12)	تطور التدفقات السياحية في تونس للفترة2010-2017	98
الجدول رقم(03-13)	عدد الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية في تونس للفترة2010-2017	99

الجدول رقم(03-14)	تطور عدد لفنادق وعدد الأسِّرة في الجزائر خلال الفترة2010-2017)	100
الجدول رقم(03-15)	نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام التونسي(PIB) للفترة2010-2017	101
الجدول رقم(03-16)	تطور الميزان السياحي في تونس خلال الفترة(2010-2017)	102
الجدول رقم(03-17)	مساهمة القطاع السياحي في التوظيف في تونس للفترة(2010-2017)	103
الجدول رقم(03-18)	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017	105
الجدول رقم(03-19)	تطور الإيرادات السياحية في تونس خلال الفترة2010-2017	106
الجدول رقم(03-20)	المقارنة بين حجم الإيرادات في الجزائر وتونس للفترة الممتدة من 2010-2017	107
الجدول رقم(03-21)	مقارنة عدد السياح الوافدين بين الجزائر وتونس للفترة الممتدة من 2010-2017	109
الجدول رقم(03-22)	مقارنة عدد الفنادق بين الجزائر وتونس للفترة الممتدة من 2010-2017	110
الجدول رقم(03-23)	المقارنة من خلال نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام بين الجزائر وتونس للفترة الممتدة من2010-2017	112
الجدول رقم(03-24)	مقارنة رصيد الميزان السياحي بين الجزائر و تونس خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017	113

الجدول رقم(03-25)	مقارنة مساهمة القطاع السياحي في التشغيل بين الجزائر و تونس خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017	115
الجدول رقم(03-26)	برامج مخطط التهيئة السياحية	120
الجدول رقم(03-27)	خطّة الأعمال السياحية لآفاق 2015	122
الجدول رقم(03-28)	المشاريع التي شرع في إنجازها والتي في طريق الانطلاق	123
الجدول رقم(03-29)	وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2014	124
الجدول رقم(03-30)	عدد السّياح المحقق مقارنة بالمتوقع نهاية 2015.	125
الجدول رقم(03-31)	مقارنة الإيرادات السياحية المتوقعة مع الإيرادات المحققة في نهاية سنة 2015	126
الجدول رقم(03-32)	عدد المؤسسات والمشاريع المنخرطة في مخطط الجودة السياحية نهاية 2014	126

المقدمة العامة

مقدمة:

تُعتبر السياحة إحدى الركائز المهمة لاقتصاد أيّ بلد،والشاهد الأكبر على ثقافته وحضارته وتاريخه، فالسياحة تُعتبر سفير الدول جميعها لأنها تُمثل كتاباً مفتوحاً أمام الزّائرين الذي يأتون إلى البلد ليقرءوا صفحات التاريخ والحضارة،وكلما كان حجم السياحة في بلدٍ ما أكبر، كلما دلّ هذا على عمقِ حضارته الماضية والحاضرة أيضاً، ففي كثيرٍ من بلاد العالم تُعدّ السياحة بمثابة النفط الذي يُدرّ عليها الربح الكبير لذلك تشهدُ الحركة السياحية في العالم انفتاحاً كبيراً وتنافساً عميقاً في مجال الخدمات السياحية ،وأصبحت الحكومات تضع خططاً إستراتيجية لإبراز معالم دولها وإظهار أجمل ما فيها وعرضه للسائحين، حيث لا تتوقف متعة السياحة في الاطلاع على تاريخ الأمم السابقة، وإنما يتمثل جمالها في الاستمتاع بالطبيعة الساحرة فأضحت مزاراً لملايين السياح حول العالم.

وفي هذا السياق تفطنت العديد من الدول لأهمية القطاع السياحي و لذلك جعلت من هذا القطاع حجر الأساس لاقتصادها الوطني، عن طريق تنميتها وتطويرها وجعلها موردا أساسيا تستفيد منه الأجيال المتعاقبة، وبهذا وصفت السياحة في القرن الواحد والعشرون "بالعملاق الاقتصادي الجديد" وذلك نظرا لنموها السريع وسرعة تحصيل عائداتها،وعلى هذا الأساس يمكن القول أن السياحة أصبحت من أهم مصادر الدخل للعديد من الدول حيث تحتل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير على ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبما تدره من دخل من العملات الصعبة وتوفير النقد الوطني والمحلي للخزينة العمومية لإنفاقها في المجالات ذات النفع العام.

تمتلك كل من الجزائر وتونس مقومات طبيعية وحضارية متشابهة وتتمتع بخصائص سياحية عديدة ومتنوعة تمكنّها من إقامة أقطاب سياحية في غاية الأهمية،وقد عرف قطاع السياحة تطورا كبيرا في تونس في السنوات الماضية، و يظهر ذلك من خلال الإيرادات السياحية المعتبرة التي تحققها هذه الأخيرة من خلال مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد ككل ،والجزائر رغم ما تمتلكه من مقومات سياحية كبيرة،نادرا ما تكون مجتمعة في بلد واحد من شريط ساحلي يمتد على طول 1200 كلم، وصحاري مصنفة من أجمل صحاري العالم،قادرتان على جعلها وجهة سياحية تستهوي السياح من مختلف أقطاب العالم إلاّ أنّ السياحة في الجزائر لم تصل إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه،بسب اعتمادها على قطاع المحروقات

في اقتصادها لكنها تسعى جاهدة للنهوض بهذا القطاع في الآونة الأخيرة لتنويع مصادر دخلها لتمويل نفقاتها العامة وتعتبر السياحة إحدى البدائل الأكثر ملائمة للاعتماد عليها لدعم الإيرادات العامة للدولة وتطويرها وذلك من خلال مساهمة هذا القطاع في نمو الدخل الوطني ،وتنميته في الوقت الراهن أصبح أمراً ضروريا و ذلك من أجل تنويع مصادر الإيرادات العامة وتظهر هذه التنمية في مجموع آليات يجب على الدولة تطبيقها من خلال المخطط التوجيهي للتنمية لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

إشكالية الدراسة :

وبناءا على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

- **كيف يساهم القطاع السياحي في الإيرادات العامّة للدولة،وما هي آليات تطوير دوره في دعم الإيرادات العامّة ؟**

وحتى نتمكن من دراسة هذه الإشكالية بشكل واضح ودقيق نقترح مجموعة من **الأسئلة الفرعية** والتي تتمحور حولها هذه الدراسة :

1. ما مفهوم السياحة،و ما هي أهميتها وآثارها ؟
2. ما المقصود بالإيرادات العامة للدولة و ما هي أهم مصادرها ؟
3. ما هي مساهمة القطاع السياحي في الإيرادات العامّة في الجزائر وتونس ؟
4. ما هي معوقات القطاع السياحي في الجزائر وما هي مخططات الدولة للنهوض بهذا القطاع؟
5. كيف يمكن تطوير مساهمة قطاع السياحة في مداخيل الدولة؟

فرضيات البحث:

للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة تبنينا الفرضيات التالية والتي تشكل القاعدة الأولية لدراستنا:

1.يمكن للسياحة أن تشكل إحدى المصادر الأساسية لدخل الدولة في الوقت الراهن وقطاعا بديلا لقطاع المحروقات.

2. تعتبر الإيرادات السياحية من بين الموارد المالية التي تعتمد عليها إيرادات الجزائر.

3. السياحة في الجزائر مهمشة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني تكاد تكون منعدمة .

أسباب اختيار الموضوع:

تم التطرق لهذا الموضوع لأسباب عديدة منها ما هو ذاتي وآخر موضوعي.

الأسباب الذاتية:

– قناعتنا الخاصة بالدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في ظلّ البرامج الاقتصادية.

– شعورنا بأهمية هذا الموضوع في المجال الاقتصادي الذي يعرف تحوّلات وتطوّرات متلاحقة.

الأسباب الموضوعية:

– المقوّمات والإمكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر.

– رغبة الدولة الجزائرية في إيجاد بديل لقطاع المحروقات ويعد قطاع السياحة أحد أهم البدائل المهمّة لجلب العملة الصعبة وزيادة الإيرادات العامّة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– تحديد مفهوم السّياحة كنشاط اقتصادي وأهمّ مكوناته و أنواعه وآثاره.

– تحديد الخطوّات الضرورية لتطوير مساهمة قطاع السياحة في مداخيل الدولة.

– التوّصل إلى اقتراح الحلول المناسبة للنهوض بالقطاع السياحي وجعله يساهم بفعالية في الاقتصاد.

– إبراز أهم التحديات والآليات التي يواجهها قطاع السياحة كقطاع يعوّل عليه في دعم الاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع مهم هو البحث في مدى مساهمة قطاع السياحة كقطاع واعد في دعم وتطوير الإيرادات العامّة للدول لاسيما في الجزائر وتونس وتحاول الجزائر المضي في هذا المسعى من خلال إيجاد آليات وأدوات من شأنها النهوض في مساهمات قطاع السياحة في الاقتصاد بشكل عام وفي إيرادات الدولة بشكل خاص.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراستنا في الحدود الزمنية و المكانية:

– **حدود زمنية:**اعتمدنا في هذه الدراسة على تحليل معطيات والإحصائيات في الفترة من 2010 إلى 2017

– **حدود مكانية:** ينحصر الإطار المكاني للدراسة بدراسة حالة الجزائر و تونس.

– **حدود موضوعية:**

تمثلت هذه الدراسة في تسليط الضوء على مساهمة القطاع السياحي في تطوير الإيرادات العامة من خلال عرض أهمية و آثار السياحة و مختلف مصادر الإيرادات العامة و من ثمة المقارنة بين قطاع السياحة في الجزائر و قطاع السياحة في تونس، و آليات تطوير القطاع السياحي في الجزائر لدعم الإيرادات العامة للدولة.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن الإشكالية و لإثبات صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها،اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن،حيث تم استخدام المنهج الوصفي من خلال العرض الذي تم فيه التعرف على جوانب الموضوع المختلفة من سياحة وإيرادات عامة ،و المنهج التحليلي في تحليل المعطيات الإحصائية المتحصل عليها من مصادر مختلفة بغية معرفة واقع السياحة ودورها في دعم الإيرادات العامّة في كل من الجزائر وتونس،وفي الأخير تم الاعتماد على المنهج المقارن لمعرفة مدى مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد كلا البلدين.

و في سبيل إخراج هذه الدراسة في صورتها النهائية استعنا بمجموعة من المصادر المتنوعة وتتمثل هذه المصادر بشكل أساسي في:

- المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها .
- المسح المعلوماتي عن طريق شبكة الانترنت.
- الملتقيات والندوات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالإيرادات العامة.
- المطبوعات الموجهة للطلبة.
- مذكرات دكتوراه ورسائل ماجستير المشابهة لموضوع الدراسة.
- استخدام أسلوب التحليل والتعليق على مختلف الجداول و الأشكال البيانية.
- المجلات والمقالات العلمية.

الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الأبحاث والدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

-الدراسة الأولى:أطروحة دكتوراه للطالبة صليحة عشي بعنوان الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة،سنة 2010-2011،عالجت الباحثة في هذه الدراسة مفاهيم حول السياحة وأنواعها أسسها كما تطرقت الباحثة إلى المقومات السياحية والطبيعية والتاريخية والحضارية في كل من الجزائر وتونس والمغرب ومقارنة بين هذه الدول من خلال المؤشرات والآثار وفي الأخير تناولت فيه ظاهرة العولمة وتوسيع نطاق الصناعة السياحية توصلت الباحثة إلى نتائج تفيد إن ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري يعود أساسا إلى إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية، واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد وبدلا عن ذلك كان الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة.

الدراسة الثانية:أطروحة دكتوراه للطالب عوينان عبد القادر بعنوان السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2010)في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"SDAT2025"تناول من خلالها الباحث تعريف السياحة ومختلف آثارها بالإضافة إلى دوافع السياحة الجزائرية ومقارنتاها ببعض التجارب السياحية الناجحة تونس والمغرب ومصر ،وضع الباحث كذلك تشخيصا وفحصا للإمكانيات والمعوقات التي تميز القطاع السياحي في الجزائر اعتمد عليها في اقتراح إستراتيجية يعتقد أنها كفيلة بتطوير السياحة للفترة الممتدة من 2000 إلى 2025 في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية الجديد. توصل الباحث إلى نتائج تفيد أن سبب تأخر القطاع السياحي في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال والظروف الأمنية خلال التسعينات ،الالتفاتة الجدية التي تولتها الدولة لتطوير السياحة منذ بداية الألفية الحالية من خلال وضع مخطط طويل الأجل لتطوير السياحة يمتد لغاية 2025.

الدراسة الثالثة:أطروحة دكتوراه للطالب ساعد بوراوي بعنوان تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر،تونس،المغرب)،جامعة باتنة،سنة2017،تطرق الباحث فيها إلى المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي واستراتيجيات التنمية السياحية في بلدان المغرب العربي مع عرض واقع السياحة و الاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية في الجزائر بالإضافة إلى تطرقه واقع السياحة والاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية في تونس والمغرب وفي الأخير تقييمه ومقارنته استراتيجيات تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي، أثبتت الدراسة أن التجارب السياحية في دول المقارنة نجحت نسبيا في تحقيق الأهداف المخططة بالرغم من امتلاكها لمؤهلات سياحية اقل مما هو متاح في الجزائر ، وهو ما جعل تلك الدول قبلة للسياح الأجانب ، وجعل السياحة فيها موردا اقتصاديا مهما ، الأمر الذي لم تتمكن الجزائر من تحقيقه، و يرجع السبب في ذلك إلى جودة الخدمات السياحية المقدمة وحسن الضيافة وهذا ما تفتقده السياحة الجزائرية.

بعد تقديم مجموعة من الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع دراستنا مدى مساهمة القطاع السياحي في تطوير الإيرادات العامّة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس 2010-2017 نجد أنّ معظم هذه

الدراسات تتشابه مع دراستنا من ناحية عرض الجانب النظري للسياحة والقطاع السياحي،ويختلف العرض في جانب تناول دور السياحة في دعم وتطوير الإيرادات العامّة للدولة.

صعوبات البحث

- التناقض والتضارب في الإحصائيات خاصة في تونس.
- قلة المعلومات والأرقام الكافية واللازمة فيما يخص السياحة في الجزائر.
- عدم وجود إحصائيات جديدة وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات السياحة في كل من الجزائر وتونس.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالموضوع خاصة المراجع في السّياحة.

هيكل الدراسة(خطّة البحث):

لمعالجة إشكالية البحث والإلمام بجوانب الموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول جاءت على النحو التالي:

الفصل الأوّل بعنوان الإطار النظري للسياحة وتم التطرق فيه إلى ماهية السياحة كما استعرضنا أهمية وآثار السياحة و تناولنا مقوّمات السياحة.

أمّا الفصل الثاني كان بعنوان الإطار النظري للإيرادات العامّة ،استعرضنا فيه ماهية الإيرادات العامّة،ثم تطرقنا إلى مصادر الإيرادات العامّة وحاولنا عرض الآثار الاقتصادية للإيرادات العامّة

الفصل الثالث تهدف الدراسة فيه إلى معرفة مساهمة القطاع السياحي في تطوير الإيرادات العامّة خلال الفترة 2010-2017 وإجراء مقارنة بين القطاع السياحي في الجزائر وتونس حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع السياحة في كل من الجزائر وتونس إلى جانب عرض مقارنة بين المساهمة الاقتصادية للسياحة بين الجزائر وتونس للفترة 2010-2017 وأخيرا درسنا في هذا الفصل آليات تنمية الإيرادات السياحية في الجزائر كخيار لدعم الإيرادات العامّة للدولة.

الفصل الأول
الإطار النظري للسياحة

تمهيد

إن مظاهر النمو والتقدم والازدهار في اقتصاديات البلدان بصفة عامة،هو التقدم والتطور التكنولوجي والصناعي الحاصل في تلك الدول،فلقد شهد العالم تطورا ملحوظا في كافة مجالات الحياة المختلفة العلمية والصناعية والتجارية والتي شكلت أهم المصادر التي تعتمد عليها الدول للحصول على العملات الصعبة والقضاء على البطالة والتقليل من حدة التضخم.... الخ.

ومن صناعات العصر الحديث التي فرضت نفسها على الصناعات المتقدمة الأخرى في دول العالم،السياحة التي أصبحت في الوقت الحاضر من أهم الصناعات الحديثة للبلدان التي تمتلك مقومات سياحية ووسائل النهوض بها حيث لم تعد السياحة في الوقت الحاضر تقتصر على زيارة الآثار القديمة التي خلفها الأجداد،بل أصبحت اليوم تشكل أكبر صناعة في العالم إذ تعد أحد أهم القطاعات الأكثر ديناميكية عبر العالم،فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها.

وعليه أصبحت السياحة تكتسي أهمية كبيرة في تطوير الإيراد والاقتصاد الوطني فجاء هذا الفصل لإلقاء نظرة عامة حول السياحة من خلال ثلاثة مباحث و المتمثلة في ما يلي :

المبحث الأوّل:ماهية السياحة.

المبحث الثاني:أهمية السياحة وآثارها.

المبحث الثالث:مقوّمات السياحة.

المبحث الأوّل: ماهية السّيـــــاحة

تعتبر السّياحة ظاهرة إنسانية قديمة،لأنّ الإنسان منذ زمن بعيد وهو في حركة دائمة بين السفر والتنقل بحثا عن أمنه واستقراره ورزقه،ومحبّا للحصول على العلم والمعرفة وأصبحت من أهم الظواهر المميزة لعصرنا نظرا لما تتّمتع من أهمية بالغة وتتمتع بخصائص اكتسبتها سواءً من البيئة التي تحيى فيها أو من طريقة مزاولتها، لكنّها لم تعد تقتصر على ذلك فقط بل أصبحت تشكل أكبر صناعة في العالم لما حققته من نتائج معتبرة من حيث التدفقات والإيرادات و من حيث مناصب الشغل التي تحدّثها سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لارتباطها بالعديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا المبحث سوف نسلط الضوء على أهم المفاهيم المرتبطة بالسّياحة وخصائصها.

المطلب الأوّل: السياحة والمفاهيم المرتبطة بها وخصائصها

للسّياحة عدة تعاريف،وكلّ تعريف يختلف عن الآخر حسب الزّاوية الّتي ينظر منها كل باحث إلى السّياحة،فمنهم من ينظر باعتبارها ظاهرة اجتماعية،ومنهم من ينظر إليها على أنّها ظاهرة اقتصادية،ومنهم من ينظر إليها على أساس دورها في تنمية العلاقات الدولية ...الخ

ولكنّ هذا لا يمنع من تقديم بعض التعاريف على سبيل المثال لا الحصر كما يلي :

أوّلا:مفهوم السِّيـــــاحة: من الصعب إعطاء تعريف وحيد شامل للسياحة يكومن مقبولا لأنّ هذا النّشاط أصبح يشكل ظاهرة هامّة ذات أبعاد دولية وفي هذا الصدد نقوم بتقديم بعض التعريفات حول السياحة كما يلي:

1) مفهوم السّياحة لغة:

السّياحة لغة لها عدة معانٍ متعددة بحسب استعمالاتها في اللّسان العربي،فهي حسب معاجم مقاييس اللّغة :"السّين،الياء،الحاء" كالتالي :

ورد في القاموس العربي **المحيط**[1]**(للفيروز آبادي)** ما يلي:

1)الفيروز آبادي،**قاموس المحيط**،الطبعة الأولى،درا إحياء التراث العربي،بيروت-لبنان،1417هـ،باب السين.

- ساح الماء سيَّحَانًا :جرى على وجه الأرض.

- السَّيْح: الماء الجاري،الظاهر،والكساء المخطط.

- السِيَّاحة: بالكسرة،السُّيوح و السيّحان،والسّيح: الذهاب في الأرض للعبادة، ومنه:"المسيح ابن مريم".

أ. **مدلول السياحة في القرآن الكريم**: ورد مفهوم السّياحة في القرآن الكريم في أكثر من آية ومنها :

✓ قال الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ 01فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ02﴾**سورة التوبة**[1]الآيات "1-2"

ومعناها سيروا أيّها المشركون سير السائحين آمنين مدّة أربعة أشهر لا يتعرض من خلالها لكم أحد.

وهكذا وكما نفهم من الآية الكريمة أن السير في الأرض،يتيح للإنسان التفكير بعدّة أمور جديدة، ويرى أشياء كثيرة تكون محط نظره، ممّا يجعل قلوب البشر تعقل بل تعرف الكثير عن أمور الحياة،ولقد أجاز الإسلام السياحة أو النشاط الترويحي،ينطلق من إعانة الفرد المسلم على ترك مشاق الحياة وصعوباتها،شرط ألّا تتعارض السّياحة مع شيء من الشريعة الإسلامية[2]

ب) مدلول السّياحة من السنّة النّبوية الشريفة:

قال رسول الله ﷺ ﴿إنّ لله ملائكة سيّاحين في الأرض فضلا عن كتاب النّاس﴾ رواه بهذا اللّفظ أحمد الترميذي.*

فالسّياحة في هذه الحديث الشريف السابق كانت بمعنى السير والتّجول.

1)سورة التوبة،رقمها 09،مدنية،الآية "1-2".

2)طه أحمد عبيد،**مشكلات التسويق السياحي(دراسة ميدانية)**،بدون طبعة،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية- مصر،2010،ص117.

*)التّرْمذِي،أبو عيسى(209هـ-279هـ) /824م-892م،هو مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك،السلمي الترمذي،أبو عيسى.مصنّف كتاب الجامع المعروف بسنن الترمذي،حافظ للحديث.

2) **لفظ السّياحة باللّغات الأجنبية:**

أ)**السّياحة من اللّغة الفرنسية (Tourism)** :بمعناها الضيق المقتصر على رحلة مجردة من أهداف مادية أي فقط بقصد المتعة والرّاحة والصحة...الخ

- فحسب قاموس**Larousse** [1]: هي عملية السفر قصد الترفيه النفس.

ب)في اللّغة الإنجليزية:نجد أن لفظ "**Tour**": يعني يجول أو يطوف،بينما لفظة "**Tourism**" تعني الانتقال والدوران .[2]

3) **مفهوم السّياحة اصطلاحا:** عرفها عدد كبير من الخبراء والباحثين والمهتمين بالسّياحة،فتعددت هذه التعاريف وتنوعت تبعا لتنوّع معايير التمييز بينها،ومن هذا المنطلق يمكن تسليط الأضواء على بعض من هذه التعاريف كما يلي:

أ) **السياحة من وجهة نظر الباحثين والمختصين:**

✓ كان أوّل تعريف للسّياحة تعريف الألماني"**جوير فرولر**،"**E.Guyer Freuler**"عام 1905،والذي عرفها كما يلي:

«السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا الّتي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الرّاحة وإلى تغيير الهواء وإلى نمو الإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب مختلفة من الجماعة الإنسانية،وهي الاتصالات التي كانت اتّساع التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل».[3]

1) Dictionnaire Larousse, librairie française, France, p 578

2)السياحة باللّغات الأجنبية،**ويكيبيديا الموسوعة الحرة**، www.wikipedia.org/wki، يوم 18 أكتوبر 2018،10:48.

3)يسرى دعبس،السياحة والمجتمع،**دراسات وبحوث في أثروبولوجيا السياحة**،الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية،مصر،2009،ص29.

ب)السياحة من وجهة نظر بعض المفكرين العرب:

- ✓ **عبد الرحمن أبو رباح*** **(الأمين العام لاتحاد سياحة العرب)**: « السياحة هو تغيير مؤقت إلى بلد أو مكان يرتبط بعملية التعرف على بلدان أخرى وعلى ثقافة والحياة الاجتماعية والطبيعية ولغرض الاتصال والاحتكاك بهم».[2]

4) مفهوم السياحة من وجهة نظر المنّظمة العالمية للسياحة(OMT)*:

ترى المنظمة العالمية للسياحة أنّ السياحة تحتوي على مفهومين:

- ✓ **السائح**:كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل حيث أسباب الزيارة و السفر يكون من أجل الترفيه أو الراحة أو الصحة أو قضاء العطل أو الدراسة أو من أجل القيام بأعمال عائلية أو حضور المؤتمرات أو ندوات علمية أو ثقافية أو سياسية.
- ✓ **المتجوّل المتنّزه**:كلّ زائر مؤقت لا تتجاوز مدة إقامته 24 ساعة على الأكثر خارج مقر إقامته المعتادة[3].

5) **تعريف السياحة المستعمل في الجزائر**: المصطلحات المستعملة في الجزائر حول السياحة في هي كالتالي :

- **الدخول**: كل مسافر عبر الحدود،ودخل التراب الوطني خارج مساحة العبور.
- **المقيمين**: هم المسافرون العابرون بالجزائر باستثناء المتنزهون في الرحلة البحرية.
- **غير المقيمين**: كل زائر مؤقت تمنح له في الحدود تأشيرة عبور مدتها 5 أيام للعابرين جوا.
- **المسافر**: كل شخص يدخل للجزائر لا يمارس نشاط بأجر.
- **المتنزه**:هو زائر مؤقت لا تتجاوز مدة إقامته في الوطن 24 ساعة بما في ذلك المسافر في نزهة بحرية

---

*)باحث وخبير في السياحة الدولية،الأمين العام لإتحاد سياحة العرب،له العديد من المؤلفات في السياحة.

2)تريكي العربي،**واقع الإستثمار السياحي(دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03-الجزائر،2012-2013،ص11.

*)Organisation Mondiale du Tourisme تأسست عام 1946 مقرها مدريد إسبانيا تضمّ أكثر من 108 دولة

3)بن ديب عبد الرشيد،دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية ومحاولة معالجة نقائصه في الجزائر،**مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**،جامعة الجزائر03،العدد21، 2010،ص15.

- **السائح** :هو زائر لفترة محدودة على الأقل 24 ساعة في الجزائر لأسباب ترفيهية وغيرها **مثل**:
- قضاء عطلة،أسباب صحية،دراسة،دواعي دينية أو رياضية[1] .

ومن التعاريف السابقة نستنتج مفهوم للسياحة و هو:

السياحة هي نشاط يقوم به فرد أو مجموعة أفراد يحدث عنه انتقال شخص من مكان إلى آخر أو من بلد إلى أخر بغرض أداء مهمة معينه أو زيارة مكان معين أو عدّة أماكن، أو بغرض الترفيه وينتج عنه الإطلاع على حضارات وثقافات أخرى وإضافة معلومات ومشاهدات جديدة والالتقاء بشعوب وجنسيات متعددة يؤثر تأثيرا مباشرا في الدخل القومي للدول السياحية.

أو هي نشاط إنساني يقوم على انتقال الفرد من موطنه الأصلي إلى مكان آخر قصد تحقيق مجموعة من الحاجات والرغبات كالمتعة والترفيه والانتفاع بوقت الفراغ،كما أنها صناعة قائمة بذاتها فهي عبارة عن نشاط مركب يشمل العديد من القطاعات كالنقل،الإيواء،الإطعام والتسلية.

ثانيا:مفهوم السائح: لا يكتمل تعريف السياحة إلا بتعريف السائح الذي يعتبر محور هذا النشاط وهو المسافر أكثر من يوم وليلة لأي مكان ولأي غرض ترويجي.

- **فعرفه مؤتمر روما العالمي للسياحة عام 1936**:على أن السائح هو:«من يزور بلدا غير بلده الذي يقيم فيه بصورة دائمة ومعتادة،لأي سبب من الأسباب،عدا قبول وظيفة بأجر في البلد الذي يزوره،أي تغيير مكان الإقامة المعتادة لفترة مؤقتة».[2]
- ويمكن أن نعرف المسافر لغرضين:

✓ **السّواح**:الذين يزورون البلدان أو المدن لأكثر من 24 ساعة وللأغراض التالية:

- ترفيهية،التمتع، الرحلة ،العطلة، الصحة، الدين، الرياضة، الثقافة، التاريخ...الخ.
- أعمال،مؤتمرات.

1)Ministère de la culture et du Tourisme,Rapport statistique sur le tourisme en Algérie, 1986,p03-04.

2)بسام حجار وآخرون،**دالة الإنتاج في القطاع السياحي(النظرية والتطبيق)**،الطبعة الأولى،دار الأيام للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2015،ص64.

- اجتماعات،ثقافة،فن.

- عوامل اجتماعية.

✓ **المتنزهين**:الذين يزورون المناطق لأقل من 24 ساعة وهؤلاء لا يدخلون ضمن تقسيم السّياح وإنّما يعتبرون متنّزهين، ويمكن أن نقسم السّياح تبعا للبعد عن مكان السّياحة إلى:

- السائح العالمي:هو الذي ينتقل من مقر إقامته إلى آخر غير بلده.

- السائح القادم من البلدان القريبة أو المجاورة وهؤلاء لهم مميّزات وأصناف خاصة.[1]

و اعتبرت لجنة الخبراء الإحصائيين التابعة لعصبة الأمم المتحدة بعض الأشخاص المسافرين للأغراض المختلفة وكأنهم سائحين ،وآخرين اعتبرتهم غير سائحين ويكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01-01): الفرق بين السائح وغير السائح

السّائحيـــن	غير السّائحيـــن
المتعة أو لأسباب خاصة أو العلاج ...الخ	الواصلون بعقد أو بدون عقد لشغل أو وظيفة أو الالتحاق بأي عمل.
في المؤتمرات أو الممثلين لأي غرض (علميا، إداريا،سياسيا،دينيا،رياضيا).	الواصلون للإقامة الدائمة.
لأغراض العمل.	الطلبة والشباب في بيوت الإقامة بالأجر او في المدارس الداخلية.
في رحلة بحرية حتى ولو أقاموا أقل من 24 ساعة، ويعتبر هؤلاء مجموعة منفصلة،بصرف النظر عن مكان إقامتهم	المقيمون في منطقة مجاورة للحدود والأشخاص الذين يستوطنون في دولة أخرى مجاورة لها والمسافرون الذين يمّرون بدولة ما بدون توقف حتى ولو أخذت الرحلة أكثر من 24 ساعة.

المصدر:السياحة والمجتمع للدكتور يسري د عبس مرجع سبق ذكره ص18.

1)ماهر عبد العزيز،**صناعة السياحة**،بدون طبعة،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان-الأردن، 2008،ص27.

ثالثا:خصائص السياحة: تتمتع السياحة بخصائص اكتسبتها سواء من التي تحيى فيها أو من طريقة مزاولتها للنشاط السياحي وخدماته مجموعة من الخصائص الهامة المتعددة، منها ما هو مشترك مع الخصائص العامة للخدمات (المعنوية،التلازم وعدم إمكانية الفصل،التغير وعدم التشابه قابلية الفناء وعدم التجدد) ومنها ما تميز المنتج السياحي لوحدها أهمها:

- عدم قابلية المنتج السياحي للنقل والتخزين.
- الخدمات السياحية مشروطة بحضور الزبون.
- الإنتاج والاستهلاك يحدثان في نفس الوقت وفي نفس المكان.
- إمكانية الإحلال كاستبدال بعض المنتجات السياحية لأخرى،(استبدال وسيلة نقل بأخرى الطائرة بالباخرة) باعتبار النقل جزء من المنتج السياحي.
- عدم مرونة العرض السياحي في المدى القصير، صعوبة تحويل الموارد المستخدمة في السياحة إلى استخدام آخر أي لا يمكن تحويل فندق إلى مطار في وقت قصير.[1]
- تأثر السوق السياحية بالموسمية
- تعدد جهات الإنتاج كون السياحة صناعة متداخلة ومركبة وتحتوي على العديد من الخدمات والتي تعتبر بعضها صناعة كبيرة ومستقلة بحد ذاتها **مثل:** الفنادق والنقل
- تباين قطاعات المنتج السياحي باختلاف دوافع ورغبات السياح وتوقعاتهم بدرجة كبيرة
- المنتج السياحي منتج مركب؛ السياحة صادرات غير منظورة
- المنتج السياحي يسوق من خلال السياحة (البنية الأساسية، الإقامة و الفندقة، النقل السياحي، المنشآت الترويجية)
- السياحة الدولية منتج تصديري[2]
- شعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية.

---

1)يسرى دعبس،العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة والنامية،**سلسلة الدراسات السياحية والمتحفية**،الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية-مصر،2002،ص17.

2)كواش خالد،بن قمجة زهرة،**القطاع السياحي الجزائري من منظور التنمية المستدامة**،الملتقى الوطني الرابع حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة،جامعة أوكلي محند أولحاج،البويرة،27 -28سبتمبر2015،ص07-08.

- ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل يعتبر من العوامل المؤثرة على المنتج السياحي .
- لا يتوقف الطلب السياحي على مدى توافر الموارد وتنوع القدرات والخدمات وغيرها فقط .
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والعوامل الثقافية .ارتباط صناعة السياحة بقضايا التنمية الاقتصادية والسياسية في كثير من الدول وخاصة النامية.
- عدم سيادة المنافسة خاصة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة .
- تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عليه اختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة.
- يتوقف الطلب السياحي إلى حد كبير على القدرة المادية للسائح .
- لا يتصف الطلب السياحي بصفة التكرار.[1]

المطلب الثاني :أسباب ودوافع السّياحة

بعد تحديد مفهوم وتعريف كل من السياحة والسائح، يجب التطرق إلى أساسيات السياحة على اعتبار أنّها صناعة عظيمة واعدة لها أسباب ودوافع خاصة بها،وباعتبار السياحة ظاهرة إنسانية واجتماعية واسعة لها أنواع متعددة تختلف حسب الدوافع والرغبات.

أوّلا:الأسباب الّتي أدت إلى انتشار السّياحة:

تعتبر السّياحة من أهم الضروريات في الحياة المعاصرة، حيث أصبحت شعوب الدول تعتبر السياحة جزءاً لا يتجزأ من الثقافة والبنيان الفكري و الارتقاء الحسي والوجداني للإنسان،وأن السّياحة خير السبل لكي يصل الإنسان في عمله على التفوّق والإبداع لرفع الكفاية الإنتاجية،وهناك عوامل أخرى ساهمت وساعدت على انتشار السياحة والتي تتمثل في :

1)فاطمة الزهراء مهديد،علي با يزيد،**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة**، جامعة أوكلي محند أولحاج، البويرة، 27-28سبتمبر2015، ص02.

- التمتع بالإجازات مدفوعة الأجر بعد إحداث العديد من قوانين العمل والتنظيم والتشريعات التي تحدد الإجازات الإجبارية المدفوعة الثمن.
- تقليل ساعات العمل بسب دخول المكائن والآلات الحديثة،والتي أدت إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت فرص السفر متوفرة.
- زيادة الطلب على الخدمات في المدينة وانخراط الناس في الأعمال المكتبية الخاضعة للروتين واستعمال الفكر والعقل بدلا من القوّة الجسمانية ، كلّها أدت إلى الانتقال من الريف إلى المدينة.[1]
- انتشار وسائل النقل مثل الطائرات الحربية التي كانت تستعمل لأغراض الحرب إلى طائرات مدنية لنقل الركاب،وهذا بدوره ألغى المسافات بين الدول،أي أصبح الانتقال من دولة إلى آخر يستغرق أياما طويلة وحيث كانت محفوفة بالمخاطر والقراصنة.
- انتشار وتطوّر وسائل الاتصال الحديثة والتي ساهمت بشكل كبير في السّياحة والسفر.[2]
- تطور البنية التحتية في العالم وزيادة طرق المواصلات وسهولة الحصول على سيارة حديثة أمينة أدت إلى سهولة الانتقال من مكان إلى آخر.
- زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي والثقافة العامة وانتشار المعلومات أدت هذه إلى زيادة الرغبة لدى الكثير من النّاس لزيارة البلدان الأخرى لغرض الإطلاع على ثقافاتهم وأمور معيشتهم.[3]

ثانيا:دوافع السياحة

تتنّوع الأسباب التي تدفع وتحفز الأفراد للقيام برحلة معينة،حيث يكون القرار للقيام بهذه الرحلة نتيجة عدة عوامل نفسية ،واجتماعية واقتصادية متداخلة مع بعضها ويمكننا أن نجد العديد من الدوافع، لكن ليست جميعها على مستوى واحد من الأهمية،وكما ذكرنا سابقا أنه في بعض الحالات تتداخل عدة دوافع وتخلق رغبة واحدة للسفر إلى مكان ما،ومن أهم هذه الدوافع التي يمكن تقسيمها إلى ثماني مجموعات هي:

1)زيد منير سلمان،**الاقتصاد السياحي**،الطبعة الأولى،دار الرّاية للنشر والتوزيع،عمّان- الأردن،2008،ص 17.

2)عبد الكريم حافظ،**الإدارة الفندقية و السياحية**، الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان -الأردن 2010،ص221،222.

3)خليل مُحَمَّد سعد، **مبادئ علم السياحة**، الطبعة الأولى،دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2017،ص 12-13-14.

1) **دوافع ثقافية،تاريخية،تعليمية**:وتشمل كمثال عن هذه الدوافع ما يلي:

- مشاهدة الآثار وتاريخ الحضارات القديمة والمواقع الأثرية **مثل**:زيارة الأهرامات بمصر أو زيارة باريس لمشاهدة برج إيفل وغيرها...
- مشاهدة بعض الأحداث المهمة بالعالم أو حضور مهرجانات أو حفلات ثقافية أو معارض.
- الاطلاع على حياة الأفراد في البلدان الأخرى والتعرف على حياتهم وأعمالهم وثقافاتهم ونمط حياتهم الاجتماعية والحضارية والثقافية واكتشاف أشياء جديدة لغرض العلم والثقافة والمعرفة.

2) **دوافع الرّاحة والاستجمام والترفيه**:وتضمّ هذه المجموعة الدوافع التالية:

- حب الاستمتاع بأوقات الفراغ في الأماكن الهادئة أو على سواحل الشواطئ ذو مناطق جبلية...الخ.
- الهروب المؤقت من الجوّ الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن صخب المدينة للترفيه.[1]

3) **دوافع عرقية**:وكمثال عن الدوافع العرقية ما يلي:

- زيارة البلد الأم بتحديد الروابط الأسرية كزيارة أماكن البلاد أو أماكن فضاء الطفولة،أو أماكن سكن الأهل،الأقرباء،الأصدقاء...الخ،وهذا الدافع ينشأ بقوة بالنسبة للمغتربين عن بلدهم،ويولد لديهم حافز قوي بزيارة بلدهم الأم.
- الرغبة في زيارة أماكن سبق وأن زارها الأصدقاء في البلد الأم وتركت انطباعا معين لديهم.

4) **دوافع دينية**:كمثال عن الدافع الديني :

- السفر بدافع الحج إلى الأماكن المقدسة **مثل**: مكة المكرمة.
- زيارة أماكن دينية مشهورة **مثل**: أضرحة الصحابة أو الجامع الحسيني في القاهرة،أولرحلات العمرة.[2]

1) مصطفى كافي وآخرون،**مبادئ السياحة**،الطبعة الأولى،دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع،عمّان- الأردن،2013،ص53.

2)الشاهد إلياس،**التسويق السياحي في الجزائر(دراسة نظرية وميدانية)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون،تيارت، 2012-2013،ص60.

5) **دوافع طبيعية:** تتمثل في:

- الراحة والاسترخاء وممارسة الرياضة والترفيه والتغيير وقضاء أوقات الفراغ في الأماكن الهادئة أو على سواحل الشواطئ والاستمتاع بالأجواء الطبيعية وبالمناظر الخلابة.
- تخفيف حدة الضغوط أو الاستمتاع بإشباع الرغبة في الطعام والشراب وتغيير الروتين اليومي.

6) **دوافع اقتصادية واجتماعية واعتبارية:** تتمثل في:

- تتعلق الدوافع الاجتماعية بالعلاقات الأسرية والأصدقاء،وتجديد الروابط الأسرية ومواقع قضاء الطفولة وزيادة الروابط الحميمة في تلك العلاقات،كما تتضمن الرغبة في الاتصال بالآخرين سعيا لأداء مهمة أو مصالح مهنية أو هوايات معينة.
- أما الدوافع الاقتصادية هي تلك تتعلق بتميز بلد عن الآخر في أسعار الاحتياجات الضرورية لحياة الإنسان، أو العمل على تجهيز الإمكانات لمشاريع اقتصادية.
- تتعلق الدوافع الاعتبارية بالاحتياجات الذاتية والارتقاء بمنزلة الشخص، وفي هذا الصدد توجد رحلات تتعلق بالعمل والعادات والتقاليد والدراسة وإشباع الهوايات ومتابعة التعليم ،كما يمكن تحقيق رغبة الحصول على التقدير والاحترام والمعرفة والشهرة من خلال السياحة.

7) **دوافع الاتصال بالآخرين** تتمثل في :

- دوافع الاتصال بالآخرين تشمل الرغبة في التعرف بناس جدد أو زيارة الأصدقاء والأقارب أو الهروب من روتين الحياة ورتابتها أو من الأسرة والجيران أو توطيد صدقات جديدة.

8) **دوافع جسمانية وصحية ورياضية:** تتمثل هذه الدوافع في :

- الدوافع الجسمانية هي تلك الدوافع المتعلقة بالراحة الجسمانية والمشاركة في الألعاب الرياضية والترفيه والتسلية والاستجمام وغيرها من الدوافع الأخرى التي ترتبط مباشرة بالصحة.
- توجيهات الأطباء وتوصياتهم بالذهاب إلى المنتجعات على شواطئ البحار والحمامات الصحية.
- السفر لإجراء الفحوصات الطبية وغيرها من الأنشطة العلاجية الصحية المماثلة.

تشترك جميع هذه الدوافع في خاصية مشتركة،وهي تقليل التوتر من خلال الأنشطة البدنية.[1]

- أمّا الدوافع الصحية فهي تكون بهدف الابتعاد عن الجوّ البارد والتوجه إلى أماكن دافئة أو العكس،أو السفر لأغراض العلاج والنقاهة والاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين.
- أمّا الدوافع الرياضية تكون لغرض مشاهدة مباراة رياضية أو تشجيع فريق معين **مثل:** مشاهدة كأس العالم،أو للمشاركة في دورة رياضية أو لممارسة ألعاب معينة كالتزّلج على الجليد.

9) دوافع أخرى متنوّعة:

- تكون لغرض التذوّق مثل تذوّق الطعام،أو للمخاطرة والمغامرة(سياحة شباب)،أو للتفاخر والمباهاة وخاصة لبعض المناطق في العالم مثل:بحر الكاريبي،أو لعملية دراسة نوعية معينة من الصخور أو التربة.[2]

ويمكن توضيح دوافع السياحة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01-01):دوافع السياحة

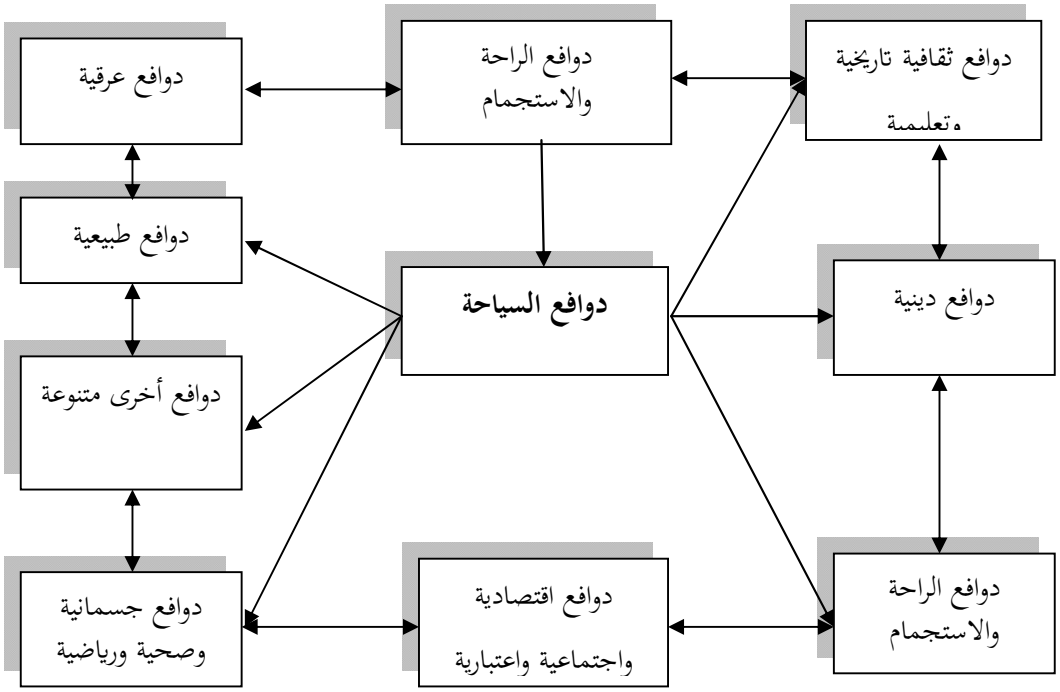

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات السابقة

1)هباس رجاء الحربي،**التسويق السياحي في المنشآت السياحية**،مرجع سبق ذكره، 2012،ص 38- 39 .

2)دحمان عبد القادر،**دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر)**،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03، الجزائر،2014-2015،ص21.

المطلب الثالث:أنواع و أركان السياحة

إنّ التطور الكبير الذي تعرفه البشرية جعل الحاجات والرغبات تتغير وتتعدد من وقت لآخر وهذا الأخير أثر على أنواع و أركان السياحة وعليه فقد صنف خبراء السياحة هذين الأخيرين وفقا لعدّة معايير .

أوّلا:أنواع السياحة:ويمكن تقسيمها إلى:

1) وفقا لعامل الجنس: تنقسم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى:

أ) سياحة الرجال.

ب) سياحة النساء.

2) وفقا لعامل العمر: تنقسم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى:

أ) **سياحة الطلائع**:يتعلق هذا التقسيم بالمراحل العمرية من (7-14) سنة،وتنشط مثل هذه الرحلات في فترة إجازات المدارس على شكل رحلات كشفية أو تعليم السباحة أو التعرف على الطبيعة.

ب)**سياحة الشباب** :و هي السياحة الخاصة بفئة الشباب ، التي يقوم بها الأفراد من سن (16-30)سنة،حيث يمتاز هذا النوع بالبحث عن الحياة الاجتماعية والإثارة والمغامرات.[1]

ت)**سياحة الناضجين أو متوسطي الأعمار**:يقوم بها الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من(30- 60) سنة،وهي سياحة الاسترخاء والمتعة والهروب من جوّ العمل ويغلب عليها طابع الراحة والاستجمام.

ث)**سياحة المتقاعدين**:تعتبر سياحة المتقاعدين من أنواع السياحة التقليدية حيث يشارك فيها كل من المتقاعدين وكبار السّن، حيث يقبل عليها الأفراد الذّين تعدى سنهم 60سنة أي بلغو سّن التقاعد عن العمل ، حيث يكون لديهم دوافع خاصة للسياحة كالعلاج مثلا.[2]

1) مرزوق عايد القعيد وآخرون،**مبادئ السياحة**،الطبعة الأولى،دار إثراء للنشر والتوزيع،عمّان- الأردن،2011،ص50.

2)عميش سميرة،**دور إستراتجية الترويج والتكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة (1995-2015)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف، 2014-2015، ص45.

3) وفقا لعدد الأشخاص المسافرين:حسب هذا المعيار نجد الأنواع التالية:

أ) **سياحة فردية:**وهي عبارة عن سياحة غير منظمة ولا تعتمد على برنامج منّظم أو محدد ، يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما وتتراوح مدّة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم.

ب)**سياحة جماعية** : وهي عبارة عن سياحة منّظمة ويطلق عليها سياحة الأفواج أو المجموعات ، حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب مثل هذا النوع من السياحة ، وكل سفر أو رحلة لها برنامج خاص محدد وسعر محدد وتعتمد على تحقيق رغبات المجموعة ،إذ تكون هذه الرحلات متعددّة ومتنّوعة [1]

4) وفقا لوسيلة النقل المستخدمة: حسب هذا المعيار نجد :

أ) **سياحة برية:** مثل السيارات الخاصة ،السكك الحديدية ،الحافلات العامّة والخاصة...الخ .

ب)**سياحة بحرية أو نهرية:** مثل السفن والبواخر.

ت)**سياحة جوّية** :مثل الطائرات المختلفة .[2]

5) وفقا للمداخيل : وتبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم السياحة إلى :

أ) **سياحة راقية** :وتكون هذه السياحة خاصة بأصحاب الأموال والنفوذ كالملوك والرؤساء ،ورجال الأعمال وغيرهم .

ب)**سياحة اجتماعية** : وتخص عامّة النّاس وذوي الدخل المحدود .[3]

6) وفقا للموقع الجغرافي: تقسم السياحة وفق هذا المعيار إلى:

1)كواش خالد ،**أهمية السياحة في ظلّ التحوّلات الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03-الجزائر،2003-2004،ص 51.

2)ماهر عبد الخالق السيسي،**مبادئ السياحة**،الطبعة الثانية،مجموعة النيل العربية للنشر و التوزيع،القاهرة-مصر،2016،ص43.

3)علاء إبراهيم العسالي، **السياحة في الوطن العربي**،الطبعة الأولى،دار أمجد للنشر والتوزيع ،عمان-الأردن،2016،ص37.

أ) **سياحة داخلية:** تمثل السياحة الداخلية انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم،وهنا ينتقل السائح من مكان إقامته ليزور مكان آخر داخل حدود الدولة التي يقيم فيها.[1]

ب) **سياحة إقليمية:** هي السفر والتنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل دول المغرب العربي، دول جنوب شرق آسيا،وتتميز السياحة الإقليمية بانخفاض التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لعنصر المسافة التي يقطعها السائح .[2]

ت) **سياحة خارجية** : وتتمثل في حركة السياح من الجنسيات المختلفة عبر الحدود السياسية للدولة وفيها يجد السائح تغايرا في أمور متغيرة كاللغة،والعادات والتقاليد، والنّظم السياسية،والاجتماعية، و الاقتصادية .[3]

7) وفقا للهدف من الرحلة :تنقسم السياحة حسب الهدف من الرحلة إلى :

أ) **السياحة الترفيهية:** يهدف السائح في هذا النوع من السياحة على الاستجمام والترفيه عن نفسه،و يتميز هذا النوع بطابع شعبي (عدد كبير من الزبائن) كالاستجمام في عطل نهاية الأسبوع، الأعياد والإجازات الرسمية .

ب) **سياحة رجال الأعمال:** وهي الزيارات التي يقوم بها أصحاب الأعمال والمؤسسات من بلد لآخر لإتمام الصفقات التجارية،أو الاشتراك في المعارض التجارية الدولية و الإقليمية .[4]

---

1)خنفري خيضر،واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء إحصائيات وطنية،**مداخلة تدخل ضمن الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر**،بسكرة،2018،ص 03 .

2)عوينان عبد القادر،**السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات**2000-2025**في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية** – SDAT2025–،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 03–الجزائر، 2012-2013،ص 168.

3) قويدر معيزي،السياحة في الجزائر واقع وآفاق(إشارة حالة البليدة)،**مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**،العدد الثاني،2007،ص 164.

4)خالد بن عبد الرحمن آل دغيم،**الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية**،الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمّان–الأردن،2014،ص33.

ت) **السياحة الرياضية**:هي الانتقال من مكان لآخر لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الرياضة المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدها **مثل**:المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو ممارسة بعض الأنشطة الرياضية كالغوص والصيد البحري.[1]

ث) **سياحة علمية**:تتمثل في تنظيم الملتقيات التي تعالج مواضيع علمية كالطب مثلا أو الندوات أو المؤتمرات.[2]

ج) **سياحة ثقافية**: يهتم بهذا النوع من السياحة شريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم،حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة.[3]

ح) **سياحة بيئية**: تعني السياحة البيئية مزاولة أنشطة رشيدة غير ضارة بالبيئة مثل السير على الأقدام في الغابات أو ضفاف الأنهار أو البحر بغرض البحث والدراسة أو استكشاف مناطق بيئية.[4]

خ) **سياحة المعارض**:ظهرت بعض الأنشطة السياحية الجديدة كجزء من مكونات النشاط السياحي العالمي،فكان من بينها هذا النمط السياحي ،الذي ارتبط بالمعارض التي تقام في الدول المختلفة كمعرض الكتاب،فأصبحت المعارض نوافذ حضارية يطل منها الزائرون على الانجازات العلمية والتكنولوجية والحضارية للدول المختلفة التي تعتبر عوامل مؤثرة في حركة الجذب السياحي.[5]

د) **سياحة المؤتمرات**: ارتبط هذا النوع بالتطورات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين معظم دول العالم، ويعتمد النهوض السياحي في هذا النوع على توافر المرافق والاتصالات والقاعات المجهزة لعقد الاجتماعات ، والمطارات الدولية.[6]

ذ) **السياحة العلاجية**: هي سياحة لإمتاع النفس والجسد معا بالعلاج،أوهي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس والاستفادة بالمياه الجوفية والرّمال الجافة أو المبللة أو

---

1)فؤاد بن غضبان،**الجغرافية السياحية**،بدون طبعة،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،2014،ص68.

2) هباس رجاء الحربي،**التسويق السياحي في المنشآت السياحية**،مرجع سبق ذكره،ص21

3) محمود كامل،**السياحة الحديثة علما وتطبيقا**،بدون طبعة،الهيئة المصرية العامّة للكتاب،الإسكندرية-مصر،1975،ص41.

4)زيد منير سلمان،**السياحة في الوطن العربي**،الطبعة الأولى،دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن ،2008،ص48.

5)ساعد غنية،إمكانيات السياحة في الجزائر ومعوقاتها،**مداخلة مقدمة حول القطاع للمشاركة في الملتقى الوطني الرابع الخاص ودوره في تنمية السياحة**،جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، يوم 27 2015/03/28،ص03.

6)فؤاد بن غضبان،**الجغرافية السياحية**،المرجع السابق ذكره،ص 63- 64.

الاستحمام أو الجلوس في الأماكن الخضراء ذات الطبيعة الهادئة الجميلة وتنقسم إلى قسمين:

- ✓ **سياحة علاجية:** وتعتمد على استخدام المراكز الطبيّة والمستشفيات الحديثة المجهزة طبيّا بالمعدات والكوادر البشرية والمؤهلة لاستقبال المرض.
- ✓ **سياحة إستشفائية:** وهذه تعتمد على العناصر الطبيعية الموجودة في الطبيعة وخصائصها الإستشفائية في علاج المرض وشفائهم، **مثل:** الينابيع المعدنية، الكبريتية والرمال والشمس بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية والروماتيزم.

ر) **السياحة الدينية:** هي انتقال السياح من مكان إقامتهم إلى مناطق أخرى بهدف القيام بزيارات ورحلات دينية داخل وخارج الدولة لفترة من الوقت للقيام ببعض المناسك أو الطقوس المرتبطة بالتعاليم الدينية ،**مثل:** زيارة مكة بالنسبة للمسلمين والفاتيكان بالنسبة للمسحيين.[1]

ويمكن توضيحها أكثر من خلال الشكل الموالي:

1)إبراهيم خليل بوظاظو،**الجغرافيا السياحية(تطبيقات على الوطن العربي)**،الطبعة الأولى،دار الوراق للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2010،ص40.

الشكل رقم(01–02):أنواع السياحة

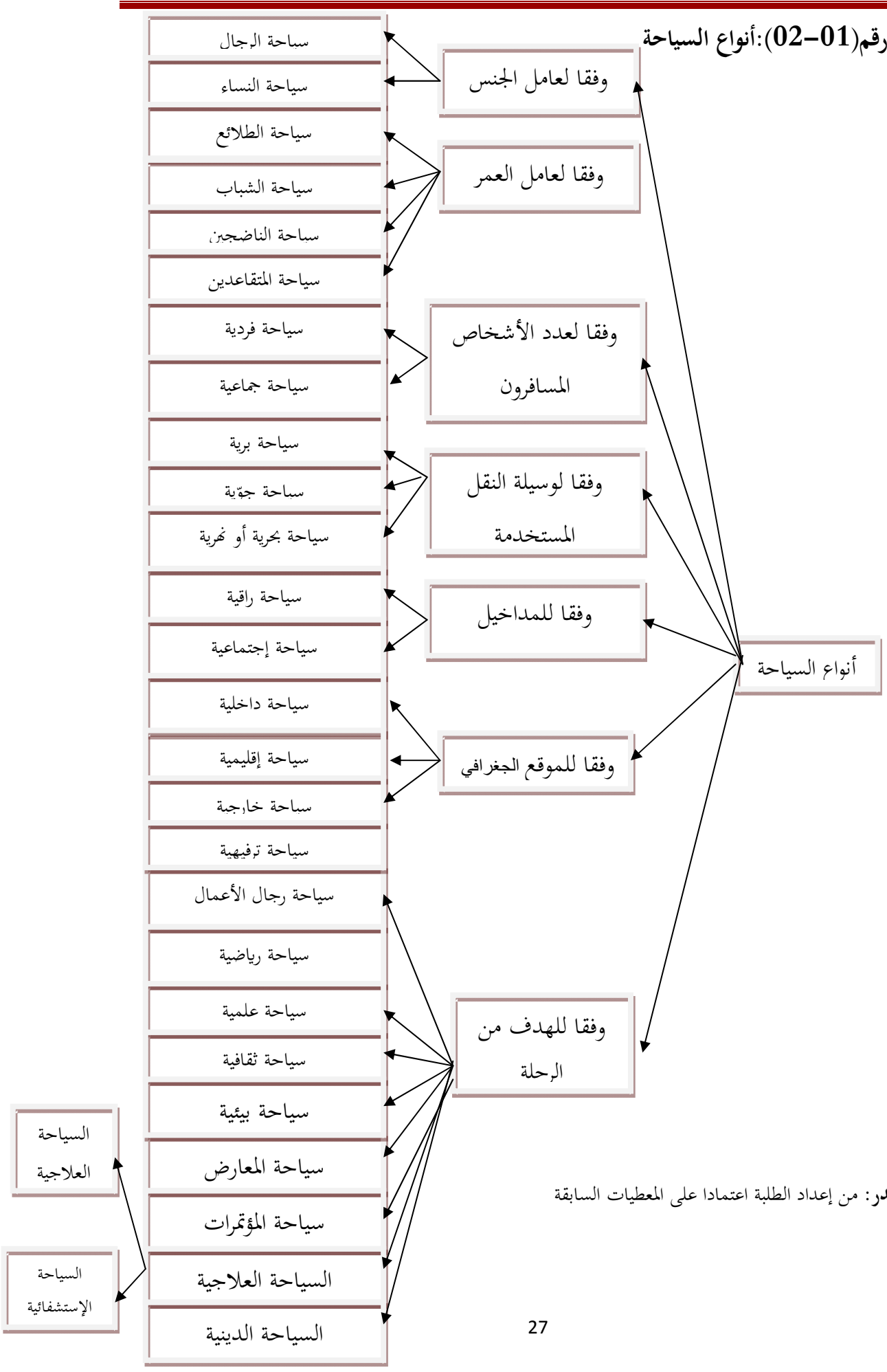

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات السابقة

ثانيا:أركان السياحة

السياحة عبارة عن ظاهرة متنوعة،ولها أركان ترتكز عليها وتتجسد في النقل والإيواء كمعايير رئيسية للسياحة و يمكن تقسين السياحة إلى كل من: نقل،إيواء،برامج .

1) **النقل**: إنّ النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل إذ أنّه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطوّر دون تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها حيث تتمثل في:

أ) **النقل البري**: ويشمل السيارات الخاصة و المؤجرة،والقطارات، الدراجات النارية ...الخ.

ب) **النقل البحري**:ويشمل المراكب، الزوارق ،البواخر ...الخ.

ت) **النقل الجوّي**: ويشمل الطائرات بأنواعها .

2) **الإيواء**: لا يوجد سياحة بالمعنى الحقيقي بدون وجود أماكن الإيواء،فإنّ أوّل ما يبحث عنه السائح عند وصوله للدولة محل السياحة هو مكان الإقامة.[1]

3) **البرنامج**: لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية ،بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات،الأسواق،المتنزهات...الخ.

4) **البنية التحتية للسياحة**: وتتمثل في الخدمات الأولية أو القاعدية الواجب توفرها لقيام أي مشروع سياحي أو منطقة سياحية ومنها شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي،الكهرباء،الغاز،الطرق والمواصلات، الخدمات الصحية،البنوك... فانعدام هذه البنية لا تسمح لأي مشروع سياحي القيام بخدماته بصورة كاملة.[2]

1)حميدة بوعموشة،**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،2011-2012،ص22.

2)برنجي أيمن،**الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية**،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أمحمّد بوقرة- بومرداس2008-2009،ص47.

5) **البنية الفوقية للسياحة:** تتمثل في منشآت الإقامة والإيواء ومشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحة كالوكالات السياحية والسفر، الشركات السياحية،مكاتب إيجار السيارات،المترجمين، المنظمات السياحية،المسارح،الملاعب،السينما...الخ.[1]

ويكمن إيضاحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01-03):أركان السّياحة

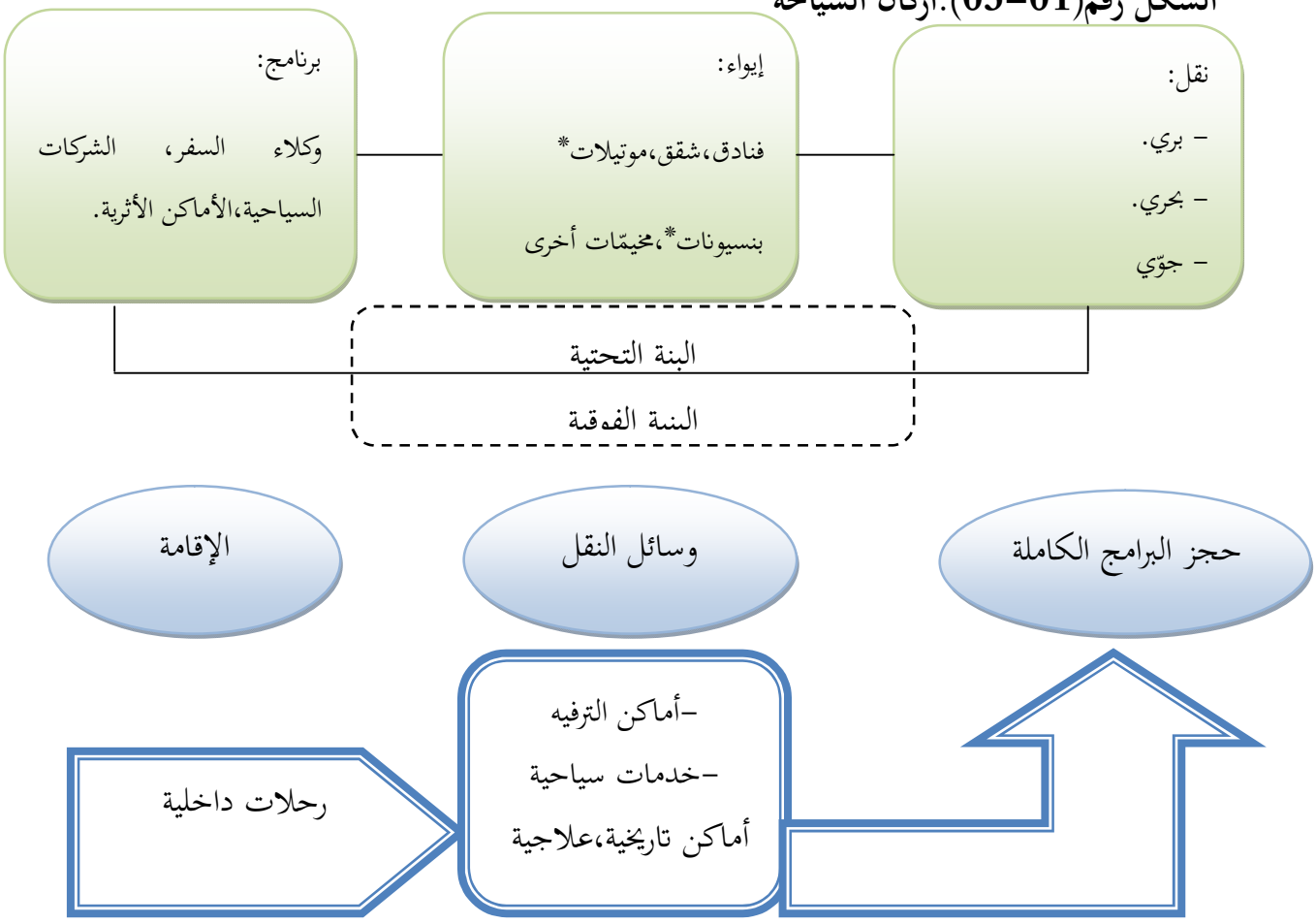

المصدر:توفيق ماهر عبد العزيز،صناعة السياحة،مرجع سبق ذكره،ص43

1)أسعد الراوي أبو رمّان،تنشيط السياحية المحلية في إطار واقع المنتج التراثي الأردني،ورقة بحثية مقدمة إلى **معرض ومؤتمر السياحة الوراثية**،جامعة الشرق الأوسط،عمّان-الأردن،23-25 ماي 2010،ص12.

*الموتيلات:هي الفنادق المخصصة للمسافرين عن طريق السيارات الخاصّة و الباصات تقع على الطريق البرية السريعة وتكون دائما أسعارها مناسبة وخدماتها متوسطة.

*البنسيونات:هي منازل منتشرة في العالم كله،هدفها توفير بيوت للإيواء خصوصا للشباب،حيث يمكن للضيف ان يستأجر سريرا، وغالبا ما يكون السرير في عنبر للنوم بحمام مشترك.

المبحث الثاني:أهمية السياحة و آثارها

تلعب السياحة دورا هاما بالنسبة للعديد من الدول خاصة الدول النامية كونها تساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأبنائها،وسوف نتعرف خلال هذا المبحث تفصيلا على أهمية وآثار السياحة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والبيئي والعمراني.

المطلب الأوّل:أهمية وأثر السياحة على الجانب الاقتصادي

لا يوجد هناك أدنى شك فيما للسياحة من تأثير على الاقتصاد،حيث أنّها تلعب دورا أساسيا ومميّزا في اقتصاديات العديد من الدول،على اعتبار أنّها مصدرا مميزا لجلب العملة الصعبة وخلق فرص التشغيل الدائمة وكذا الموسمية.وتزداد هذه الأهمية في الدول النامية لما تزخر به أغلب هذه الدول من موارد سياحية،تستطيع في زمن وجيز تحقيق عائد سريع حيث أنّها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة سواءً في استثماراتها أو في مصروفاتها الجارية،وتتجسد هذه الأهمية أكثر إذا ما علمنا أنّ أغلب الدول النامية تعتمد على مورد طبيعي أو منتوج زراعي واحد معرض في أغلب الأحيان إلى التقلبات السعرية والتي تؤثر سلبا على التطوّر الاقتصادي وجعلها حبيسة هذا المورد وما ينجز عن ذلك من تبعية اقتصادية تنعكس آثارها على كل الجوانب، ويتمثل تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة في:

-تحديد موقع و أهمية و دور السياحة في الاقتصاديات الوطنية.

-تقدير و تحديد العوامل المؤثرة في تنمية القطاع السياحي.

-تحديد العوامل الرئيسية المحفزة وكذا العوامل المعرقلة لنمو القطاع السياحي في المستقبل.

- تحليل و دراسة نتائج النشاط السياحي و مقارنتها بنتائج القطاعات الاقتصادية الأخرى[1].

و يمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها تدفق الموارد المالية، ميزان المدفوعات، التشغيل(خلق مناصب العمل).

1)صليحة عيشي،**الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس والمغرب**،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة باتنة،2004-2005،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ص30.

أوّلا:تدفق الموارد المالية: يساهم القطاع السيّاحي بدرجة كبيرة في توفير العملة الصعبة لتنفيذ خطّط التنمية،لاسيما أنّ أغلب الدول النامية تعاني من نقص في رصيد العملة الصعبة واللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وذلك عن طريق مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء الاستثمارات الخاصة بقطاع السّياحة،من خلال بناء الفنادق والمطاعم والقرى السياحية.

ثانيا:تحسين ميزان المدفوعات:السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية ،الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين ،وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية،والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى[1].

يأخذ الإنفاق السياحي عدّة أشكال منها :

- الإقامة في الفنادق.
- استخدام وسائل النقل(جوي،بحري،بري).
- الإنفاق الاستهلاكي الضروري للحياة(الغداء مثلا).
- الإنفاق على المشتريات السلعية.
- رسوم التأشيرات المفروضة على السياح.
- رسوم الهبوط و مغادرة الموانئ والمطارات التي تحصل من الشركات[2].

1)فراح رشيد، بودلة يوسف،دور التسويق السياحي في دعم التنمية والحد من أزمات القطاع السياحي،سنة2012، **أبحاث إدارية واقتصادية**،العدد 12، ديسمبر 2012،ص101-102.

2) Alain Mesphier ,Pierre Bloc-Duraffour, **Tourisme dans le monde**,6ème Edition ,Bréal, Paris,2005,p53.

إن الحقوق والديون الناشئة عن النشاط السياحي العالمي والمدونة في سجل ميزان المدفوعات يمكن فصلها على حده في ميزان منفرد يعرف بالميزان السياحي والهدف من ذلك هو تقييم النشاط السياحي خلال العام وتبيان أثره النهائي على ميزان المدفوعات.[1]

ثالثا:خلق مناصب عمل: إنّ القطاع السياحي كثيف التشابك،ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى،وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السّياحي،وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.

فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي

توظف أربع مرات بالنسبة لصناعة السيارات على وعشر مرات أكثر من قطاع البناء فمثلا فندق به50 غرفة (100) سرير يوظف على الأقل 05 عمال دائمين و10عمال موسميين و10 عمال مؤقتين ،و المجموع يكون12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها منصب العمل الغير مباشر..

المطلب الثاني:أهمية وأثر السياحة على الجانب الاجتماعي والثقافي

تساهم السياحة في رفع وعي وثقافة الشعوب كونها تعد وسيلة هامّة لتبادل الحضارات والثقافات.

حيث تتمثل الأهمية الاجتماعية والثقافية في ما يلي:

- إن السياحة تؤدي إلى تنمية الوعي السياحي والثقافي لدى المواطنين وزيادة ارتباطهم وشعورهم بالانتماء لأوطانهم والمحافظة على تراثه وأثاره.
- تزيد من الاهتمام المستمر بصيانة المرافق والعمل على تحسين الخدمات بالمناطق السياحية المختلفة والمحافظة على الحرف اليدوية وتطويرها.
- تؤدي إلى النهوض بالمستوى الاجتماعي والسلوكي لدى أفراد الدول اتجاه السياح،وتأثير المضيفين عليهم من خلال اهتمام السياح بمظاهر سلوك المضيفين مما يؤدي إلى النهوض بالأنماط الاجتماعية السائدة الايجابية لديهم.

1) Pierre Py, **Le Tourisme un Phénomène Economique** , les études de la documentation française, France, 2003 ,p 137.

- إن النشاط السياحي يعزز فرص التفاهم والتواصل الإنساني وتعميق أواصر التبادل الثقافي والتفكير بين الشعوب.[1]

لذلك ينتج عن انتقال السياح ذوي اللغات و العادات و الديانات المختلفة،من منطقة إلى أخرى مجموعة من الآثار الاجتماعية و الثقافية و التي تتمثل في:

أولا:التحولات الطبقية: تشجع السياحة كثيرا من الأشخاص على ممارسة الأنشطة السياحية ، مما يؤدي إلى زيادة دخلهم و مكاسبهم و أرباحهم و يرفع مستوى حياتهم الاقتصادية و الاجتماعية، و ينقلهم من شريحة اجتماعية معينة إلى شريحة اجتماعية أعلى.

ثانيا:الاهتمام بالتراث والعادات والتقاليد والبيئة: تؤدى السياحة إلى الاهتمام بالقيم و العادات و التقاليد و المعالم و التراث الشعبي و الفني.

ثالثا:التطور الاجتماعي: تعتبر السياحة أحد أهم أسباب التطور الاجتماعي في الدول السياحية، حيث تتاح الفرصة أمام أفراد المجتمع للتعرف على الأفكار و الاهتمامات و الثقافات الأجنبية المختلفة من خلال تعاملهم و مشاهدتهم و اتصالهم المباشر مع السياح و هو ما يساهم في انفتاحهم على العالم الخارجي.

رابعا:التبادل الثقافي: تعمل السياحة على زيادة معدلات التبادل الثقافي بين السائحين من مختلف الجنسيات و بين شعوب الدول المستقبلة لهم،حيث يكتسب كل منهم بعض المقومات الثقافية للأخرى، مما يؤدى إلى التقليل من الفوارق و الاحترام المتبادل[2].

1)هباس رجاء الحربي،**التسويق السياحي في المنشآت السياحية**،الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،2012،ص22.

2)دماد نوال،**الإستراتيجية الترويجية وإسهاماتها في تسويق السياحة الداخلية**،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة دالي إبراهيم،الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2009-2010،ص07.

المطلب الثالث:أهمية وأثر السياحة على الجانب السياسي والبيئي والعمراني

للسياحة مجموعة من الآثار المختلفة من بينها الآثار السياسية والبيئية وحتى العمرانية تتمثل في:

أوّلا:الأهمية والأثر على الجانب السياسي

تتضح الأهمية السياسية للسياحة كرد فعل مباشر من تعامل الدول مع بعضها البعض والزيارات السياحية المتبادلة بينهم،ولقد لعبت الحركة السياحية دورا مهما في العلاقات الدولية بحيث أصبحت تمثل أحد الاتجاهات الحديثة للتقليل من حدة الصراعات والخلافات الدولية التي تنشا بين الدول المتنازعة أو المتحاربة،لذلك فان السياحة أصبحت رمزا من رموز السلام والتآخي بين الدول[1].من خلال هذا كله نستنتج أنّ السياحة تعتبر كأداة:

- تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول .
- من النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير المشكلات السياسية.[2]

ثانيا:الأهمية البيئية والعمرانية:

تكمن السياحة من «استغلال أمثل للموارد والمعطيات الطبيعية، وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة استخدامها على اعتبارها ثروة وطنية،كذلك تعمل النشاطات السياحية على»تنظيم وتخطيط وتحديث استخدامات الأراضي بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة ممكنة ولا تسبب أي مشاكل أو آثار بيئية سالبة،بالإضافة إلى ذلك تؤدي النشاطات السياحية إلى الاهتمام بالبعد الجمالي للمعطيات سواءً كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، وهذا بدوره يشكل دافعا للمحافظة على هذه المعطيات وصيانتها وترميمها[3].

---

1)تقي الدين قادري، **النشاط البدني الترويحي ودوره في تطوير السياحة الرياضية بالجزائر**،مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد التربية البدنية والرياضية بسيدي عبد الله، الجزائر،2011-2012، ص 118.

2)مصطفى يوسف كافي و هبة كافي،**جغرافية السياحة وإدارة المقاصد السياحية**،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2016،ص41

3) طه أحمد عبيد،**مشكلات التسويق السياحي**،مرجع سبق ذكره،ص 126.

المبحث الثالث:مقوّمات السياحة

تعد المقومات السياحية من الوسائل التي تجذب السائح إلى الموقع السياحي،كما أنّها الباعث الرئيسي الذي يحفز الكثيرين إلى السفر،حيث يمكن تقسيمها إلى عدّة تقسيمات يمكن إيجازها في ما يلي:

المطلب الأوّل:المقوّمات الطبيعية

تعتبر الطبيعة الوعاء الذي تتم فيه جميع التفاعلات والأنشطة والمؤثرات المتبادلة بين الإنسان و الطبيعة وتشكل عناصر أساسية للسياحة الطبيعية أو الجمالية وتشمل هذه المقومات الطبيعية:

أوّلا:الأرض: وتشمل الموقع الجغرافي،والسمّات السطحية.

1) **الموقع الجغرافي:**يعتبر الموقع الجغرافي من العناصر المهمّة في الجذب السياحي حيث يلعب دورا كبيرا في تحديد خصائص الإقليم السياحي المناخية والنباتية والحيوانية،وممّا لاشك فيه أنّ تأثير الموقع الجغرافي في الجذب يتوقف على مدى تمتع الإقليم السياحي بتوفر وسائل المواصلات والذي يتطلب طبيعة جغرافية ملائمة لتوفير البنية التحتية اللازمة لهذه الغاية،فالموقع الجغرافي الجيّد لبعض الدول يساعد في رواج صناعة السياحة بها لسهولة اتصالاتها بالعالم الخارجي خاصّة إذا كانت مواقعها قريبة من نطاقات الطلب السياحي الرئيسية.[1]
2) **والسمات السطحية:**السمات السطحية أو ما يسمى ببنية الأرض أو التركيب الصخري (الجيولوجيا)،تتمثل في:

- ✓ **مقومات مستمدة من البنية والبناء للأرض (الجيولوجيا) أو التركيب الصخري:** وتتمثل في أنــواع الصخور وطبقات الأرض والمكاشف الصخرية التي بدأت تستهوي العديد من السياح والمغامرين وهواة استكشاف جماليات الطبيعة.
- ✓ **مقومات مستمدة من أشكال سطح الأرض (الجيومور فولوجيا):**والتي بدورها تتكون من جبال وسهول وأودية وأنهار وصحاري و وديان، وأثر عوامل التعرية الهوائية والمائية عليها،وما تخلفه هذه

1)عبد الله العجلوني،عبد الهادي العجلوني،مقوّمات الجذب السياحي-حالة المملكة العربية السعودية،**مجلة جامعة النّجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)**،كلية الآداب،جامعة حائل-السعودية،العدد12،2017،ص217.

العوامل من أشكال طبيعية (خوانق وأخاديد، تجمعات رملية مساقط ومكاشف صخرية...) التي بدأت تشكل عوامل إثارة للسائح الذي يبحث عن المتعة الطبيعية.[1]

ثانيا:المناخ: يعد المناخ بعناصره المختلفة من أهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على مظاهر السطح والتربة وتوزيع النّبات الطبيعي والحيواني وأنواعها وعلى النّشاط البشري ولاسيما قطاع السّياحة[2]، فإنّ الجوّ والطقس الجميل والظروف الجوّية المناسبة تشكل في بعض الأحيان جوهر النشاط السياحي وعامل جذب مهم للسياح، وعلى سبيل المثال: شهرة سواحل البحر الأبيض المتوسط ومنطقة بحر الكاريبي ترجع إلى اعتدال المناخ بالدرجة الأولى.[3]

وبالتالي يتم تقسيم المناخ إلى نمطين هما:

1) **مناخات هادئة.**
2) **مناخات تتسم بالإثارة.**[4]

ثالثا:المياه وأشكالها:تعددت أنواع المياه العذبة أو المعدنية،من كل المصادر الممكنة سواء كانت محيطات،بحار،بحيرات،برك،مستنقعات،أنهار،آبار،أو عيون إلا أنّ المهم هنا أن تكون كمية المياه مناسبة بشكل اقتصادي لحاجة منطقة القصد، والماء هو أساس الحياة وأساس كل الأنشطة البشرية كمية المياه وفي ومتوفرة بشكل اقتصادي لحاجة منطقة القصد، والماء هو أساس الحياة وأساس كل الأنشطة البشرية وفي مقدمتها السياحة،فهناك السياحة الشاطئية والسياحة النهرية والسياحة العلاجية في المياه المعدنية.[5]

---

1) خليف مصطفى غرايبية،**السياحة البيئية**، الطبعة الأولى،دار ناشري للنشر الإلكتروني، عمّان- الأردن ،2016، ص22-23.

2)كمال مُحَمَّد جاسم الصافي،السياحة الصحراوية في محافظة الأنبار،**مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**،العدد 02،جامعة الأنبار،السعودية،جوان2012،ص97.

3)زياني غوتي بومدين،**مكانة السياحة في ظلّ المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة**،مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03-الجزائر،1999-2000،ص04.

4)نصر حميداتو،**النشاط السياحي وأثره على النّمو الاقتصادي** ،مذكرة ماستر أكاديمي،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة حمه لخضر،الوادي،2014-2015،ص12.

5)الحوري مثنى طه،تطوير وإنماء سياحة البيئة والموارد الطبيعية إحدى مرتكزات إستراتيجية السياحة المستدامة،**المؤتمر العلمي الرابع حول "الريادة و الإبداع" إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة**،جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم المالية، الأردن، 15-16 مارس 2005،ص05.

رابعا:الغطاء النباتي: يمثل أحد الأسس السياحية في العديد من أقاليم العالم لما يتمتع به من ملامح طبيعية ذات قيمة جمالية تجعل من بيئتها عامل جذب،ودأبت الكثير من دول العالم على الاهتمام بهذا الجانب من خلال إعادة تشجير العديد من النطاقات الغابية وزراعة البراري وزيادة الاستثمار في مجال السياحة،لذا يلاحظ تردد السائحين عليها خصوصا الاستوائية منها.[1]

المطلب الثاني: المقومات البشرية

وتسمى أيضا بالمقومات الاجتماعية حيث هناك جانبان تركز عليهما هذه الأخيرة، جانب مادي يتمثل في كلّ ما استطاع الإنسان صنعه كالمسكن والملبس ووسائل النقل والأدوات والأجهزة التي يستخدمها في حياته اليومية وجانب غير مادي يشتمل على عقائد الإنسان وعاداته وتقاليده وأفكاره وثقافته وكل ما تنطوي عليه نفس الإنسان من قيم وآداب وعلوم تلقائية أم مكتسبة،فالمقومات الاجتماعية تعتبر أساسا للعديد من أنواع السياحة المتعلقة بأنشطة الإنسان وتفاعله مع عناصر البيئة التي يعيش فيها وهذه المقومات هي:

أوّلا:الطبيعة الإسكانية:وتتمثل بكثافة العمران والطابع العمراني والمباني التاريخية والمشاهد العمراني والنشاط العمراني وشدّة الضوضاء.

ثانيا:أماكن المبيت والطعام والخدمات الأخرى: تتمثل في المطاعم والفنادق السياحية وأوعيتها أماكن الخدمات المنفردة(صالونات،صيدليات،وغيرها)،والخدمات الطبية والمستشفيات والعيادات وعدد ليالي المبيت في الموسم الصيفي والموسم الشتوي.

ثالثا:الصحة:وتتمثل في السياحة العلاجية بالدرجة الأولى وتعني الينابيع الطبيعية المعدنية للحصول على الراحة الجسمية والنفسية وزيارة المصحات وأماكن الاستشفاء.

---

1)محمّدعرب الموسمي،**السياحة مقوماتها**،مؤسسة النور للثقافة و الإعلام،رابط التحميل:http://www.alnoor.se/article.aspid=8240 ، تاريخ التحميل 2019/02/20،على الساعة،14:07.

رابعا:الأماكن التاريخية والأثرية والدينية: تعتبر الأماكن التاريخية والأثرية مغريات سياحية هامة،فالتعرف على الحضارات والتاريخ الإنساني له متعة ذهنية رفيعة،حيث أنّ الآثار انعكاسا للحضارات وامتداد لها للتطوّر والمعرفة الإنسانية،ويضم العالم معالم أثرية لها أهمية كبيرة في جذب السياح.

خامسا:العوامل الثقافية و الصناعات التقليدية:تتكوّن من تاريخ وديانات ومعطيات السكان المحليين،وطبيعة مجتمعاتهم وأنظمة عيشهم وأزيائهم و فلكروهم ولغاتهم وطقوسهم وعاداتهم وما إلى ذلك من عناصر جذب قوّية لسياح اليوم والصناعات التقليدية سواء كانت ذات مصدر نباتي (أدوات زراعية،وأطباق وصواني) أو زراعي(الصابون،زيت الزيتون،الحلويات،طحن الحبوب) أو حيواني (من شعر الماعز أو من صوف الأغنام)،والبسط والسجاجيد أو صناعات جلدية مختلفة أو صناعات ذات مصدر معدني كالأدوات النحاسية.[1]

سادسا:الأمن:من أقوى مقوّمات البيئة الاجتماعية للسياحة ولذلك قامت العديد من الدول بعمل شرطة سياحية كما في الأردن ومصر وغيرها.[2]

المطلب الثالث:المقومّات المساعدة: تتمثل في كل من:

أولا:مقومات خاصة: ظهرت الأحداث الخاصة في السنوات الأخيرة كمرغب سياحي له أهميته ودوره في جذب إعداد متزايدة من الحركة السياحية إلى الدولة التي تقع بها هذه الأحداث الخاصة سواء كانت أحداثا خاصة ضخمة كتنظيم الأولمبياد أو المعارض الدولية أو تنظيم المهرجانات، وتعتبر هذه الأحداث الخاصة جزأ لا يتجزأ من التنمية السياحية التي تسعة الدولة إلى تحقيقها،وعلى الرغم من أنّ هذه الأحداث الخاصة ارتبطت بأغراض لا علاقة لها بالسياحة إلا أنّه قد تم استغلالها في مجال السياحة وأكثر من ذلك فقد تم خلق أحداث خاصة لتكون بمثابة عامل من عوامل الجذب السياحي في حدّ ذاته.[3]

1) قعيد لطيفة،**السياحة الخضراء كآلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة(دراسة حالة الجزائر)**،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013-2014،ص29.

2)المهيرات بركات كامل،**الأمن السياحي والتشريعات السياحية**، الطبعة الأولى،دار الفكر للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2009،ص80.

3)كواش خالد،**أهمية السياحة في ظّل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**،مرجع سبق ذكره ،ص 41.

ثانيا:مقومات عامّة:تتمثل في كل من المقوّمات المالية والخدمية أي مدى توافر البنى التحتية،كالمطارات، النقل البري ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية،التجارية،البنوك،العمران...الخ ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد الإطعام،الفنادق،المقاهي،مراكز الترفيه والتسلية.[1]و تسهيلات الضيافة،ولا يمكن الاعتماد على عوامل الجذب المختلفة في قيام صناعة سياحة ناجحة إلا إذا توفرت التسهيلات الأساسية التي يحتاجها السائح، وتشمل هذه التسهيلات"الفنادق والمنشآت الأخرى التي تقدم فيها خدمات النوم لهدف التجارة أو الأعمال.[2]

لجدول رقم(01-02):مقوّمات السياحة

المقومات الرئيسية	المقوّمات الفرعية	المقوّمات الجزئية
مقوّمات طبيعية	– الأرض.	–الموقع الجغرافي والمساحة. –السّمات السطحية.
	– المناخ.	–الفروقات الحرارية،الأمطار،الثلوج.
	المياه.	–مياه جوفية، بحيرات، أنهار، مساقط مائية.
	–غطاء نباتي	غابات،بساتين.
	–حياة بريّة	حيوانات صيد، طيور.
مقوّمات	–السكان	السّمات والملامح ،الرغبة.
	–العمّالة	مستوى المهارة

1) هاني نوال،تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية،**مجلة الباحث**،جامعة محمّد خيضر،بسكرة،الجزائر،العدد13، 2013،ص74.

2)سعيد صفي الدين الطيب،**مقومات التنمية السياحية في ليبيا(دراسة في الجغرافية السياحية)**،مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب قسم الجغرافيا،القاهرة-مصر،2000-2001،ص22.

بشرية	-الضيافة	مراكز التعليم المتخصص،الاستعداد الوّد،الاستغلال،الأمان.
مقوّمات بشرية	-تراث	آثار،تاريخ،فلكور،مراقددينية،مناسبات،مواسم، مهرجانات.
	-ثقافة	اللغة، أزياء (لباس تقليدي)، طقوس، عادات وتقاليد.
	-صناعة تقليدية	حرف(أطباق،صواني). زراعي(صابون،زيت زيتون،طحن حبوب).
مقوّمات مساعدة	-بنية تحتية	طرق ومواصلات وإمكانية الوصول
	-عامّة	سبل تنقل، مرافق خدمات عامّة ، الإيواء الفردي والجماعي،الإطعام والشراب.
	-خاصة	الأولمبياد ، المعارض الدولية،تنظيم المهرجانات
	-متخصصة	وكلات متخصصة(سياحة وأسفار)، منظمي رحلات،نوادي سفر(كشافة) مراكز إرشاد،معارض.
	وسيطية	محطات الاستراحة ، مرشدين سياحيين، لوحات إشهار.

المصدر:إسماعيل علي الدباغ،نوفل عبد،العلاقة بين العرض والطلب السياحي في محافظة النجف وإمكانية تنشيط السياحة الدينية فيها،**مجلة الإدارة والاقتصاد** ،المستنصرية- العراق ،العدد72،2008،ص58.

خلاصة الفصل:

يتضح من سياق هذا الفصل ،أنّ السياحة تعد نشاطا اقتصاديا هامّا ومن أكثر الصناعات في العالم، لذلك أردنا في هذا الفصل الإلمام بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من السياحة والسائح التي اختلفت وتعددت وفق وجهات نظر مختلفة ورغم اختلافها إلا أنّها في النهاية تصب في مصب واحد وهو الترفيه والترويح عن النفس مقابل مبلغ نقدي،كما أنّ هذا القطاع شهد تطورات سريعة ومستمرة تبعا لتطور الحياة وأساليبها ونظمها والتطور العلمي والتكنولوجي ممّا أدى إلى اتساع نطاقه وتعدد أنواعه وخصائصه وازدياد أهميته، كذلك تطرقنا إلى أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالسائح للانتقال من مكان إقامته إلى أماكن أخرى بهدف الترفيه واستكشاف الآثار القديمة ، بالإضافة إلى استعراضنا إلى أهم المغريات السياحية والتي تتمثل في أركان السياحة ومقوّماتها التي تعتبر من أهم عوامل جذب السّياح.

الفصل الثاني

الإطار النظري للإيرادات العامة

تمهيد:

الموازنة العامة تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن وإنها الأداة الرئيسية التي تستخدم في السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

و لكي تقوم الدولة بوظيفتها لابد أن تحصل على تمويل لإنفاقها العام أي أن تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة . وهذه الموارد هي التي يطلق عليها بالإيرادات العامة،وإذا كانت الإيرادات العامة ينحصر هدفها في ظل الفكر المالي التقليدي في تغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية، فإن الإيرادات العامة في الوقت الحاضر ترمي فضلا عن ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية أي أنها أصبحت أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي وبعبارة أخرى أصبحت مع النفقات العامة أداتا السياسية المالية التي تسعى الدولة من خلالها تحقيق أهدافها.

وكما لحق التطور مضمون الإيرادات العامة وأهدافها لحق التطور أيضاً أنواع الإيرادات العامة فلم تعد قاصرة على الضرائب والرسوم وإنما امتدت وتنوعت مصادرها ليضاف إليها إيرادات الدولة من القطاع الاشتراكي والإصدار النقدي الجديد والقروض وغيرها من المصادر.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأوّل:ماهية الإيرادات العامّة.

المبحث الثاني:مصادر الإيرادات العامّة.

المبحث الثالث:الآثار الاقتصادية للإيرادات العامّة.

المبحث الأول:ماهية الإيرادات العامّة

يتطلب قيام الدولة بوظيفتها المالية المتعلقة بتحقيق الإشباع العام،والعمل على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العمومية،حيث أنّ تدبير الدولة لهذه الموارد يتبع سياسة مالية تتماشى مع حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومنه فإنّ الإيرادات العامّة لم تعد مقصورة على تمويل النفقات العمومية فقط لذلك سنتناول في هذا المبحث مفهوم الإيرادات العامّة ،أنواع هذه الإيرادات ومراحل تنفيذها.

المطلب الأوّل:مفهوم الإيرادات العامّة

لقد وردت للإيرادات العامّة عدّة تعاريف يمكن من خلالها استنباط المفهوم الأساسي للإيرادات العامّة و من ضمن هذه التعاريف ما يلي:

- تعرف الإيرادات العامّة بأنّها المبالغ النقدية التي تجْبِيها الدولة من مختلف مصادرها والجهات لتمويل النفقات العامّة والإيفاء بالحاجات العامّة.[1]
- يقصد بالإيرادات العامّة،كأداة مالية«مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامّة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.»[2]
- وتعرف الإيرادات العامّة بأنّها«مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواءً بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك،سواء أكانت قروض داخلية أو خارجية،أو مصادر تضخمية،لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة،وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.»[3]
- وتعرف الإيرادات العامّة«بأنّها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية

1)بوشيخي عائشة،قراءة في تقدير الإيرادات والنفقات العامّة عبر القوانين المالية السنّوية والتكميلية،**المجلة الجزائرية للمالية العامّة**،الجزائر،العدد01، 2011،ص27.

2)محرزي محمّد عباس،**اقتصاديات المالية العامّة**،الطبعة الخامسة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2012،ص115.

3)نجم الدين حسن صوفي عبد القادر،**السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي**،الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت-لبنان،2015،ص218.

من أجل تغطية النفقات العامّة بهدف إشباع الحاجات العامّة.»[1]

ومن هذه التعريفات السابقة يتضح لنا مفهوم الإيرادات العامّة هو:"مجموع الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة من مصادرها المختلفة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية نفقاتها العامّة بهدف إشباع الحاجات العامّة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة".

المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامّة(التقسيمات)

يتم مباشرة الدولة لمهامها المتزايدة عن طريق إنفاقها الذي يغطى بالإيرادات العامّة، وبذلك تم تقسيم الإيرادات العامّة تبعا لطبيعتها إلى عدّة معايير على الشكل التالي:

- من حيث المصدر.
- من حيث مدى استعمال الدولة لسلطة الجبر أو الإكراه(الالتزام).
- من حيث انتظامها ودوريتها.
- من حيث الشبه بالقطاع الخاص.

أوّلا:من حيث المصدر:تقسم إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة.

1) **الإيرادات الأصلية**:هي تلك التي تحصل عليها الدولة مباشرة باعتبارها شخصا قانونيا له حق التملك ودون أن تقتطعها من دخول الأفراد،ومن أهم هذه الإيرادات إيرادات أملاك الدولة.
2) **الإيرادات المشتقة**:هي التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها من دخول الأفراد،ومن أمثلتها الضرائب والرسوم .[2]

ثانيا:من حيث مدى استعمال الدولة لسلطة الجبر والإكراه (الإلزام): تقسم إلى إيرادات جبرية وإيرادات غير جبرية

1) **الإيرادات الجبرية**: تلك التي تحصل عليها الدولة بالإكراه مثل: الضرائب،الغرامات،القروض

1)محمود حسن الوادي،**مبادئ المالية العامّة**،الطبعة الثانية،دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة،عمّان- الأردن،2010،ص48.

2)رانيا محمود عمارة،**المالية العامّة**،الطبعة الأولى،مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع،الجيزة-مصر،2014،ص33.

الجبرية).

2) الإيرادات غير الجبرية: تلك التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه،(إيرادات المشروعات العامّة،الرسوم،القروض الاختيارية.)[1]

ثالثا:من حيث انتظامها و دوريتها: تقسم الإيرادات العامّة إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية.

1)الإيرادات العادية: تتداخل فيها الإيرادات الاختيارية والإجبارية،وهنا يتم تصنيفها من ناحية حصول الدولة عليها بشكل شهري أو سنوي أو حتى يومي فهي تمتاز بالاستمرار و التجدد والانتظام الدوري والتكرار وهي إيرادات جارية وتشمل:الضرائب العامّة، الرسوم العامّة، والغرامات وهي تغطي النفقات العامّة العادية.

2) الإيرادات غير العادية أو غير الاعتيادية: وهي التي تتحصل أو تلجأ الدولة إليها في الحالات الاستثنائية، بمعنى لا تتميز بالدورية والتكرار والانتظام في الموازنة العامّة وتشمل:

- القروض العامّة الداخلية والخارجية،وهي تغطي عادّة النفقات غير العادية (الاستثنائية أو الرأسمالية).[2]

رابعا:من حيث الشبه بالقطاع الخاص:تقسم الإيرادات العامّة إلى إيرادات الاقتصاد العام،وإيرادات شبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص.

1) إيرادات الاقتصاد العام: هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة باعتبارها شخصا عاما يتمتع بالحقوق السيادية (ولهذا سميت بالإيرادات السيادية)،وتضم الضرائب والرسوم والغرامات الجزائية وما يؤول إلى الدولة من أموال لا وارث لها.

2)إيرادات شبيهة بإيرادات القطاع الخاص: هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة باعتبارها شخصا من أشخاص القانون الخاص كإيرادات المشروعات العامّة والقروض والإعانات.[3]

---

1)محمود حسن الوادي،**مبادئ المالية العامّة**،مرجع السابق ذكره،ص49.

2)رانيا محمود عمارة،**المالية العامّة**،مرجع سبق ذكره ص33.

3)محمّد سعيد فرهود،**مبادئ المالية العامّة**،الجزء الأوّل، بدون طبعة ،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،حلب-سوريا،1979،ص164.

الشكل رقم (02-01): أنواع الإيرادات العامّة

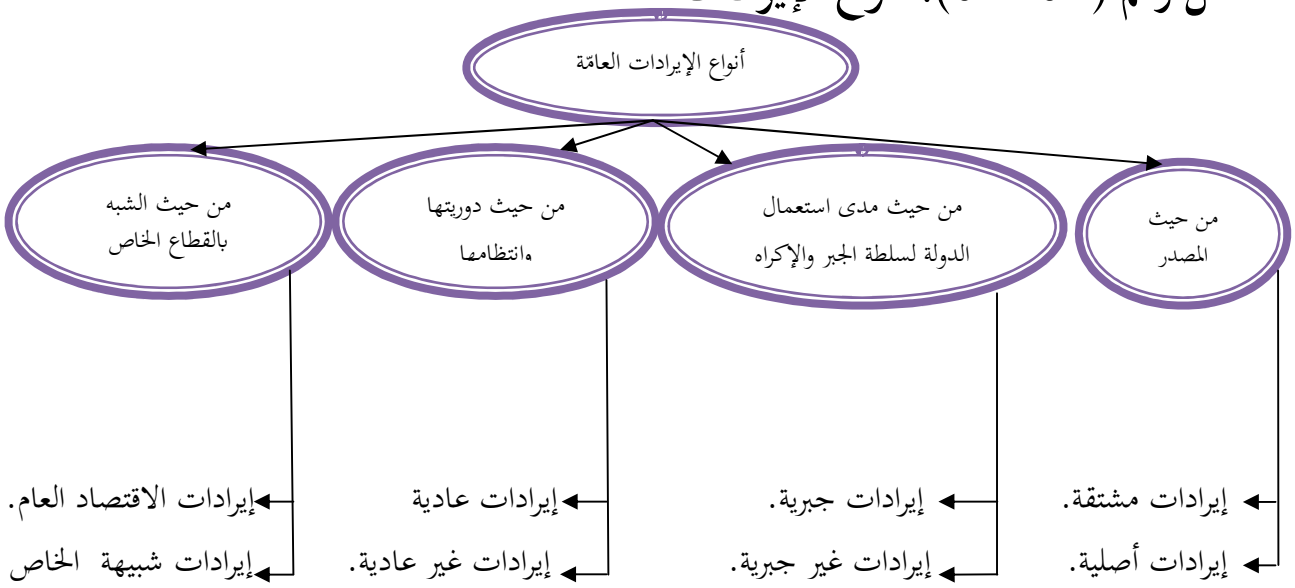

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات السابقة

المطلب الثالث:مراحل تنفيذ الإيرادات العامّة

ويتم تنفيذ الإيرادات العامّة في ثلاث مراحل هي : الإثبات والتصفية والتحصيل.

أوّلا:الإثبات:«وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي[1]»، وهذا الإجراء له طابع مادي وطابع قانوني.

فمن الناحية المادية يتم التحقق من وجود الواقعة المنشئة لحق الدائن العمومي(وجود أساس الوعاء الضريبي،أو العمليات المتعلقة بالمنتجات أو الخدمات المقدمة...الخ).أمّا من الناحية القانونية فيجب أن يكون تكريس هذا الحق مطابقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول.

ثانيا:التصفية:وتتمثل في تحديد مبلغ الدين (الحق) العمومي القابل للتحصيل (مثل تحديد مبلغ ضريبة بتطبيق النسبة أو التعريفة الخاصة بها على الأساس الضريبي لها)،و في الواقع إثبات و تصفية الإيرادات العامّة هما عمليتان متكاملتان، وغالبا ما يتم إجراؤهما في وقت واحد، الأمر الذي يجعل بالإمكان جمعهما تحت عبارة "تحديد الإيرادات".[2]

1)قانون رقم21/90 في 1990/09/21،**المتعلق بالمحاسبة العمومية**،العدد33،المادة16،ص1133.

2)محمّد مسعي،**المحاسبة العمومية**،الطبعة الأولى،دار الهدى للنشر والتوزيع،عين المسيلة-الجزائر،2003،ص63.

ثالثا:التحصيل:وهو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية، أي إدماج الحقوق المالية في الخزينة العمومية، وتحصيل الإيرادات يجب أن يتم في إطار الشرعية بمراعاة الشرطين التالين:

- الدين يجب أن يكون مستحق أي واجب الأداء.
- الدين لا يجب أن يكون متقدم.[1]

المبحث الثاني:مصادر الإيرادات العامّة

بما أنّ للدولة عدة وظائف ومهام يتحتم عليها القيام بها ،فهي تحتاج في سبيل ذلك إلى الحصول على الموارد والإيرادات التي يمكن أن تساعدها في تغطية النفقات اللازمة للقيام بتلك الوظائف والمهام على الوجه المطلوب،وعلى اعتبار أن الدولة لا تعتمد على وجه واحد من أوجه الإيرادات ،فإن موارد المال العام قد تتعدد وتتنوع بحسب الظروف الزمنية والمكانية لنمو الدولة من جهة،ولتعاظم دورها في النشاط الاقتصادي من جهة ثانية وتتمثل مصادر إيرادات الدولة في ما يلي:

- **الإيرادات الاقتصادية**: إيرادات أملاك الدولة (الدومين) والثمن العام.
- **الإيرادات السيادية**: الإيرادات العامة من الرسوم و الضرائب.
- **الإيرادات الائتمانية**: القروض العامّة والإصدار النقدي الجديد.

المطلب الأوّل:الإيرادات الاقتصادية إيرادات أملاك الدولة (الدومين) والثمن العام

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة، ويقدّم خدمات عامّة، ومن هذه الإيرادات،الإيرادات الناجمة عن تأخير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين هم إيرادات الدومين، الثمن العام.

1)دغمان زوبير،**مطبوعات محاضرات في مقياس المالية العامّة**،مطبوعة مقدمّة لطلبة السنّة الثانية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مُحَّد الشريف مساعدية،–سوق أهراس،2017،ص63.

أوّلا:إيرادات أملاك الدولة (الدومين) :

يمتلك القطاع العام في كل الاقتصاديات الحديثة جزءا مهما من الثروة الوطنية وتدر هذه الممتلكات دخلا للدولة وهي ما يعرف إيرادات أملاك الدولة.

1)تعريف الدومين:مصطلح الدومين مأخوذ من اللغة الفرنسية domaine والتي تعني الممتلكات العامة،ويطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها،عقارية أو منقولة،وأيا كان نوع ملكية الدولة لها،عامة أو خاصة.[1]

2)أنواع الدومين:من خلال التعريف السابق اتضح لنا أن هناك نوعين من الدومين: أملاك وطنية عامّة أو ما يعرف بالدومين العام،أملاك وطنية خاصة أو ما يعرف بالدومين الخاص،و أملاك الدولة سواءً كانت عامّة أو خاصة يحددها القانون ويضبط القانون أيضا عملية تسييرها[2] وفق ما نصت عليه المادّة عشرين من الدستور:«الأملاك الوطنية يحدّدها القانون، وتتكوّن من الأملاك العمومية والخاصّة التي تمتلكها كل من الدولة، الولاية، والبلدية يتم تسيير الأملاك الوطنية طبقا للقانون.»[3]

ومنه تنقسم ممتلكات الدولة أو ما يسمى بالدومين إلى قسمين:

- ممتلكات الدولة العامّة أو الدومين العام .
- ممتلكات الدولة الخاصة أو الدومين الخاص.

أ. **ممتلكات الدولة العامّة(الدومين العام):**يقصد بالدومين العام ممتلكات الدولة المعدة للاستعمال العام ولخدمة المرافق العامّة،كالطرق والمطارات والموانئ،وأبنية الوزارات والمصالح العامّة، والمتاحف والملاعب والحدائق العامّة ،وغير هذا. ويتميز الدومين العام بعدة مميزات منها أن ملكية الدولة له

---

1)منتدى الأوراس القانوني،**مفهوم الدومين**،بتاريخ2019/03/02،على الساعة07:42،www.siencesjuridiques.ahlamontada.net.

2)العربي مجيدي،**محاضرات المالية العامّة الإسلامية**،الجزء الأوّل، موّجهة لطلبة السنة الثانية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة مُحَّد بوضياف– المسيلة، 2018،ص12.

3) المادة 20 من الدستور، المعدل في 06 مارس 2016،ص04.

هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري،وهكذا لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامّة كما لا يجوز تملكه بالتقادم طويل الأجل، وأنّ الغاية منه هو تقديم خدمات عامّة وليس الحصول على أموال للخزانة العامة. وهذا لا يمنع من إمكان تحقيق بعض الإيرادات من الدومين العام كما هي الحال عند فرض مقابل معين على دخول الحدائق والمتاحف العامة أو استعمال المطارات.[1]

ب. **ممتلكات الدولة الخاصة(الدومين الخاص)**: يقصد بالدومين الخاص الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة،والتي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، ويدر الدومين الخاص على عكس الدومين العام إيرادات ولذا فهو يعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامّة.[2]

وينقسم بدوره إلى عدة أقسام منها:

- ✓ **الدومين المالي**:ويقصد به محفظة الدولة من الأدوات المالية كالأسهم والسندات المملوكة للحكومة والتي تحصل منها على الأرباح الموزعة والتي تعتبر من مصادر إيرادات الخزينة العامّة.[3]
- ✓ **الدومين الصناعي والتجاري**:يقصد به اتساع نشاط الدولة الذي يشمل قيامها أحيانا بالتجارة والصناعة رغبة في تحقيق مصلحة الأفراد، وإذا كانت الدولة في سبيل قيامها بهذه الأنشطة تسعى إلى تحقيق الربح ،فإنّ هذا لا يعني تخليها عن دورها الأساسي في توفير خدمة للأفراد وتيسير استهلاكهم للسلع الضرورية حماية لهم من المشروعات الخاصة.

واستنادا إلى ذلك فإن الدولة قد تقوم بهذه المشروعات بقصد تحقيق أغراض اقتصادية مثل قيام الدولة بالمشروعات الصناعية اللازمة لتنمية البنية الأساسية في الاقتصاد القومي ،كمشروعات الطاقة والمشروعات الصناعية الثقيلة وإنشاء محطات الكهرباء والماء.[4]

1) محمّد سلمان سلامة،**الإدارة المالية العامّة**،الطبعة الأولى،دار المعتز للنشر والتوزيع،عمّان–الأردن،2015،ص100.

2) زينب حسين عوض الله ،**مبادئ المالية العامّة** ،بدون الطبعة،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية –مصر،1998 ،ص 97-98.

3) محمّد خصاونة ،**المالية العامّة (النظرية والتطبيق)**، بدون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان– الأردن، 2015، ص 89.

4) سوزي عدلي ناشد،**الوجيز في المالية العامة**،بدون الطبعة،الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع،الإسكندرية– مصر، 2000 ،ص95.

✓ **الدومين العقاري:** يحتل الدومين العقاري أهمية تاريخية في العصور الوسطى والمتمثلة بالأراضي الزراعية والغابات،وبدأ هذا النوع يفقد أهميته على أثر زوال العهد الإقطاعي ،وتوسع الدولة في بيع هذا النوع من الأراضي وترك أمر استغلالها للأفراد.كما قلت أهميته أيضا نتيجة توسع الأنواع الأخرى التي بدأت تعطي إيرادات أفضل منه.

وبشكل عام يتكون الدومين العقاري من الأراضي الزراعية،والمناجم ،والغابات، والمباني...

وساهم هذا النوع من الدومين مساهمة في الإيرادات العامة.[1]

ثانيا: الثمن العام:

يمثل الثمن العام المقابل الذي تحصل عليه الدولة نتيجة قيامها بنشاط تجاري أو صناعي أو خدمي،ويعتبر من الوسائل التي تمكن الدولة من تحقيق إيرادات للخزينة العامة للدولة.

1) تعريف الثمن العام:يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة، ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ،ببعض الخدمات العامّة التي تقدمّها الحكومة،بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامّة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة،حيث يمكن تحديد المنتفع بها ،**مثل**:خدمات البريد،الكهرباء،المياه...الخ.

إنّ الثمن العام يدفع اختياريا ،حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامّة عكس الضريبة التي تدفع جبرا.

هناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة، مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، وفي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الأفراد بل تقتصر على من يرغب فيها،أمّا الاختلاف الأساسي ينحصر في أن الحكومة عادة لا تهدف إلى الربح بل المنفعة العامّة بعكس القطاع الخاص.[2]

1) أعاد حمود القيسي، **المالية العامّة والتشريع الضريبي**،بدون طبعة،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن-عمّان،2011،ص61.

2)مُحَمَّد سلمان سلامة،**الإدارة المالية العامّة**،مرجع سبق ذكره،ص101-102.

2) محددات الثمن العام:

يثير تحديد ثمن منتجات القطاع العام من السلع والخدمات العديد من المشاكل التي تجعل تحديده يختلف عن تحديد الثمن بالنسبة لمنتجات القطاع الخاص.

والأصل أن تنطبق قواعد تحديد الثمن بالنسبة لمنتجات المشروع الخاص،والذي يتوقف على نظم المنافسة السائدة في السوق،على الثمن العام،إلاّ أنّ هناك اعتبارات عديدة تتدخل في تحديد الثمن العام تغير منها،فالباعث الذي تسعى المشروعات العامّة إلى تحقيقه ليس هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح،ولكن في تحقيق مصلحة عامّة تتمثل في إشباع حاجة عامّة وقد تفرض هذه المصلحة العامّة تحديد الثمن العام بأقل من نفقة الإنتاج،فتحقق خسارة يتم تغطيتها عن طريق الميزانية العامّة،أو بما يزيد عن نفقة الإنتاج وتحقق بالتالي أرباحا تستخدم في تمويل الميزانية.[1]

المطلب الثاني:الإيرادات السيادية (الإيرادات من الضرائب والرسوم)

تتمثل الإيرادات السيادية في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة،وتتمثل في الضرائب والرسوم التي تفرضها المحاكم،وتذهب إلى خزينة الدولة،وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى،وفي القرض الإجباري الذي يلزم الدولة بسداده في المستقبل.

أوّلا: الإيرادات العامّة من الضرائب: تمثل الضرائب في العصر الحديث أهم أنواع الإيرادات العامّة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامّة وتجبر الدولة الأفراد بالمساهمة في أعبائها العامّة عن طريق فرض الضرائب عليها وذلك وفقا لنظام فنّي معين يقوم على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الدولة و التزام الأفراد بأداء الضريبة.

1)زينب حسين عوض الله،**أساسيات المالية العامّة**،بدون طبعة،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية-مصر،2006،ص104-105.

1) تعريف الضريبة:تعرف الضريبة على أنّها اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروات الأشخاص دون مقابل وذلك بغرض تحقيق نفع عام وبصفة نهائية.[1]

2) خصائص الضريبة: ومن التعريف يتضح لنا خصائص الضرائب التي تتمثل في:

أ. **اقتطاع مالي:** ويعني ذلك أنّ قيمتها تنتقل انتقالا نهائيا من المكلف بها إلى الدولة ،وقد كانت قديما تجبر عينا،إما في شكل سخرة أو تسليم أشياء أو جزءا من محصول معين،ثم حلت محلها الضرائب النقدية حين عرفت النقود،حيث أصبح نظام الضرائب العينية لا يتلاءم والاحتياجات الاقتصادية الضخمة للدولة الحديثة.[2]

ب. **الضريبة تفرض جبرا:**فالمكلف بأداء الضريبة بالكيفية والموعد الذي يحدده القانون وبخلافه تحصل الضريبة بكافة الوسائل الجبرية على الرغم من كونها ليست غرامة[3].

ولا يخل هذا بعنصر الديمقراطية حيث يتولى ممثلي الشعب(البرلمان) مهمة مناقشة مسألة فرض الضرائب ويجب الحصول على موافقتهم،ومن مظاهر السلطة العامّة قيام الدولة بتحصيل الضريبة بالطرق الجبرية في حالة امتناع الممول عن تسديد الضريبة وإلا تعرض لعقوبات.[4]

ت. **دون مقابل:**لا ينطوي دفع الضريبة على أيّ مقابل مباشر،إذ لا توجد أيّة علاقة مباشرة بين المبالغ المدفوعة من قبل المكلف ومقدار أو طبيعة الخدمة التي تؤديها له الدولة.وبهذه الميزة تشكل الضريبة طريقة أصلية لتوزيع الأعباء العامّة وتفصل كلية،على مستوى الفرد،بين المبالغ المدفوعة للجماعة والخدمات التي تقدمها له.[5]

---

1)محمود عبد الرزاق،**الاقتصاد المالي**، الطبعة الأولى، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية- مصر،2011،ص145.

2) مُحَمَّد الصغير بعلي،يسري أبو العلا،**المالية العامّة**،بدون الطبعة،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة-الجزائر،2003،ص57.

3)طلال مُحَمَّد علي الجحاوي،هيثم علي مُحَمَّد العنبكي،**المحاسبة والتحاسب الضريبي**،الطبعة الثانية،دار الكتب موزعون—ناشرون،كربلاء-العراق،2014،ص21 .

4) مُحَمَّد الصغير بعلي،يسري أبو العلا،**المالية العامّة**، المرجع السابق ذكره ،ص58.

5)أعمر يحياوي،**مساهمة في دراسة المالية العامّة**،بدون طبعة،دار هومه للنشر والتوزيع،بوزريعة-الجزائر،2005،ص92.

ث. **تحقيق النفع العام**:إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة كما رأينا سابقا مقابل نفع خاص لدافعها، فإنّ الدولة تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق منفعة عامة.[1]

ج. **الصفة النهائية**: فلا يترتب عنها أي ردّ،إذ تمثل تضحية نهائية للمكلف لصالح الجماعة، وبهذا تتميز أيضا عن القرض.[2]

وقد أدرجت الدساتير والقوانين على تأكيد هذا المعنى منذ القرن الثامن عشر وخصوصا بعد إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الثورة الفرنسية منعا لفرض الضريبة أو استخدام حصيلتها في إشباع الحاجات الخاصة بالملوك والأمراء.

وفي العصر الحديث فقد استقر مبدأ المنفعة العامّة للضريبة وأصبح من المبادئ الدستورية العامة التي يتعين إتباعها دون النص عليها.[3]

3) قواعد وأسس الضرائب: وضع آدم سميث وعلماء المالية مجموعة من القواعد والأسس لتحقيق ذلك التوازن الذي يتمثل في القواعد الأساسية التالية: قاعدة العدالة،قاعدة اليقين،قاعدة الملائمة في التحصيل(الدفع)،قاعدة الاقتصاد.

أ. **قاعدة العدالة**:"على مواطني كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع قدرتهم التكليفية،بمعنى تناسبا مع الدخل الذي يتمتعون به تحت حماية الدولة"،أي تمثل نفقة الحكومة،اتجاه أفراد نفس الأمة ،مصاريف الإدارة اتجاه الملاك في ملكية كبيرة، الذين يجدون أنفسهم مجبرين جميعا على المساهمة في هذه المصاريف تناسبا مع الفائدة التي يتمتعون بها في هذه الملكية.[4]

ب. **قاعدة اليقين**:تعني هذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة ومعلومة وواضحة بدون غموض أو تحكم بالنسبة للممّول، وأن يكون سعرها ووعائها وميعاد دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتعلق

1)محمّد الصغير بعلي، يسري أبو العلا ،**المالية العامّة**، المرجع السابق ذكره،ص58.

2)أعمر يحياوي،**مساهمة في دراسة المالية العامّة** المرجع السابق ذكره، ص91.

3) محمّد الصغير بعلي،يسري أبو العلا،**المالية العامّة**،المرجع السابق ذكره،ص59.

4) محمّد عباس محرزي ،**المدخل إلى الجباية** ،بدون طبعة،دارITCIS للنشر والتوزيع،الجزائر،2010،ص20.

بأحكامها وإجراءاتها معلوم بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها ،بما فيها المسائل الخاضعة للتنظيم الفني للضريبة.[1]

ت. **قاعدة الملائمة في التحصيل**:ويعني ذلك أن تجبى الضرائب في الأوقات وبحسب الطرق الأكثر ملائمة للممول،وهذا بتسهيل الإجراءات المتعلقة بتحصيل الضريبة، واختيار الأوقات الملائمة،تسهيل إجراءات التصريح والأساليب التي لا يتضرر منها المموّل عند الدفع.[2]

ث. **قاعدة الاقتصاد**:وتعني الاقتصاد في نفقات الجباية وإتباع إجراءات التحصيل الأقل كلفة للمكلفين والإدارة المالية حتى لا يتحمل المكلف تضحية في غير موضعها،ويتضاءل الفرق بين ما يدفعه وما يدخل خزانة الدولة، بحيث تتحقق وفرة الضريبة.[3]

4) أنواع الضرائب:تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها :

أ. **من حيث تحمل عبء الضريبة**: اتخذ كثير من الكتاب معيار تحمل العبء لتقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة.

- ✓ **المقصود بالضرائب المباشرة**: هي تلك الضريبة التي يتحمل عبئها في النهاية من يقوم بتوريدها للخزانة العامّة **مثل**:ضريبة الدخل،ضريبة كسب العمل، ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة العقارية.
- ✓ **الضرائب غير المباشرة**:هي تلك الضريبة التي يستطيع من يقوم بتوريدها للخزانة نقل عبئها إلى غيره فيكون بمثابة وسيط **مثل**:الرسوم الجمركية، ضريبة الإنتاج، ضريبة الاستهلاك .[4]

ب. **من حيث المادة الخاضعة للضريبة**:حيث تنقسم هي كذلك بدورها إلى:ضرائب على الرؤوس وضرائب على الأموال.

- ✓ **الضرائب على الأشخاص**:يتمحور في الضريبة التي تفرض على المواطنين أنفسهم،وتفرض هذه الضريبة بمبلغ معين على كل شخص داخل الدولة ،أو على طبقات معينة منها،وهو ما يعرف بضريبة الطبقات وتتدرج بالارتفاع كلما ارتفع مستوى الأسرة، وهذا النظام كان قديما ولكن مع

1)بن أعمارة منصور،**الضرائب على الدخل الإجمالي**، الطبعة الثانية، دار هومه للنشر والتوزيع،بوزريعة–الجزائر،2011،ص27.

2) عبد المجيد قدي،**دراسات في علم الضرائب**، الطبعةالأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان –الأردن،2011،ص40.

3) أحمد فنيدس،**منازعات الضرائب المباشرة في الجزائر**،الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية–مصر،2014،ص26.

4)عبد الناصر نور وآخرون،**الضرائب ومحاسبتها**،الطبعة الأولى،دار ميسرة للنشر والتوزيع،عمّان– الأردن، 2003،ص17-18.

التطور الاجتماعي تطور وأصبح ينصب على ما يملكه الفرد من مال وليس عليه شخصيا،فظهرت التشريعات في صور ضريبة الأموال.

✓ **الضرائب على الأموال** : أساس هذه الضريبة هو ما يملكه الشخص وليس الشخص في حد ذاته وهذا الأخير قد يملك دخلا أو رأس المال أو كليهما وبالتالي فإنّ أساس فرض هذه الضريبة هو الدخل ورأس المال.[1]

3) من حيث الواقعة المنشأة لها:ويقصد بها أن الالتزام بالضريبة ينشأ بمجرد توافر تلك الظروف الموضوعية والشخصية التي تؤدي إلى ظهور الالتزام بالضريبة.وبذلك تكون الواقعة المنشأة للضريبة باعتبارها تنصب على الثروة كما يلي:

أ. **ضرائب على تملك رأس المال**: فالبوراثة يتملك الوارث قدرا من المال عن مورثه،فينشأ من واقعة التملك هذه الضريبة ما يسمى بضريبة التركات،كما يحث أن يزيد رأس المال نتيجة لظروف المجتمع، **مثل**:تحسين الشوارع والميادين فتزيد قيمة العقارات التي تقع في مناطق التحسين ،وهذه الزيادة تجبى عليها الضريبة.

ب. **ضرائب على الإنتاج**:فإجراء التحويل على المادة الخام بالتصنيع وإخراجها في شكل سلعة تامة الصنع ينشأ التزاما بدفع الضريبة على كمية الإنتاج قبل خروجها من المصنع، ويراعي في هذه الضريبة أن تفرض على الإنتاج المركز في عدد محدود من الوحدات الإنتاجية ،حتى يسهل تحديد كمية الإنتاج التي تبنى عليها الضريبة من جانب الدولة.[2]

ت. **ضرائب على الاستهلاك**: وينشأ الالتزام بدفع هذه الضريبة بمجرد شراء السلعة، ويراعي في هذه الضريبة أنها تفرض على السلع التي يصعب السيطرة على تحديد إنتاجها لكثرة عدد المنتجين،كما قد ينشأ الالتزام بدفع هذه الضريبة بمجرد استعمال السلعة،أو الاستفادة منها،**ومثال ذلك**: السيارة فلا تفرض عليها رسوم إلا بعد تركيب اللوحات المعدنية واستخراج رخصة السياقة.

1)خلاصي رضا،**النظام الجبائي الجزائري الحديث**،الجزء الأوّل،الطبعة الثانية،دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،بوزريعة-الجزائر،2006،ص18.

2)حسين مصطفى حسين،**المالية العامّة**،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،عنابة- الجزائر، 2001، ص 48-49-51.

ث. **واقعة الدخل**:ينشأ الالتزام بدفع الضريبة بمجرد تحقق الدخل،ومعروف أن مصدر الدخل لأي فرد يأتي عن طريق سلعة ينتجها أو خدمة يقدمها،وبذلك تكون المصادر الأساسية للدخل هي :

– رأس المال أو العمل ورأس المال والعمل معا.

ويتميز الدخل بصفته الدورية خلال فترة زمنية معينة،اصطلح على أنها سنة،وأن يكون له طابع الدوام النسبي،فلا يعتبر دخلا من وجهة نظر بعض التشريعات ما يكون عارضا كالجوائز مثلا. [1]

4) من حيث تحديد وعاء الضريبة:تنقسم إلى ضريبة واحدة وضريبة متعددة:

أ. **الضريبة الواحدة**:يقصد بنظام الضريبة الواحدة أن يقتصر الأمر على فرض ضريبة واحدة فقط،أو أن تفرض ضريبة رئيسية وإلى جوارها بعض الضرائب الأخرى قليلة الأهمية.

ب. **الضريبة المتعددة**:إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب، وقد نادى بعض الاقتصاديين بفرض ضريبة واحدة على الناتج الصافي الزراعي دون النظر إلى بقية الدخول باعتباره المصدر الأساسي للثروة والدخل كما نادى البعض الآخر بفرض ضريبة واحدة على الريع العقاري.

5) من حيث السعر: وتنقسم الضريبة إلى ضريبة تصاعدية وضريبة نسبية:

أ. **الضريبة النسبية**:تحديد نسبة مئوية من الوعاء الضريبي تقتطع لذمة الدولة أيا كان حجم هذا الوعاء.

ب. **الضريبة التصاعدية**:فيقصد بها تغير النسبة المئوية مع تغير حجم الوعاء الضريبي ،ومبدأ التصاعد تلجأ إليه الدول الاشتراكية بتقريب الفجوة بين الدخول.[2]

ثانيا: الإيرادات العامّة من الرسوم:

تعتبر الرسوم من الإيرادات العامّة التي تدخل خزانة الدولة بصفة تكاد تكون دورية ومنتظمة والتي تستخدم حصيلتها في تمويل النشاط المالي وتحقيق المنافع العامّة وتحصل الدولة على إيراداتها من الرسوم

1)حميد بوزيدة،**جباية المؤسسات**،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون–الجزائر،2007،ص20–21.

2)حسين مصطفى حسين،**المالية العامّة**،مرجع سابق،ص52.

كمقابل للخدمات التي تؤديها مرافقها العامّة للأفراد من خلال النشاط العام الذي خلق المرفق العام أصلا من أجل القيام به.

1) **تعريف الرسم**: يمكن تعريف الرسم على أنّه فريضة مالية تجبى من شخص معين مقابل خدمة خاصة ذات طابع إداري، تؤديها له الدولة أو نفع خاص يعود عليه منها وفكرة الرسوم تقوم على ثلاث عناصر(خصائص الرسم).[1]

2) **خصائص الرسم**: تبين لنا من هذا التعريف أن خصائص الرسم ثلاثة وهي:

أ. **الصفة النقدية للرسم**:يكاد الفقه المالي يجمع على أن الرسم يدفع نقدا واشتراط الصورة النقدية للرسم جاء ليتلاءم مع التطور الحديث لمالية الدولة من حيث اتخاذ إيراداتها ونفقاتها الصورة النقدية وعليه أصبح من غير المقبول اتخاذ الصورة العينية أو استغلال الفرد لمدة معينة لمصلحة الإدارة مقابل الحصول على الخدمة بدلا من دفع الرسم نقدا ومع ذلك يرى بعضهم جواز أداء الرسم عينيا إن أجاز حدوثه في ظرف طارئ فلا يصح حدوثه في الظروف الاعتيادية.

ب. **الصفة الجبرية للرسم**:يتضمن الرسم عناصر الإجبار إذ يلتزم الأفراد بدفعه عند طلب الخدمة ويأتي عنصر الإجبار من منطلق استقرار الدولة والهيئات العامّة الأخرى في وضع نظامه القانوني من حيث تحديد مقداره وطرق تحصيله ومع ذلك فقد أثار عنصر الإجبار يفرق بين الإكراه القانوني والإكراه المعنوي ويقصد بالأول حالة ما إذا كان الفرد مجبرا على طلب الخدمة ولا خيار له في طلبها من عدمه كما هو الحال في الرسوم القضائية ورسوم الشرطة بأنواعها إذ أن الالتجاء إلى المحاكم أو الشرطة حتمي لانفراد الدولة بهذه المرافق ومتى الالتجاء الفرد لها تحتم عليه دفع رسم فالإكراه هنا قانوني.

أمّا الإكراه المعنوي فهو حالة ما إذا كان طلب الخدمة متروكا إلى رغبة الأفراد أنفسهم دون إجبار من القانون على طلب ذمة... الخ،وعليه أي فرد حر في طلب الخدمة من عدمه فإذا طلبها عليه أن يدفع رسمها المقرر والعكس صحيح.

1)علي زغدود،**المالية العامّة**،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون-الجزائر،2005،ص225.

ت. **الرسم مقابل خدمة خاصة** :يعد عنصر المقابل من العناصر الأساسية في تحديد طبيعة الرسم إذ يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة ومن ثم تعد تلك الخدمة مقابلا للرسم الذي هو ثمنها.وتتخذ الخدمة مقابل الرسم صورا مختلفة هي:

– نشاط يبذله الموظف العام لمصلحة الفرد كالحكم في قضية اختبار الموازين والمكاييل أو التصديق على الشهادات والتواقيع.

– امتياز خاص للفرد يحصل بموجبه على مركز قانوني كالترخيص بالصيد أو التصريح بأشغال الطريق.[1]

3) أنواع الرسوم:تختلف أنواع الرسوم في تشريع مالي لدولة ما عنه في دولة أخرى.ويظهر هذا الإختلاف في الرسوم بحسب طبيعة الخدمة،وبحسب الجهة مانحة الخدمة،وبذلك نكون أمام عدة أنواع من الرسوم،ومن أهمها:

أ. **الرسوم القضائية و التوثيقية**: فهي الرسوم التي يدفعها الأفراد عند طلب خدمة من مرفق قضائي أو من كاتب عدل فعندما يقوم الفرد برفع دعوى قضائية للفصل فيها في محكمة بدءا عليه أن يدفع رسوم في محاكم الأحوال الشخصية أو رسوم للطعن في الأحكام القضائية والقرارات والتي تدفع إما بشكل رسم مقطوع أو قد تستوفى بنسبة مئوية من قيمة الدعوى.

ب. **الرسوم الإدارية**: وهي الرسوم المفروضة مقابل تقديم الخدمات الإدارية التي تقدمها بعض الهيئات والمرافق العامة كرسوم البلدية ورسوم الصحة ورسوم البريد والبرقيات وغيرها ...الخ.[2]

ت. **الرسوم الإمتيازية**:وهي الرسوم التي يتحملها الأفراد عند الانتفاع بشكل خاص بخدمات معينة يمتازون بها عن الغير كرسوم منح رخصة حمل السلاح أو رخصة قيادة السيارة أو رسوم الحصول على جواز السفر.[3]

4) الفرق بين الرسم والضريبة:يتمثل في مايلي:

أ. **أوجه الشبه**:الضريبة والرسم يشتركان فيما يلي:

---

1)عادل فليح العلي،**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان– الأردن،2007،ص،85-86-87.

2)خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية،**أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان– الأردن،2005،ص233.

3)أعاد حمود القيسي،**المالية العامّة والتشريع الضريبي**،مرجع سبق ذكره،ص67.

- كلاهما عبارة عن اقتطاع نقدي يدفع بصفة نهائية من طرف الأفراد والشركات لتمويل ميزانية الدولة.
- الإثنان مفروضان من طرف السلطات بموجب قانون معد لذلك.
- أنهما يتحددان دون مشورة من يدفعها فلا المستفيد ولا المكلف يناقش في مقدار أو طريقة آدائها.

ب. أوجه الإختلاف:

- لا يوجد مقابل للضريبة في حين يوجد هذا المقابل في حالة الرسم وذلك بالاستفادة من خدمة معينة.
- الضريبة إجبارية لها مقدار ووقت محدد يجب التقيد بها بينما الرسم فهو اختياري يكون رغبة في الحصول على خدمة.
- الضريبة سنوية بينما يكون الرسم آنيا أي بمجرد الاستفادة بالخدمة.[1]

المطلب الثالث:الإيرادات الائتمانية والإصدار النقدي الجديد

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإيرادات الائتمانية والتي تتمثل في القروض العامّة والإصدار النقدي الجديد.

أوّلا: الإيرادات الائتمانية (القروض العامّة):

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام،لا تسمح الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها،وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئا من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، وتلجأ الدولة لهذا النّوع من الإيرادات في حالتين:

- الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدّها الأقصى،وذلك لبلوغ المصل الضريبي حجمه الأقصى.
- أمّا الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى المموّلين.

1)بن اعمارة منصور،**الضرائب على الدخل الإجمالي**،مرجع سبق ذكره،ص21.

1) تعريف القروض العامّة:القرض العام هو:« عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد.»

إنّ التعهد بوفاء القرض هو الصفة الأساسية التي يتميز بها القرض العام عن الإيرادات الأخرى، فهو وجد على أساس تعاقدي بين الدولة وبين المقرضين،لذلك فهو يختلف عن الضريبة، فإيرادات الضريبة تدخل الخزانة العامّة ولا ترد لدافعها، بينما إيرادات القرض تدخل الخزانة العامّة وتتعهد الدولة بردها مع الفوائد في أجل محدد.[1]

2) خصائص القروض العامّة:

أ. القرض مبلغ من المال،قد يكون نقدا أو عينا.

ب. القرض يدفع للدولة أو إحدى هيئاتها العامّة،أي أحد أشخاص القانون العام من سلطة مركزية أو سلطة لا مركزية كالبلديات والمؤسسات العامّة التي لها استقلال مالي وإداري.

ت. القرض يدفع بصورة اختيارية وليس إجبارية،فالأصل العام أن القرض يتم بين المقرض والمقترض على أساس الإدارة الحرة،وأنّ على المقترض أن يقوم بأداء قيمة القرض وفوائده إلى المقرض طيلة فترة مدّة القرض،والاستثناء هو إصدار القروض الإجبارية عندما تمر الدولة بظروف مالية واقتصادية معينة.

ث. القرض يدفع مقابل الوفاء بقيمته،ودفع فوائد عنه خلال فترة أو مدّة القرض.[2]

3) أنواع القروض العامّة: يمكن تقسيم القروض العامّة على عدّة أنواع تبعا للمعيار الذي تستند إليه في التقسيم، وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:

أ. تقسيم القروض من حيث المكتتب فيها:

✓ **قروض اختيارية:** وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من المقترضين طواعيةً اختياراً بحيث لا يدفعهم إلى الإقبال عليها إلاّ مزاياها المادية أو المعنوية، والأصل في القروض أن تكون اختيارية

1)محمّد خالد المهايني،**محاضرات في المالية العامّة**،بدون طبعة،المعهد الوطني للإدارة العامّة،2013،ص57-58.

2)أعاد حمود القيسي،**المالية العامّة والتشريع الضريبي**،مرجع سبق ذكره،ص81.

تتم بناءً على تعاقد قانوني سليم فتقوم الحكومة بتحديد شروط العقد وتفاصيله ومزاياه ثم تترك للأفراد والهيئات حرية الاكتتاب في هذا القرض دون مباشرة أي نوع من أنواع الإكراه أو الضغط.[1]

- ✓ **قروض إجبارية:** وهي تلك القروض التي تجبر فيها المكتتب على الاكتتاب في قيمة القرض دون موافقته وذلك في الحالات القصوى أو الحالات القوّة القاهرة، التي تخاطب بعض فئات المجتمع بضرورة الاكتتاب، إلاّ أنّه يضل هذا القرض يختلف عن الضريبة،حيث أنّه في حالة الضريبة لا تكون الدولة ملتزمة بتقديم مقابلا نقديا أو عينيا للضريبة فهي فريضة إلزامية بلا مقابل، أمّا القرض الإجباري وعلى الرغم من صفته هذه فإنّه تبقى الدولة ملتزمة برد قيمة القرض حتى لو عفت عن نفسها من دفع فوائد القرض فيما بعد.[2]

ب. تقسيم القروض من حيث مصدرها:

- ✓ **قروض داخلية:** يكون القرض داخليا إذا اشترك بالاكتتاب في سنداته أشخاص طبيعيون أو معنويون داخل الدولة المقترضة فهو يعتمد على السوق المحلي، حيث تلجأ الدولة إلى المدخرات المحلية التي تسمح بتغطية مبلغ القرض العام شريطة أن يكون هناك فائض من هذه المدخرات عن حاجة السوق الداخلي للاستثمارات الخاصة.

ويطلق على القرض الداخلي مصطلح"**القرض الوطني**" الذي يكون الهدف منه وطني كأن يكون ضروريا لتغطية النفقات الطارئة كنفقات الحروب أو الكوارث الطبيعية أو يكون الهدف منه هو تخليص الدولة من عبء المديونية الخارجية التي يثقل كاهلها.[3]

- ✓ **قروض خارجية:** القرض الخارجي عبارة عن المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الخارج سواءً كانت دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة دولية أو مصرفية أجنبية، وهنا تلتزم الدولة بسداد قيمة القرض

---

1)حامد عبد المجيد حراز،**المالية العامّة**، بدون طبعة،دار الشباب الجامعية، الإسكندرية–مصر،2000،ص362.

2)أحمد عبد السميع علام،**المالية العامّة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيقي**،الطبعة الأولى،مكتبة الوفاء القانونية للنشر،الإسكندرية–مصر،2012،ص149.

3)جهاد سعيد خصاونة،**علم المالية العامّة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر والتوزيع،عمّان–الأردن،1999،ص273.

في أجل محدد.[1] وتكون الدولة مضطرة اللجوء إلى قروض أجنبية عند عجز الإيرادات الوطنية من ضرائب وقروض داخلية و مد الاقتصاد الوطني برؤوس أموال يكون بحاجة إليها، أو عند حاجة الدولة لموارد بالعملة الصعبة.[2]

ت. تقسيم القروض من حيث فترة السداد:

- ✓ **قروض قصيرة الأجل**:وتعرف هذه القروض بالقروض السائرة أو العاملة،وتصدر الدولة هذه القروض لمدة لا تتجاوز في اغلب الأحيان السنتين، من اجل الوفاء باحتياجاتها المؤقتة خلال السنة المالية،وتسمى السندات التي تصدر بها هذه القروض بأذونات الخزينة وغالبا ما تلجئ الدولة إلى إصدارها لمواجهة العجز الموسمي في الميزانية،والعجز الذي يحدث نتيجة تأخر الحصول على بعض الإيرادات المقدرة في الميزانية، وخاصة الضرائب.فتضمن الدولة إلى إصدار أذونات الخزينة لمدة عدّة أشهر وتقدمها للبنك المركزي أو البنوك التجارية مقابل الحصول على قيمتها.
- ✓ **قروض متوسطة وطويلة الأجل**: تتراوح مدّة القروض المتوسطة بين سنة و خمس سنوات أمّا القروض الطويلة فهي أكثر من خمس سنوات لغاية عشرين سنة وعندما لا تحدد الدولة موعد لسداد القرض طويل الأجل فإنّها تسمى بالدين(المؤبد).

وتلجأ الدولة إلى القروض المتوسطة عندما لا تستطيع النفقات من مواجهة الإيرادات أي عجز دائم في الإيرادات وليس عجز مؤقت،أمّا القروض الطويلة الأجل فتلجأ الدولة إليها في حالات الكوارث الطبيعة **مثل**: الفيضانات والزلازل، وإنشاء السدود العملاقة وغيرها من المشاريع.[3]

- ✓ **قروض مؤقتة**:هي تلك القروض التي تحدد الدولة موعدا معينا للوفاء بها وتلتزم به أمام المكتتبين في القرض،حتى لو لم يكن هذا الميعاد ملائما لظروفها الاقتصادية والمالية،وهو ما يجنبها هذا العبء في موعده،فتزداد ثقة الأفراد المكتتبين في الدولة،ويمكنها ذلك من عقد قروض أخرى بصورة متتالية.

---

1)محمّد عبد المنعم محفز وأحمد فريد مصطفى،**الاقتصاد الوضعي و الإسلامي بين النظرية والتطبيق**،بدون طبعة،مؤسسة شباب الجامعة للنشر،الإسكندرية–مصر،1999،ص273.

2)يلس شاوش بشير،**المالية العامّة المبادئ العامّة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون–الجزائر،2013،ص264.

3)محرزي محمّد عباس،**اقتصاديات المالية العامّة**،مرجع سبق ذكره،ص298.

✓ **قروض مؤبدة:** يقصد بها تلك القروض التي لا تحدد الدولة أجلا للوفاء بها،مع التزامها بدفع الفوائد المستحقة فترة القرض عليها طوال فترة القرض إلى أن يتم الوفاء به.

وفي حقيقة الأمر،أنّ هذه الصفة،التأبيد،هي من حق الدولة فقط دون المكتتبين،فيكون للدولة بمقتضاها وبإيراداتها المنفردة تحديد تاريخ الوفاء،دون أن يكون للمكتتب حق مطالبتها باسترداد قيمة القرض.[1]

ثانيا: الإصدار النقدي الجديد:

تلجأ الدولة إلى هذا الإجراء المالي(الإصدار النقدي الجديد)كإجراء أخير عندما لا تستطيع اللجوء إلى الضرائب أو القروض لتغطية نفقاتها العامّة(عجز الميزانية) بالوسائل النقدية.

1) تعريف الإصدار النقدي الجديد:"الإصدار النقدي يعني" خلق كمية من النقود الورقية تستعمله الدولة في تمويل نفقاتها."فالإصدار النقدي الجديد هو" قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الإقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود."

فالإصدار النقدي الجديد هو من أحد الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز موازنتها، فتقوم الحكومة بالتوسع النقدي أي إصدار نقود جديدة، ويطلق على هذه الآلية بالتمويل التضخمي نظر اً لاعتماده على مصادر تضخمية بدلا من الارتكاز على مدخرات حقيقية، فهو من الأدوات المقصودة التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية[2].

✓ و المقصود عن إصدار العملة (الإصدار النقدي) هو تحويل أصول معينة حقيقية شبه نقدية إلى وسيلة تبادل ودفع، ويمكن النظر إلى هذه العملية من زاويتين:

- الحصول على أصول معينة من جهات مختلفة سواء كانت محلية أو أجنبية وهي تمثل غطاء الإصدار وتعد بالنسبة للمصرف المركزي أصولا تمكنه من إصدار العملة.

---

1) محرزي محمّد عباس،**اقتصاديات المالية العامّة**،المرجع السابق ذكره،ص207.

2)لحسن دردودي،**سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامّة للدولة**،أطروحة دكتوراه،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمّد خيضر-بسكرة،2014-2015،ص95.

- النقود المصدرة وهي تمثل التزامات المصرف المركزي قبيل الحائزين عليها وطالما أنّ المهمّة التقليدية للمصارف المركزية إيجاد وإدارة وسيط للتبادل عليه فإنّها تتولى بصورة اعتيادية وظيفة إصدار العملة بما يتناسب ومتطلبات عملية التبادل خدمة لمصلحة الاقتصاد الوطني، أي بمعنى أنّ المصرف المركزي لا يقوم بطبع العملة وضمّها في الاقتصاد بمعزل عن السياسة الاقتصادية العامّة للدولة.[1]

وقد تلجأ كثير من الدول النامية إلى إصدار النقدي لتمويل التنمية الاقتصادية، كما تلجأ الدول المتقدمة إلى التوسع في هذا الإصدار النقدي من أجل تحريك الأنشطة الإنتاجية لزيادة الإنتاج وفرص العمّالة وجميع الموارد الاقتصادية الأخرى التي تؤدي في النّهاية إلى زيادة الناتج القومي.

وإذا كان من الضروري أن تلجأ البلدان النامية إلى الإصدار النقدي الجديد في تمويل التنمية الاقتصادية فإذن ذلك يجب أن يكون بثلاث شروط أساسية:

2) شروط الإصدار النقدي الجديد:

وإذا كان من الضروري أن تلجأ الدول إلى الإصدار النقدي الجديد في تمويل التنمية الاقتصادية فيكون ذلك وفقا للشروط التالية

- **الأوّل**:أن يخصص الإصدار النقدي الجديد لإقامة استثمارات تؤدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية، ولتمويل المشاريع ذات المردود الريع.
- **الثاني**: لا بد أن يكون الاقتصاد الوطني للدولة التي تعتمد على الإصدار النقدي مرنا خصوصا في أجهزته الإنتاجية.
- **الثالث**:أن لا يكون الإصدار النقدي الجديد على شكل دفعة واحدة وإنّما على شكل دفعات صغيرة تتباعد فترات إصدارها.[2]

1)سمير صلاح الدين حمدي،**المالية العامّة**،الطبعة الأولى،دار زين الحقوقية والأدبية للنشر،لبنان-بيروت،2015،ص199.

2)أحمد فريد مصطفى وسمير مُحَمَّد السيد حسن،**الإقتصاد المالي**،بدون طبعة،شباب الجامعة للنشر،مصر-الإسكندرية،1989،ص308.

الشكل رقم(02-02):مصادر الإيرادات العامّة

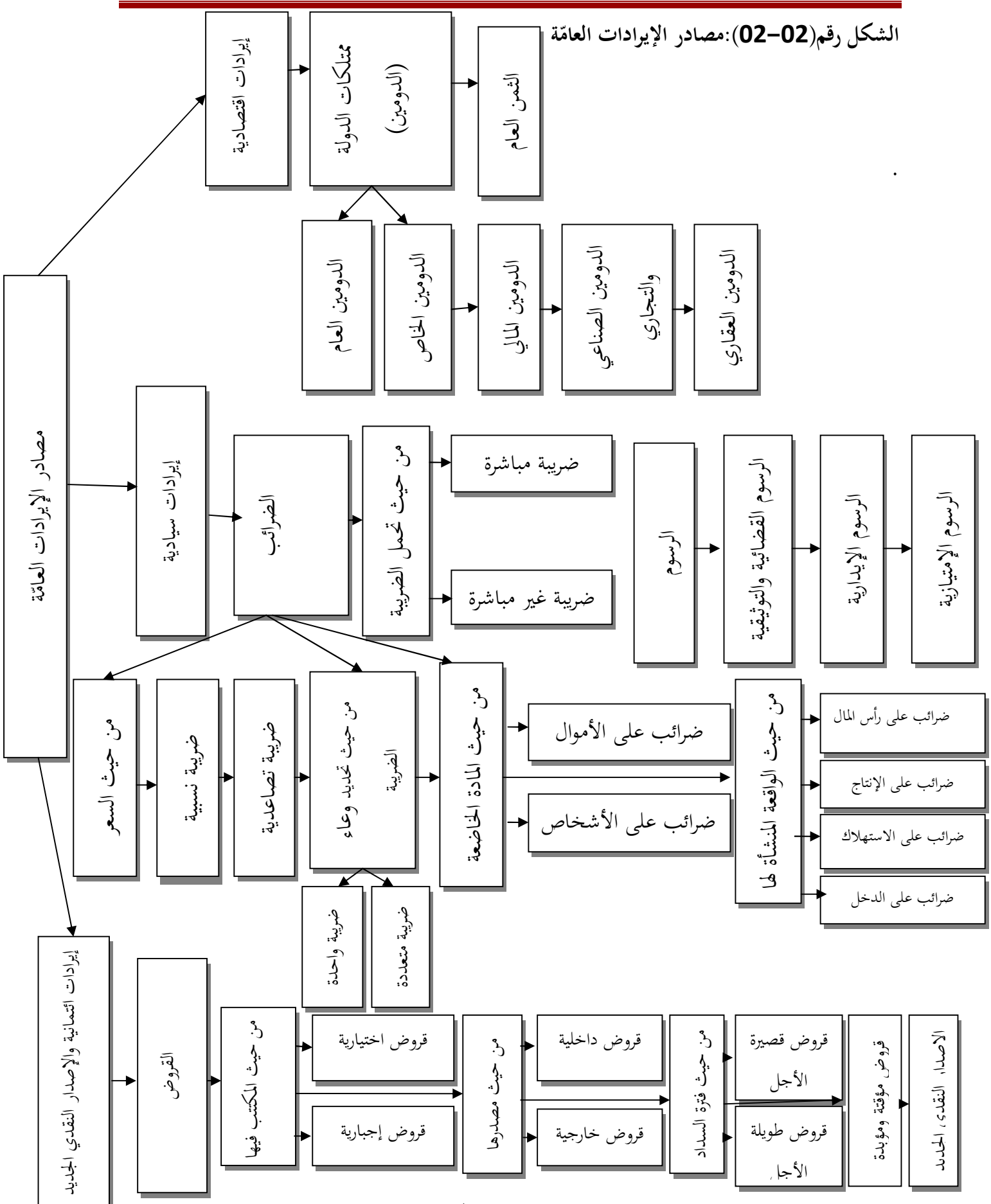

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات السابقة

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامّة

يمكن القول أنّ الدولة تستطيع من خلال استخدامها،لأيّ مصدر من الإيرادات سالفة الذكر تحقيق أغرض مختلفة وعديدة ولهذا نحول في هذا المبحث عرض الآثار المترتبة عن هذه الإيرادات،ونقتصر على الآثار الاقتصادية للضرائب ،القروض العامّة والإصدار النقدي الجديد.

المطلب الأوّل:الآثار الاقتصادية للضرائب

تنشأ الآثار الاقتصادية للضرائب بعد استقرار عبء الضريبة على مكلف معين،واختلفت الآراء بشأن تحديد هذه الآثار على وجه الدقة إلا انّه وفي حقيقة الأمر تفرض الضرائب مباشرة فقط على نمط الاستهلاك و الإنتاج والادخار والاستثمار وغيرها من السلوكيات الاقتصادية ويتحدد بأمرين:

أوّلهما مقدار مبلغ الضريبة المستحقة،وثانيهما الأوجه التي تستخدم فيها الدولة حصيلة الضرائب.

وبناءً على ما ذكرناه سنتناول فيما يلي تأثير الضرائب على كل من: الاستهلاك،الادخار،الإنتاج والاستثمار.

أوّلا: أثر الضريبة على الاستهلاك: تقوم الضريبة بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان،ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة،فكلّما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح.

ويترتب على ذلك ،أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات من خلال أثره أي معدل الضريبة،على مستوى الأسعار.فالمكلفون،وخاصة ذو الدخول المحدودة و المتوسطة ،يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات ،وخاصة الكمالية منها،وبالتالي يقل الطلب عليها، وتميل أسعارها نحو الانخفاض،إلاّ أنّ هذا القول ليس صحيح بصورة مطلقة،إذ أنّ درجة مرونة الطلب المرن(السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة بصورة مطلقة،إذ أنّ درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد إمكانية تأثرها بالضريبة،فالسلع ذات الطلب المرن(السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن (السلع الضرورية كالأدوية والمواد الغذائية).

كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثر بالضريبة،فالدخل المرتفع (الفئات الغنية)لا يتأثر كثيرا بالضريبة،زمنه لا يقلل من استهلاك هذه الفئات،لأنهم عادة ما يدفعون الضريبة من مدخراتهم ،أما الدخل المنخفض (الفئات الفقيرة أو المتوسطة)فإنّه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة،إذ لا يقلل من استهلاك هذه الفئات وخاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن.[1]

ثانيا: أثر الضريبة على الإنتاج: تؤثر الضرائب على الإنتاج من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج أي على رأس المال واليد العاملة والمواد

المستعملة،وتتمحور دراستنا لأثر الضر ائب على الإنتاج حول معرفة أثر الضرائب على الرغبة في العمل كذلك على عرض وطلب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى الضرائب على نفقات الإنتاج.[2]

ثالثا:أثر الضرائب على الاستثمار:بما أن الضرائب سوف تقتطع جزءا من ادخارات القطاع الخاص كان قدرة هذا القطاع على الاستثمارات سوف تنخفض نتيجة لانخفاض حجم مدخراتهم الكلية وعلى هذا الأساس فإن كل الضرائب لها تأثير مباشر على تقيل حجم الموارد الممكن استثمارها في القطاع الخاص وبالحقيقة فإن الضرائب يمكن أن تقودنا إلى حلقة مفرغة كما يلي

عندما تفرض الضرائب فإن القدرة على الادخار سوف تنخفض وبالتالي تنعكس على تقليل حجم الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص وإذا ما انخفض حجم تكوين رأس المال الثابت فسوف يؤدي إلى تقليل حجم ادخارات الأفراد وبذلك تتشكل الحلقة المفرغة. تولد منه الادخار عادة.وهكذا فإن الأثر الاقتصادي للضرائب سوف ينعكس على القدرة الادخارية وخصوصا بالنسبة للأغنياء الذين يتميزون بارتفاع ميلهم الحدي للادخار من جهة ولكون الضرائب التصاعدية سوف تقتطع جزءا كبيرا من دخول هذه الطبقة من جهة أخرى.[3]

1)فتحي أحمد ذياب عواد،**اقتصاديات المالية العامّة**،الطبعة الأولى،دار الرضوان للنشر والتوزيع،2013 ،ص169.

2)مُحَمَّد عباس محرزي،**اقتصاديات الجباية والضرائب**،الطبعة الثالثة،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2007،ص172-173

3)مراد ناصر،**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**،بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون-الجزائر،2011،ص63.

المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية للقروض العامّة

تُحدث القروض العامّة عدّة آثار على الكمّيات الاقتصادية الكلية لكنّ هذه القروض تختلف باختلاف ما إذا كانت قروض داخلية أو قروض خارجية ولهذا سندرس هذا النوع من الآثار في المطلب التالي:

أولا: آثار الاقتصادية للقروض الداخلية

حيث يؤدي القرض العام الداخلي في حالة الاقتراض من الأفراد والمشروعات على تحويل جانب من الاستثمارات الخاصة إلى الاستثمارات العامّة،بحيث تقل رؤوس الأموال المتجهة إلى الاستثمارات الخاصة،مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة من ناحية والتأثير على حجم هذه الاستثمارات من ناحية أخرى مما ينطوي عليه من اتجاه انكماشي يحد منه قيام الدولة بتوجيه إنفاقها العام الذي يمّول عن طريق القرض على النحو الذي يزيد من معدل الدخل القومي،بجانب ما قد يؤدي غليه حصول المقرضين على سندات القرض من زيادة في إنفاقهم الاستهلاكي.

كما يؤدي القرض العام في حالة الاقتراض من والجهاز المصرفي إلى قيام البنك المركزي بإصدار نقدي يوازي قيمة هذا القرض الذي سيؤدي حجمه الأولي إلى زيادة الاحتياطات لدى البنوك التجارية التي تمكنها من أحداث زيادات متتالية في حجم الائتمان،بحيث لا تختلف الآثار المترتبة عل هذا القرض عن الآثار التضخمية لزيادة كمية النقود.[1]

ثانيا:الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية:

يؤدي الاقتراض الأجنبي إلى زيادة حجم الموارد المتاحة وخاصة من النقد الأجنبي الذي تشكل ندرته عقبة رئيسية أمام الدول المختلفة للنهوض ببرامج التنمية الاقتصادية فيها،وعموما فإنّ آثار القرض العام االخارجي تتوقف على طبيعة استخدام حصيلته،فإذا ما استخدمت في إستراد السلع الاستهلاكية أدى ذلك إلى إصدار قيمة القرض وزيادة العبء على ميزان المدفوعات نتيجة لالتزام الدول بتحويل قيمة الأقساط والعائد إلى الخارج،أمّا إذا استخدمت حصيلة القرض في استيراد سلع إنتاجية فان ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي،وتزداد مزايا القروض الخارجية إذا ما استخدمت حصيلتها في

1)حامد عبد المجيد حراز،**مبادئ الاقتصاد العام**،بدون طبعة،مركز الإسكندرية للكتاب للنشر،الإسكندرية–مصر،2011،ص224،225.

تمويل مشروعات لإنتاج بعض السلع التصديرية وبالتالي يؤدي هذا الاستخدام كحصيلة القروض الأجنبية إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات وتمكن الدولة من سهولة سداد أقساطها وفوائدها.

ولذلك بالإضافة إلى الصعوبات السياسية التي تواجه الدولة في سبيل التدبير بإمكانيات الدولة المقترضة للاستفادة إلى أقصى حد من الزيادة في موادها من العملات الأجنبية التي تزودها بها هذه القروض،

ولاسيما أنّها سوف تشكل في المدى الطويل بعض الصعوبات المتعلقة بسداد الأقساط والفوائد وما قد يحدث من تقلبات اقتصادية عل الصعيد الوطني والدولي وتغيير أسعار العملات في الأسواق العالمية.[1]

المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية للإصدار النقدي الجديد

لهذه الطريقة آثار ضارة على الاقتصاد القومي،فإنّ طرح كميات إضافية من النقود في التداول دون أن ترافقه زيادة إضافية في الإنتاج خاصة عندما يكون الجهاز الإنتاجي في حالة التشغيل الكامل ممّا يؤدي إلى زيادة الطلب نتيجة لزيادة القوّة الشرائية التي ولدتها كمية النقود نفسها فتحدث حالات من التضخم النقدي الذي يترك آثاره الضارة على الاقتصاد القومي فهو:

- يزيد في الأثمان ويؤدي إلى ارتفاع أثمان الصادرات وهذا يؤدي إلى إعاقة الإنتاج عادة.
- كما تنخفض القيمة الخارجية للعملة بسبب ذلك،ممّا يؤدي إلى ارتفاع أثمان العائدات والإضرار بميزان المدفوعات.[2]
- يؤدي الإصدار النقدي الجديد إلى إعادة توزيع الدخل الوطني في غير صالح أصحاب الدخول الثابتة،ويكون في غير صالح الدائنين، حيث تخلق هذه الحالة عبء اقتصادي كبير لا يتماشى مع مقدرتهم المالية والاقتصادية، وتظهر هذه الآلية الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع الغنية والفقيرة.

1)عبد القادر إبراهيم أحمد،**مبادئ الاقتصاد والمالية العامّة**،بدون طبعة،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،2009 ،ص253،254.

2)مُحَمَّد طاقة،هدى العزاوي،**اقتصاديات المالية العامّة**،الطبعة الأولى،دار ميسرة للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن،2007،ص21.

- عزوف الأفراد على الادخار الموجه إلى الاستثمار المنتج، وذلك بسبب ابتعاد الأفراد عليها، وتوجههم إلى الاستثمار في المشاريع غير المنتجة، والتي يكون فيها العائد سريعا مثل شراء العقارات والذهب، وذلك بسبب تدهور قيمة العملة جراء التوسع في عملية الإصدار النقدي.

لذلك وللآثار الوخيمة لهذه الوسيلة التمويلية فقد تخلت الكثير من الدول عنها، فهو مصدر منخفض التكلفة في الحصول على الموارد المالية ولكن ذو تكلفة عالية يدفعها الاقتصاد الوطني عند اللجوء إليه، واستناد اً إلى ذلك فالإصدار النقدي يصفه البعض بالضريبة العشوائية التي تصيب كل من يملك النقود لأنه يتم توزيع أعبائه بشكل غير عادل، فهو يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء والملاك على حساب الفقراء.[1]

1) لحسن دردودي،**سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامّة للدولة**،مرجع سبق ذكره،ص96-97.

خلاصة الفصل:

من خلال عرض هذا الفصل توصلنا إلاّ أنّ الإيرادات العامّة هي وسلية الدولة في أداء دورها في التدخل في تحقيق الإشباع العام،ومع التّطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة أدى إلى زيادة نفقاتها العامّة الأمر الذي تجلت آثاره في تطور حجم الإيرادات العامّة،التي تعددت أنواعها وأغراضها تبعا لنوع الخدمة العامّة التي تقوم بها الدولة كما أنّ تنفيذ هذه الإيرادات يتطلب مجموعة من المراحل لتنفيذها حتى تتمكن الدولة من القيام بوظائفها على أكمل وجه،بالإضافة على عرضنا إلى أهم مصادر الإيرادات العامّة والتي تعددت في العصر الحديث ووصفت بأوصاف مختلفة،اقتصادية سيادية و إئتمانية.من خلال الوصف يظهر لنا فائض الاقتصاد العام المتضمن على دخل الدومين وفي نطاق الإيرادات السيادية تتجلى الضرائب بأنواعها مع الرسوم التي تمثل أهم الموارد المالية للدول في الوقت الحاضر أمّا في إطار الإيرادات الإئتمانية تتمثل في القروض بشتى انوعها وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز ميزانيتها.

الفصل الثالث

مساهمة القطاع السياحي في دعم الإيرادات العامّة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس(2010-2017)

الفصل الثالث مساهمة القطاع السياحي في دعم الإيرادات العامّة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس (2010-2019)

تمهيد:

تحتل كل من السياحة في الجزائر والسياحة في تونس مكانة هامّة وذلك من خلال امتلاكها مجموعة من الإمكانيات التي تتراوح بين إمكانيات طبيعية،و التي تتمثل أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية و أماكن الراحة والترفيه،الأنهار،الشواطئ،الينابيع والحمامات،هذا بالإضافة إلى توفر الآثار التاريخية والصناعات التقليدية، أمّا الإمكانيات المادية فتتجسد في البنية التحتية من وسائل النقل و الاتصال والطاقات الفندقية إذ تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في توفير الوقت والجهد وبالتالي توفير الراحة.

إضافة إلى جملة من المؤشرات و الآثار الاقتصادية التي تشخص واقع القطاع السياحي الجزائري والتونسي من خلال طاقات الإيواء المتوفرة،الليالي السياحية،ميزان المدفوعات والتشغيل وغيرها وهذه كله متغيرات هامّة لمعرفة تطور القطاع السياحي خلال فترة زمنية معينة.

ومنه سنحاول في هذا الفصل إعطاء نظرة عن واقع السياحة في كل من الجزائر و تونس من خلال عرض المقوّمات لكل منهما والمؤشرات السياحية للبلدين والآثار الاقتصادية للسياحة إضافة إلى آليات تنمية القطاع السياحي في دعم الإيرادات العامّة،وعليه تم تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأوّل:واقع السياحة في الجزائر.

المبحث الثاني:واقع السياحة في تونس.

المبحث الثالث:مقارنة المساهمة الاقتصادية للسياحة بين الجزائر و تونس.

المبحث الرابع:آليات تنمية الإيرادات السياحية في الجزائر كخيار لدعم الإيرادات العامّة للدولة.

المبحث الأوّل:واقع السياحة في الجزائر

تتفاوت درجة وحجم المرتكزات السياحية من بلد لآخر، وذلك بسبب ما تنتجه الطبيعة من مناخ، موقع وتضاريس وما يحدثه الإنسان عليها من آثار، تاريخ وحضارة.والجزائر تتمتع بثروات وخيرات سياحية تختلف باختلاف المناطق الجغرافية في البلاد، ومن أجل التعرف أكثر على هذه الثروات سوف نحاول من خلال هذا المبحث إبراز مختلف الموارد السياحية التي تتمتع بها الجزائر، إضافة إلى أهم المواقع السياحية المتواجدة فيها وغيرها من المؤشرات والآثار الاقتصادية.

المطلب الأوّل:المقوّمات السياحية في الجزائر

تملك الجزائر تنوعا للإرث السياحي يجعلها قطبا سياحيا هاما، فهي تمزج بين سحر الطبيعة، والبحار والجبال،وعراقة التاريخ إذ تمتلك مساحة تعد الأولى إفريقياً، كذا تتمتع بطبيعة تتنوع من البحر إلى السهل إلى الجبال و الصحراء، كل هذه المنتجات السياحية تؤهلها بأن تكون مقصداً سياحياً بامتياز. إلا أنه هذا التنوع لا يكفي لوحده لذا لابد من توفر منتجات من نوع آخر يتمثل في البنى التحتية والمتمثلة في(الطرقات والجسور...) وغيرها كما تتطلب كذلك تجهيزات سياحية تتمثل في الفنادق، المنتجعات السياحية ويمكن أن نعرض المقومات السياحية في الجزائر باختصار كما يلي:

أوّلا: المقوّمات السياحية الطبيعية:وهي تلك العوامل التي يصعب التحكم فيها أو تغييرها تبعا لتغيرات الأذواق والمتمثلة في:

1) **الموقع والمساحة**:(**أنظر الملحق رقم01**):تقع الجزائر شمال القارة الأفريقية،و بين خطي طول 9°غرب غرينتش12°و شرقه وبين عرض19°و37°شمالا، وهي تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي.تتربع الجزائر على مساحة تقدر ب2.381.741كلم^{2}ومنه الجزائر أوسع بلد

إفريقي من حيث المساحة[1]،ويبلغ عدد السكان المقيمون داخل الجزائر حسب آخر الإحصاءات التي كشف عنها الديوان الوطني للإحصاء(ONS) فعدد السكان وصل إلى 42،2 مليون نسمة في 01جانفي سنة2017.[2]

2) **المناخ**:تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

أ. **مناخ متوسطي**: على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق ،ويكون الجوّ حارا ورطبا.

ب. **مناخ شبه قاري**: في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة.

ت. **مناخ صحراوي**: في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السياح في فصل الشتاء.[3]

3)**الحظائر والمحميات الطبيعية**:(**أنظر الملحق رقم02**):أحصت مديرية البيئة والغابات 11 حظيرة عبر التراب الوطني تتميز بتنوعها البيولوجي وتعتبر مناطق جذب سياحي منها:

أ. **الحظيرة الوطنية للقالة**: 78000 (هكتار): تقع شمال غرب الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط و تضم 03 شواطئ،و 03 محميات تحتوي على 50 نوعا للطيور و أنواع من الحيوانات الأخرى.

ب. **حظيرة غابات الأرز ثنية الحد**: 616.3 هكتار تبعد 3 كم عن مدينة ثنية الحد،و تقع إلى حافة سلسلة الونشريس في الأطلس التلي.

---

1)خالد كواش،مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر،**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،الجزائر،العدد01،2004،ص216 .

2)الديوان الوطني للإحصاء،**تقديرات السكان في الجزائر** ،2019/04/12،على15:58، http://www.ons.dz/

3)وزاني محمّد،**السياحة المستدامة واقعها وتحديها بالنسبة للجزائر"دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة**،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،2010-2011،ص116.

ت. **حظيرة الطاسيلي**: 100هكتار و تشمل الطابع الأثري،تتميز بمختلف النقوش و الرسومات الصخرية و هي مصنفة كتراث عالمي منذ1982.

ث. **الحظيرة الوطنية للهقار**: أنشئت عام 1987 و المعترف بها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو و هي تضم هضبتي الأتاكور،الحظيرة النباتية و الحيوانية بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000 سنة.

ج. **حديقة التجارب"الحامة"**: موجودة في قلب العاصمة،تعد متحفا فعليا لطبيعة تضم 2500 نوع من نباتات و أشجار عمرها مائات السنين و أكثر من 25 نوع من أشجار النخيل،تتربع على مساحة 32 هكتار،تضم"حديقة الحامة"،حديقة الحيوانات،و مدرسة تعليم زراعة الجنائن و مركزا مخصصا للاختبارات.[1]

4)الحمامات المعدنية:(أنظر الملحق رقم 03):تلعب المياه أهمية بالغة في الجزائر حيث تتوفر الجزائر على 202 منبع مائي معدني،وهذه المنابع تختلف فيما بينها من حيث الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية.[2]

والجدول رقم(03-01):أهم الحمامات المعدنية بالجزائر

الحمام	الولاية	درجة حرارة المياه	المعادن الأساسية	الفوائد العلاجية
حمام شيقر	تلمسان	30°	كلور الصوديوم	أمراض المفاصل والجلد وأمراض النساء
عين فرانين	وهران	35°	بيكاربونات	أمراض المفاصل والجلد
عين وركة	النعامة	46°	كلور الصوديوم	أمراض المفاصل والأوعية
حمام كسانة	البويرة	60°	كلور الصوديوم	الأمراض العصبية والتنفسية والجلدية
حمام شارف	الجلفة	42°	كلور الصوديوم	الأمراض العصبية والتنفسية والتناسلية
حمام بوزيان	قسنطينة	24°	بيكاربونات	أمراض الجهاز الهضمي والبولي
حمام زايد	سوق أهراس	39°	بيكاربونات	أمراض الجهاز الهضمي

المصدر:فؤاد بن غضبان،السياحة البيئية المستدامة،مرجع سبق ذكره،ص231.

1)صحراوي محمّد تاج الدين،السبتي وسيلة،السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول،**مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**،العدد02، 2017،ص57.

2)فؤاد بن غضبان،**السياحة البيئية المستدامة**،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2015،ص230.

5)المناطق السياحية :(أنظر الملحق رقم04)تتوفر الجزائر على مناطق سياحية خلابة وذلك بفعل موقعها الجغرافي الممتاز وهي:

أ. **المناطق الساحلية(الشريط الساحلي)**: يعتبر الموقع الجغرافي للجزائر وتوفرها على شريط ساحلي بطول 1200 كلم يجعل من هذه السياحة الشاطئية منتجا سياحيا هاما، إذ نجد الشواطئ الرملية والصخرية .ففي الغرب الجزائري، نجد عروسة الساحل" **وهران** "والتي تتميز بمناخ البحر المعتدل و من أشهر شواطئها الخلابة"**شاطئ مداغ** "الذي يستقطب السياح، تليها شواطئ الغزوات ومستغانم .وفي الشرق نجد شواطئ بجاية وعنابة وجيجل وسيدي فرج وتيبازة المشهورة بآثارها الرومانية .وتعتبر معظم الشواطئ رملية وبعضها الآخر صخرية، وتشهد الجزائر إقبالا من السياح صيفا لارتفاع درجة الحرارة، وتتخلل سواحل الجزائر غابات كثيفة.[1]

ب. **المناطق الجبلية**:تتمثل خاصة في الأطلس التلي الذي يمتد من الشرق إلى الغرب وهي بذلك تمثل فرصة ازدهار السياحة الاستكشافية مثل مرتفعات الشريعة الذي يبلغ ارتفاعها 1510م والتي تسمح للسياح بممارسة رياضة التزلج على الثلج،بالإضافة إلى جبال القبائل التي تشكل حدائق طبيعية،وقد أقيمت عليها محطة تيكجدة السياحية بالإضافة إلى الأطلس الصحراوي والذي يتميز بمناخ مختلف عن سابقه وحتى من حيث المناظر والنباتات.

ت. **المناطق الصحراوية**: تعتبر الصحراء أكبر منتوج سياحي تتوفر عليه الجزائر،تتربع على مساحة شاسعة80% تعادل من المساحة الكلية للبلاد و هي من أكبر الصحاري في العالم مما يجعلها القبلة الأولى للسياح الأجانب خاصة في الفترة جانفي-أفريل.فتتميز بروعة جبالها ذات المصدر البلوري الشفاف و ذات التكوين البركاني و رمالها الذهبية،و واحاتها الخلابة المتنوعة عبر مناطقها إلى جانب غابات النخيل و تربتها الخصبة و كثبانها الرملية.[2]

1)عرقوب نبيلة،بوشة محمد،التنمية السياحية في الجزائر وسبل تطورها،**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،العدد02،2016،ص15.

2)محمد الهادي لعروق،**أطلس العالم والجزائر**،بدون طبعة،دار الهدى،عين مليلة،الجزائر، 2002،ص18.

ثانيا: المقوّمات السياحية البشرية: تتمثل هذه الأخيرة في كل ما هو من صنع الإنسان سواءً القديم أو الحالي من مقوّمات تاريخية ثقافية وبنى تحتية الخ...نوجزها باختصار كالتالي:

1)المقومات التاريخية والحضارية:(أنظر الملحق رقم05):تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد،الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تمثل حضارات مختلفة مرت على الجزائر عبر حقبة زمنية طويلة تركت آثار ثقافية و اجتماعية متنوعة في الوسط الاجتماعي من بينها الحضارة الرومانية،البربرية والعربية والإسلامية،والتي تعكس غنى هذا الإرث الثمين.[1]

ومن أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر:

الجدول رقم(03-02):أهم المواقع التاريخية والحضارية في الجزائر

تيمقاد	نشأت عام 100 م على يد الإمبراطور تراجان كمستوطنة عسكرية، لها فناء مربع و تصميمها قائم على الأعمدة التي يشرف عليها الكاردو و الديكومانوس وهما الطريقان الرئيسيان اللذان يعبران المدينة.
تيبازة	مركز تجاري قديم، احتلّها الرومان ليجعلوها قاعدة إستراتيجية بغرض فتح الممالك الموريتانية،كما أنها تشمل عدداً من الآثار الفينيقية والرومانية والبيزنطية والمسيحية القديمة.
جميلة	وهي تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر، جميلة أو سويكول تقع على ارتفاع 900 م فوق سطح البحر، وتحتوي على ساحات وهياكل وكنائس وأقواس ومنازل على الطراز الروماني
طاسيلي ناجر	ويحتوي على أكثر من 15 ألف لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في

1)سماعيني نسيبة،**دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة وهران2013،01-2014،ص51.

قلعة بني حماد	يعود تاريخ إنجاز وبناء قلعة بني حماد إلى سنة 1007 إلى 1008 م على يد حماد بن بلكين، وتعد أحد معالم الدولة الإسلامية بالجزائر وتعتبر امتدادا لدولة حماد بن بلكين.
قصبة الجزائر	تشرف القصبة على الجزر الصغيرة حيث تمّ إنشاء مركز تجاري منذ القرن الرابع ق.م وهي تضم بقايا قلعة ومساجد قديمة وقصور عثمانية، بالإضافة إلى بنية حضرية تقليدية
قصر ميزاب	أسس في القرن العاشر الميلادي على يد الإباظيين حول مبانيهم التي تم تصميمها بشكل هندسي معماري بسيط وعملي لتكون متكيّفة مع البيئة من حولها.

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على مذكرة دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مرجع سبق ذكره ص52.

2)المقومات الثقافية:هي تلك الإمكانيات التي تجعل السائح يرغب في زيارة الجزائر وهي:

✓**المهرجانات**:تزخر الجزائر بعدد لابأس به من المهرجانات الدولية والوطنية وتتمثل في:

الجدول رقم(03-03):المهرجانات في الجزائر

المهرجان	الموقع
مهرجان تيمقاد الدولي	باتنة
المهرجان الدولي لفيلم الأمازيغ	الجزائر
المهرجان الوطني للأغنية البدوية والشعر الشعبي	تيسمسيلت
المهرجان الدولي للمالوف	قسنطينة

المصدر:وزارة الثقافة الجزائرية ،المهرجانات الدولية والوطنية،https://www.m-culture.gov.dz،2019/04/02.9:14.

ب. **المتاحف**:(**أنظر الملحق رقم06**):تضم الجزائر مجموعة من المتاحف هي:

- ✓ **المتحف الوطني سيرتا**: بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، وجاءت فكرة إنشاء هذا المتحف سنة1852،بغرض جمع الأعداد الهائلة من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المدينة وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل.
- ✓ **متحف باردو الوطني**: بالجزائر العاصمة، وتعرض به حفريات من أصل الشعوب وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ إضافة إلى قطع أثرية افريقية.
- ✓ **المتحف الوطني زبانة**: بوهران،ويشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعن علوم الطبيعة وأصل الشعوب.
- ✓ **المتحف الوطني للمجاهد**: بالجزائر العاصمة،وتتمثل معروضاته في آثار عن الثورة التحريرية.
- ✓ **المتحف الوطني للفنون الجميلة**: بالجزائر العاصمة،وتعرض به ألوان الفن العصري كالرسم، التصوير،النحت والنقش.
- ✓ **المتحف الوطني للفنون الشعبية**: بالجزائر العاصمة،و يضم معروضات عن ألوان الصناعة التقليدية والتقاليد والفنون الشعبية.
- ✓ **متحف تيمقاد**: بباتنة و يضم قطعا من الفسيفساء والآثار القديمة من نقود وأسلحة قديمة وتماثيل.
- ✓ **متحف هيبون**: بعنابة،ويحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.[1]

3)**الصناعات التقليدية**:(**أنظر الملحق رقم07**) تشكل الصناعات التقليدية والحرف اليدوية إرثا حقيقيا يمكن استغلاله للترويج والجذب السياحي وذلك من خلال الصالونات والمعارض الوطنية والدولية ، ويتميز بثراءه وتنوعه من منطقة إلى أخرى كصناعة الملابس التقليدية بمختلف أنواعها : اللباس القسنطيني،الصحراوي، القبائلي،التارقي،النايلي،العاصمي... الخ،وكذا الحلي الفضية بالأوراس والقبائل والذهب بتلمسان والشرق الجزائري بالإضافة إلى مجموعة أخرى لا متناهية من الصناعات التقليدية التي تنتشر في جميع مناطق الجزائر أهمها:

أ. صناعة النحاس بالعاصمة والشرق الجزائري .

1)عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي،متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري،**المجلة الجزائرية للتنمية**،جامعة قاصدي –الجزائر مرباح ورقلة، العدد04 ،2016،ص 76.

ب. صناعة الجلود بالصحراء.

ت. صناعة الأواني الطينية والفخارية .

ث. صناعة الزرابي التي اشتهرت كثيرا دوليا خاصة من أهمها زربية غرداية وزربية مسعد[1].

ثالثا: المقومات المادية: رغم المقومات التاريخية والطبيعية التي تمتلكها الجزائر والإرث الثقافي الضخم إلا أن هذا لا يكفي لتنمية سياحية حقيقية،فعملية استقطاب عدد كبير من السياح لا تحقق إلا بتوفر المقومات المادية والتي تتمثل في توفير خدمة فندقية تتناسب مع مختلف أحجام و مستويات السائحين، إلى جانب توفير البنية التحتية الملائمة على غرار الطرق السريعة، الموانئ البحرية و الجوية، شبكة الاتصالات و غيرها.

1) **المقوّمات الفندقية:** القدرة الاستيعابية للفنادق قبل أن تكون مورد من موارد الربح و الحصول على العملات الأجنبية،تعتبر أحد المقومات و الإمكانيات التي تساعد على جذب السياح و إيوائهم و تقدم لهم العديد من الخدمات لراحتهم ،و تعتبر كذلك أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي للبلد، و تمتلك الجزائر طاقات إيواء مختلفة و متنوعة تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام والخاص و المركبات السياحية و المخيمات موزعة على المناطق الساحلية خاصة، إلا أن هذه القدرات تبقى غير كافية و لا تلبي الطلب السياحي كما أنّها تتمركز في الشمال مما لا يسمح بترقية و تنمية السياحة الصحراوية في الجنوب سنتناولها بالتفصيل في المبحث الثاني كمؤشر من مؤشرات السياحة الجزائرية.[2]

2) **النقل والمواصلات:** يعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد. و عليه فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة،و قد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا. حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

---

1) فاسي فاطمة الزهراء،شرفاوي عائشة،استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر آفاق 2025،**ملتقى القطاع الخاص و فرص الاستثمار السياحي في الجزائر**،البويرة،يومي 27-28سبتمبر2015،ص08.

2) مساوي مباركة،**الخدمات السياحية والفندقية وتأثيرها على سلوك المستهلك**، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2011- 2012 ،ص198-199 .

أ. **النقل البري**:تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية،حيث يقدر طولها ب 696 112 كلم من الطرق، منها 280 29 كلم من الطريق الوطني و أكثر من 4910 هيكل.من أهم هذه الطرق الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ1216كلم، والإطلاق القادم للطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب).

ب. **شبكة السكة الحديدية**::تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد. تسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (**SNTF**). هذه الشبكة مجهزة ب أكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد.

ت. **النقل الجوي**: طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي إذ تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية. إن مطار الجزائر هو الأكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا. الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة 8 شركات خاصة أخرى.

ث. **النقل البحري**: تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (**CNAN**) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر. معظم العبارات (السفينة العابرة) تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، و نقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم.و معظم الأنشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري، عبر 11 ميناء تجاري نذكر منها:الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، أرزيو / بتيونا، بجاية، مستغانم، غزوات، جيجل، تنس ودلس. أما فيما يتعلق بأعمال ترميم الهياكل الأساسية للموانئ فإن عدد قليل منها إستفادة من هاته العملية باستثناء محطات النفط والغاز.[1]

1) الاتصالات: بفضل التحولات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر وبانفتاحها على الأسواق الدولية أدى هذا إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ما أدى إلى ثروة الاتصالات من خلال

1)وزارة الصناعة والمناجم (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)،**أنواع النقل في الجزائر**،2019/04/13على17:15
http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transpo

التطور الذي عرفه الهاتف المحمول، فهناك المتعامل الوطني موبيليس بالإضافة إلى دخول المتعامل الأجنبي" جيزي "و" اوريدو "ما أدى إلى زيادة المنافسة وازدياد عدد مستعملي الهاتف.[1]

المطلب الثاني:المؤشرات السياحية في الجزائر

بالنظر إلى ما تنعم به الجزائر من تراث غني ومتنوع سواء كان طبيعيا،تاريخيا أو ثقافيا وما يؤهلها لأن تكون وجهة سياحية،فإنّ لديها كذلك إمكانيات مادية التي من شأنها زيادة عدد السياح وسيتم التركيز في هذا المبحث على الطاقات الفندقية،والليالي السياحية،والتدفقات البشرية،في الجزائر خلال الفترة2010-2017كالتالي:

أوّلا:التدفقات البشرية(عدد السياح): تعتمد السياحة على عامل رئيسي وهو جذب السياح ،وأصبح هذا العامل فنّا يرتبط بكافة مرافق الخدمات في الدولة الواحدة،وتنوعت سبل جذب السياح ولم تبقى حكرا على السياحة الترفيهية وزيارة الأماكن التاريخية بل تنوعت المقاصد السياحية لتشمل السياحة الدينية والعلاجية وغيرها و هذه أسباب كافية لجذب السياح ومنه يمكن توضيح التدفقات السياحية في الجزائر للفترة 2010-2017 كالتالي:

1) الإذاعة الجزائرية، **اتصالات الجزائر**،2019/04/18على11:00،
.http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180131/132517.html

الجدول رقم(03-04):تطور عدد السياح في الجزائر للفترة2010-2017:

البيان / السنوات	السياح الأجانب	الجزائريون المقيمون بالخارج	المجموع	جزائريون متجهون للخارج	معدل التغير%	المجموع	معدل التغير
2010	654987	1415509	2070496	1757471	/	3827967	/
2011	901642	1493245	2394887	1714654	15.61	4109541	7.35
2012	981955	1652101	2634056	1910558	9.98	4544614	10.58
2013	964153	1768578	2732731	2135523	3.74	4868254	7.12
2014	940125	1361248	2301373	2839104	-15.78	5140477	5.59
2015	1083121	742410	1825531	3638140	-20.67	5463671	6.28
2016	1322712	716732	2039444	4530000	11.71	6569444	20.23
2017	1708375	742410	2450785	5058000	2.01	7508785	14.99

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية،جدول القيادة إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية سنوات مختلفة،يوم10:20.2019/04/10.

https://www.mta.gov.dz/?page_id=7261&lang=ar

ملاحظة:معدل النّمو (التغيّر)=القيمة للسنّة الحالية- القيمة للسنة السابقة/القيمة للسنّة السابقة.

يتبين من خلال كل الجدول أعلاه الاتجاه المستمر لحركة السياح الوافدين إلى الجزائر طيلة الفترة (2010-2017)،حيث شهد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر تزايدا معتبرا،وانتقل عددهم من **3827967**سائح سنة 2010إلى7508785 سائح سنة2017،وأغلبهم هم من السياح المقيمون بالخارج، الذين بلغ مجموعهم إلى9892233مقارنة بالسياح الأجانب الذين كان مجموعهم يصل إلى 855770.أمّا بالنسبة للسياح المتجهين للخارج فكانوا في تطور مستمر إذ وصل عددهم إلى 7508785خلال سنة 2017، ومن خلال ملاحظة الجدول بالخصوص في خانة إجمالي السياح ومعامل تغيرها نلاحظ تطور ملحوظ في عدد السياح من3827967إلى 7508785بنسبة تغير ب 9.61

ورغم تزايد عدد السياح في الجزائر خلال هذه الفترة،إلاّ أنّه يبقى ضعيفا طيلة هذه الفترة مقارنة مع الجارتين لها تونس والمغرب.

ثانيا:الليالي السياحية: إنّ التزايد الذي أحدثه عدد السائحين أدى بطريقة غير مباشرة إلى زيادة عدد الليالي التي قضاها السياح في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 فهي تعبر عن **مدة الإقامة التي يقضيها السياح في الفنادق للبلد السياحي المضيف** طيلة رحلتهم السياحية، والملاحظ أن معدل تغيرها يتناسب طردا مع معدل عدد السائحين الوافدين على تغير المناطق السياحية المعنية .إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة إذ أن هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تحديد مدة إقامة السائحين والتي قد تؤثر سلبا على تزايد عدد الليالي السياحية وقد تكون هذه العوامل عالمية أو محلية... أمّا عن الليالي السياحية في الجزائر هذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-05):عدد الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية للفترة2010-2017:

البيان / السنوات	المقيمين	غير المقيمين	مجموع الليالي	معدل التغير%
2010	5185231	754103	5939334	/
2011	5484105	845367	6329472	56،6
2012	5703550	936631	6640181	90،4
2013	5926 968	994266	6921234	23،4
2014	6215932	837812	7053744	91،1
2015	6504 904	681350	7186254	87،1
2016	6283 910	992611	7231521	0،62
2017	6260 409	1146 061	7406470	41،2

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية،جدول القيادة إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية سنوات مختلفة،يوم2019/04/10.10:22.

https://www.mta.gov.dz/?page_id=7261&lang=ar

التزايد المستمر لعدد السياح الذي عرفته الجزائر في الفترة 2010-2017 أدى بدوره إلى تزايد في عدد الليالي التي قضاها السياح فمن خلال ملاحظة الجدول نجد أنّ عدد الليالي سنة 2010

كان5939334ليصل إلى 7406470سنة 2017 غير أنّ هذه الزيادة مست وبشكل كبير الليالي السياحية لغير المقيمين،حيث انتقل عدد الليالي التي يقضونها من754103 سنة 2010إلى 1146061 سنة 2017.

ثالثا:الطاقة الفندقية: تمثل الطاقة الفندقية القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، إذ تعد إحدى المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين أو تأخره وخلال الفترة 2010-2017 كان تطور الطاقة الفندقية في الجزائر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(03-06):تطور الفنادق وعدد الأسِرة في الجزائر خلال الفترة2010-2017:

الوحدة:آلاف

البيان / السنوات	عدد الفنادق	عدد الأسّرة
2010	1152	92377
2011	1184	92737
2012	1155	96898
2013	1176	98804
2014	1185	99605
2015	1195	102224
2016	1231	107420
2017	1289	112264

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية،جدول القيادة إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية سنوات مختلفة،يوم2019/04/03.10:22.

https://www.mta.gov.dz/?page_id=7261&lang=ar

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ عدد الفنادق عرفت تطورا معتبرا خلال فترة الدراسة الذي أدى بدوره إلى زيادة عدد الأسرة ،حيث لوحظ سنة2010 أنّ عدد الفنادق كان 1152و عدد الأسرة 92377،وبلغت سنة 2015ب1195والتي كان عدد الأسرة بها 102224أي بزيادة قدرت

ب43فندق،ليصل في نهاية 2017 إلى 1289وعدد أسرتها 112264 إلاّ أنّه كان هناك انخفاض في عدد الفنادق لسنة 2012 حيث قدر ب 1155 مقارنة بالسنة التي قبلها وبعدها وهذا راجع لعدة أسباب منها تخفيض درجات الفنادق إلى درجات دنيا أي بينما كانت مصنفة ترجع غير مصنفة.

المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية للسياحة

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الإستراتيجية التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة،إلاّ أنّه

تتباين الآثار الاقتصادية و المترتبة على صناعة السياحة من بلد لآخر تبعا لتباين الأنشطة والمقومات والأنماط السياحية، وتبعا للمكانة التي تحظى بها السياحة في اقتصاديات البلد ومنه سيتم دراسة مساهمة السياحة في اقتصاد بلاد الجزائر من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الخام،ميزان المدفوعات،خلق فرص العمّالة(التشغيل).

أوّلا:مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام الجزائري (PIB)خلال الفترة(2010–2017)

القطاع السياحي يساهم في القيمة الإجمالية للناتج المحلي الخام وبالتالي هناك علاقة بين مساهمة القطاع السياحي في إنتاج القيمة المضافة التي تشكل من جانب آخر مكوّن من مكونات الإيرادات العامّة للدولة(كالضرائب،القيمة المضافة المباشرة لقطاع السياحة في الاقتصاد ومنه الميزانية...) وبين مساهمته في الإيرادات التي تشكل القيمة المضافة للاقتصاد ككل وبالتالي فإنّ قوّة الناتج المحلي تنعكس على قوّة الميزانية العامّة للدولة من خلال تدفق العملة الأجنبية وذلك من خلال الأموال المستثمرة في مشروعات السياحية أو الإيرادات السياحية التي تقوم بتحصيلها من السائحين(إقامة في الفنادق،استخدام وسائل النقل،رسوم التأشيرات المفروضة على السائح،رسوم الهبوط ومغادرة الموانئ والمطارات.

و يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي سواء محليا أو عالميا،أي يعكس مستوى النمو الاقتصادي. وتشير إحصائيات الديوان الوطني للسياحة إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت 10%خلال الفترة 2010-2017و هذا ما سنبرزه الجدول الموالي :

الجدول رقم(03-07): نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام الجزائري (PIB)خلال الفترة(2010-2017).

البيان / السنوات	النسبة%
2010	6.3
2011	2.03
2012	2.9
2013	4.9
2014	5.02
2015	5
2016	4.7
2017	6.68

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة، يوم2019/04/03:15:34 https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A

يتضح من هذا الجدول بأن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2011 كانت غير ذي أهمية ولم تتجاوز 7% كحد أقصى خلال هذه الفترة .كما كانت هذه المساهمة في أدنى مستوى لها في عام 2011ب 2,03%وفي 2012 ب2,9% لأن إيرادات هذا القطاع شهدت في هذه السنة تراجعا ملحوظا في قيمتها وتعتبر هذه المساهمة متدنية خلال هذه الفترة. إن ضعف مردودية القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى أنّ هذا القطاع لم يكن له أي دور تطوّر الاقتصاد الوطني،ومرد ذلك اعتماد الدولة الكلي على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، ومن ثم مساهمتها في تطوير القطاعات الأخرى بما في ذلك السياحة.

ثانيا:مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

تعتبر السياحة مصدرا هاما من مصادر الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها،فالسياحة تمثل صادرات غير منظورة و عنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي،حيث تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة، و يؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري تأثيرا مباشرا،و يتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي(الفرق بين الإيرادات السياحية و الإنفاق السياحي) و نسبتها إلى القيمة الصافية للميزان

التجاري سواء كانت سلبية أم ايجابية وهذا ما سيتم توضحيه في الجدول التالي عن تطور الميزان السياحي في الجزائر خلال الفترة(2010-2017):

الجدول رقم(03-08):تطور الميزان السياحي في الجزائر خلال الفترة(2010-2017):

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد
2010	324	716	392-
2011	300	595	295-
2012	295	598	303-
2013	326	531	205-
2014	316	679	363-
2015	347	762	415-
2016	246	556	310-
2017	172	632	460-

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة،

https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A9يوم14/04/،16:02.2019

من المعطيات السابقة في الجدول أعلاه نلاحظ أنّ ميزان المدفوعات السياحي للجزائر متذبذب وسالب عبر السنوات الممتدة من 2010-2017 وهذا ما يؤثر على الميزان التجاري إلاّ أن الجزائر تغطي عجزها في الميزان التجاري بقطاع المحروقات،حيث كان العجز مستمرا فخلال سنة 2010 كان يقدر ب حوالي 329- مليون دولار أمريكي و من ثم انخفض سنة 2011 ليصل إلى 295- ويرتفع سنة 2015 وهكذا،وأكبر عجز كان سنة 2017 بقيمة 460- مليون دولار أمريكي وهذا ناتج عن الفارق الكبير بين الإيرادات والنفقات حيث أنّ في هذه السنة ارتفعت النفقات لتصل إلى 632 مليون دولار أمريكي في حين أنّه كان مدخول الإيرادات جد ضعيف قدر ب 172مليون دولار أمريكي .

ثالثا:مساهمة القطاع السياحي في تطور العمّالة (التشغيل)للفترة2010-2017:

يعد القطاع السياحي من أكبر القطاعات التي تساهم في امتصاص البطالة داخل الدولة وتساهم في خلق مناصب شغل بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال القطاعات الدائمة للسياحة ، الجدول

التالي يمثل عدد العمال في قطاع السياحة في الجزائر للسنوات مابين(2010-2017) حسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية:

الجدول رقم(03-09): مساهمة القطاع السياحي في العمّالة الجزائر للفترة(2010-2017):

الوحدة:آلاف

البيان / السنوات	عدد العمّال المباشرين	معدل التغير %	عدد العمّال الإجمالي	معدل التغير%
2010	254.0	/	543.2	/
2011	266.6	4.96	542.9	-0.05
2012	289.2	8.47	617.9	13.81
2013	321.9	11.30	678.3	11.23
2014	302.2	-6.11	645.8	-4.79
2015	324.6	7.47	682.9	5.74
2016	.318	-1.9	677.6	-0.77
2017	320.1	0.56	678.7	0.16

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة، https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A915:34.2019/04/14يوم

إنّ قطاع السياحة في الجزائر يشهد استيعابا ضئيلا لليد العاملة رغم أنّها سجلت تزايدا مستمرا خلال الفترة 2010-2017حيث ارتفعت من 254 ألف عامل سنة 2010 لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة2015 قدرت ب324.6 لتنخفض في سنتي2016 و2017 ب 318.3و 320.1 على الترتيب هذا كله بالنسبة إلى العمّال المباشرين،أمّا عن إجمالي العمّال فكان عددهم سنة 2010 ما يقارب544 ألف عامل ليرتفع ويصل إلى 678ألف عامل سنة 2017 إلاّ أنّه رغم كل هذه الزيادات المتتالية عبر السنّوات فإنّها تعتبر زيادة غير كافية و ضعيفة مقارنة بعدد سكانها الهائل.

المبحث الثاني:واقع السياحة في تونس

تعد تونس من الدول التي تعرف إقبالا سياحيا كبيرا وتتميز بنشاط سياحي مهم حيث يعد هذا القطاع من أهم موارد المداخيل في تونس وهذا لامتلاكها موقع جغرافي مميز وطبيعة متنوعة من شواطئ وجبال وصحراء وحمامات وآثار تاريخية ودينية جد مميزة، لكن الأوضاع الأمنية التي عرفها هذا البلد في السنوات القليلة الماضية أدت إلى عزوف العديد من السياح عن تونس كوجهة سياحية، ما فرض ضرورة تقديم عروض قوية تسمح بإعادة الثقة في تونس وإعادة تسويقها كوجهة سياحية آمنة ومفضلة وذلك من خلال تقديم عروض مغرية لإعادة جذب عدد كبير من السياح.

المطلب الأوّل: المقوّمات السياحية في تونس

إن غنى وجمال الطبيعة في تونس الممزوجة بين البحر والجبال والسهول و الصحراء، كان عاملا أساسيا في تطوير السياحة بهذا البلد،وبالنهوض ببعض الأنماط السياحية، كسياحة الشواطئ،السياحة الجبلية و السياحة الصحراوية،مما جعلها قطبا سياحيا في المنطقة على الرغم من صغر مساحتها.

أوّلا:المقوّمات السياحية الطبيعية:تتنوع و تتعدد المقوّمات الطبيعية في تونس من بينها ما يلي:

1)الموقع والمساحة:(أنظر الملحق رقم01): تقع البلاد التونسية شمال القارة الإفريقية،وهي تمتد بين خطي عرض 30°و37°شمالي خط الاستواء،وبين خطي طول 7،5° و 6،11° شرقي غرينتش يحدها من الغرب الجزائر ومن الجنوب الشرقي ليبيا أمّا من الشمال والشرق فيحدها البحر الأبيض المتوسط.تبلغ المساحة التونسية **حوالي** 163610 كلم^2 وهي أقل مساحة مقارنة بالجزائر،إلا أن هذا الفضاء الصغير يمتلك تركيبة طبيعة متميزة[1]،كما يبلغ سكان الجمهورية التونسية حسب آخر تقدير نشره المعهد الوطني للإحصاء في 01 جويلية 2018 ب: 11،55 مليون نسمة.[2]

2)المناخ: تتمركز تونس ضمن المنطقة التي تتمتع بالمناخ المعتدل والدافئ ويسود المناطق الشمالية أجواء مناخ البحر الأبيض المتوسط والذي يعرف بأجوائه الماطرة والمعتدلة خلال فصل الشتاء والحارة

1)ويكيبيديا،**جغرافيا تونس**،2019/04/18 على10:10،https://ar.wikipedia.org/wiki

2)المعهد الوطني للإحصاء،**تقديرات سكان تونس**،2019 /04/20على 15:22،http://www.ins.tn/ar/themes/population

والجافة خلال فصل الصيف مما يجعلها تتميز بمناخ متوسطي يقسم البلاد إلى ثلاث مناطق حسب الحرارة والتساقطات:

- ✓ إقليم تلي رطب تتجاوز فيه كميات التساقط 400 مم سنويا.
- ✓ إقليم سباسبي شبه جاف بالوسط تتراوح فيه كمية التساقط بين و 400 مم سنويا.
- ✓ وإقليم صحراوي جاف لا تتعدى التساقطات فيه 200 مم سنويا،فيسودها الأجواء الشبه قاحلة وتتسبب هذه العوامل الصحراوية في تكوين رياح موسمية جافة تؤثر بشكل سلبي على الغلاف النباتي للأرض.[1]

3) الحظائر والمحميات الطبيعية:(أنظر الملحق رقم02):قد انتهجت تونس حفاظا على التراث البيئي سياسة لحماية فضاءاتها الطبيعية واعتبرتها مناطق ذات أولوية وصنّفتها ضمن الحدائق الوطنية:

- ✓ **بحيرة إشكل**: (600,12 هكتار) تحوي هذه الحديقة 600 جنس من النباتات و200 ألف إلى 300 ألف طير من الطيور المائية المشتّية، وهي تنتمي إلى 180 جنسا. وتقع في سهل ماطر، وهي الموقع الطبيعي الوحيد في العالم المرسّم بالاتفاقيات الدولية الثلاث لحماية الطبيعة وهي اتفاقية "رمسار" حول المناطق الرطبة واتفاقية "التراث العالمي لليونسكو" واتفاقية "الإنسان والمحيط الحيوي" (اليونسكو).
- ✓ **جبل بوقرنين**:يحوي نباتات غابية وثروة حيوانية متنوّعة. ويختص هذا الجبل بنباتات بخور مريم من النوع الفارسي.
- ✓ **سيدي الطوي**: تقع هذه الحديقة على مشارف الصحراء، جنوبيّ بن قردان وتحتوي على أجناس حيوانية ونباتية تختصّ بها المناطق القاحلة.
- ✓ **جزيرة زمبرة**: (389 هكتار) تقع في عرض خليج الحمامات وتشكل وسطا طبيعيّا جزيريّا فريدا في البحر الأبيض المتوسط.

1)موقع موضوع،**معلومات عن تونس**، 2019/04/20،على16:26 https://mawdoo3.com

أمّا المحميات الطبيعية في تونس فيبلغ عددها 16، من بينها محميّة محيبس لحماية الأيّل البربريّ، ومحميّة جالطة الصغرى لحماية الفقمة، ومحميّة شكلي لحماية مواقع تعشيش البلشون الأبيض ،ومحميّة كهف الخفافيش بالهوّاريّة.[1]

4)الحمامات المعدنية:(أنظر الملحق رقم08): توجد العديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية هامة، وقد تميزت في هذا المجال البعض مناطق الجنوب منها مدينتي"**حامة قابس**"، و"حامة جريد " اللتين تتوفر على حمامات للمياه المعدنية الحارة .و تتميّز هذه المياه بدرجة حرارة تتراوح بين 25 و 75درجة، ويتمّ استغلال أغلبية المنبثقات الطبيعية في تزويد الحمامات التقليدية و المحطات الإستشفائية .هذا وقد عرف قطاع العلاج بالمياه المعدنية بتونس تطوّرا من خلال استغلال المحطات الإستشفائية و الحمامات التقليدية حيث تستقطب المحطات سنويا حوالي 15.000 سائح ويزور حوالي 3.3 مليون سائح الحمامات التقليدية.

ويتميز قطاع الإستشفاء بالمياه المعدنية بتونس بمؤهلات معتبرة تتمثل في نوعية المياه المعدنية و الكفاءات المهنية المختصة في العلاج بمحطات المياه المعدنية(العلاج الطبي، العلاج بالوسائل البدنية و الميكانيكية، تقويم الأعضاء...) و التجهيزات الطبية و الشبه الطبية العصرية و جودة الخدمات[2].

5)المناطق السياحية في تونس:(أنظر الملحق رقم09): تونس واحدة من أجمل بلدان شمال أفريقيا وأكثرها استقبالا للسياح، فعلى الرغم من صغر حجمها تتمتع بمكانة عالية في عالم السياحة والسفر، وذلك بسبب تنوعها الطبيعي المتمثل في الشواطئ الخلابة والكثبان الرملية،و هذه المقومات السياحية تدعمها الفنادق والمنتجعات الفاخرة،و أفضل المناطق **السياحة في تونس** هي:

أ. **المناطق الساحلية(الشريط الساحلي)**:يمتد الساحل التونسي على مساحة 1300 كلم، وهو يتميز بشواطئ منبسطة،ويقع الساحل من الوسط الشرقي للجمهورية التونسية ويمتد من جنوب خليج الحمامات إلى شمال خليج قابس، ويضم ثلاثة ولايات هي ولاية سوسة ، ولاية المنستير و ولاية المهدية.[3]

---

1)مدينة العلوم،**المحميات في تونس**،2019/04/23على10:05 http://www.cst.rnu.tn/ar/article/المحميات-في-تونس-التصرف-في-المخاطر-الناتجة-عن-الكوارث-الطبيعية-وسوء-تصرف-الإنسان-835

2) **الاستشفاء بالمياه المعدنية في تونس**2019/04/23 على 10:54 http://www.hydrotherapie.tn/ar

3)ويكيبيديا الموسوعة الحرة،**جغرافيا تونس**،2019/04/20على17:02، https://ar.wikipedia.org/wiki

ب. **المناطق الجبلية:** لا تحتل المرتفعات الجبلية سوى مساحة محدودة ضمن03سلاسل : التلية الساحلية الشمالية والظهرية التونسية بالوسط وجبال "مطماطة" بالجنوب، و يمثل "جبل الشعانبي" أعلى قمة بتونس إذ يصل ارتفاعه الى1544متر.

ت. **المناطق الصحراوية:** تشكل صحراء تونس 22% من مساحة البلاد و تتميز بطبقاتها الرسوبية وبكثرة السهول والهضاب،وأيضا بواحاتها التي تشبه إلى حد ما واحات الجزائر و المغرب،مثل الواحات الواقعة شمال غرب" شط الجريد"،" توزر"،" نفطة"،" صابرية"، و"دوز".[1]

ثانيا: المقوّمات البشرية:

1)المقوّمات التاريخية والحضارية:(أنظر الملحق رقم10):تتوفر تونس على عدة مناطق أثرية، تعكس تاريخ البلاد و مختلف الحضارات الإنسانية التي مرت بها هذه الدولة، مما أدى إلى تنوع و غنى مواقعها السياحية . و قد عرفت تونس الحضارات التالية :القرطاجيون، الرومان، الوندال، البيزنطيون، العرب و الأتراك، كما تعتبر المدينة القديمة لتونس العاصمة ومدينة قرطاج أهم المدن التاريخية في البلاد، كما تحوي مواقع سياحية أخرى، منها: قرية سيدي بوسعيدة، مدينة الحمامات و مدينة جربة.[2]

1)مفاتيح يمينة،**أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية(حالة إقليمي الهقار بالجزائر ودوز بتونس)**،مذكرة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،2017-2018،ص08.

2) بوفليح نبيل،تقرورت محمد،دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا،حالة الجزائر تونس المغرب،**الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر واقع وآفاق**،معهد العلوم الاقتصادية، بالمركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة، يومي11 و12 ماي2010ص10.

الجدول رقم (03-10):المناطق التاريخية والأثرية في تونس

تونس العاصمة	أسواق شعبية، معالم فينيقية، آثار رومانية، فنادق فخمة، المنطقة السياحية الجديدة ، سياحة ترفيهية
توزر	ملاعب الغولف، مطاعم و أسواق، رحلات سياحية و مناطق صحراوية
جربة	الجزيرة الأسطورة، فنادق فاخرة و مطاعم، عمارة فريدة و مساجد متميزة
المنستير	القلعة، سور شامخ، فنادق ممتازة، مساحات خضراء و حدائق
القيروان	جامع القيروان، سور القيروان القديم، أسواق، مقام أبي زمعة و صناعة السجاد
سوسة	فنادق، مطاعم، محلات، القلعة المطلة على البحر، مهرجانات الجامع الكبير
نابل الحمامات	فنادق، مطاعم، متاحف، مناطق أثرية و ثقافية، ثروة بحرية
طبرقة	جبال متنوعة بغاباتها كثيفة الأشجار، رياضة الغوص و متاحف
ياسمين الحمامات	منشآت و مرافق سياحية، فنادق، مجمعات سكنية، صناعات تقليدية

المصدر:بوفليح نبيل،تقرورت محمّد،دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا **الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر واقع وآفاق**،مرجع سبق ذكره ص10.

2)**المقوّمات السياحية الثقافية:** تمتلك الدولة التونسية مقومات ثقافية كبيرة جعلت منها مقصد للسياح الراغبين بالتمتع بالأنشطة الثقافية و تمتلك تونس العديد من المتاحف و المهرجانات التي جعلت منها قطبا سياحيا بامتياز و تتمثل المقومات السياحية الثقافية في ما يلي:

أ. **المهرجانات في تونس**:تزخر تونس بعديد المهرجانات تقدر بحوالي 1 069 مهرجان منها 422 مهرجانا صيفيا و لعل أهمها :

الجدول رقم(03-11):المهرجانات في تونس

المهرجان	الموقع
مهرجان القصور الصحراوية	تطوي
مهرجان قرطاج السينمائي	قرطاج
مهرجان البرج	قفصة
معرض تونس للأثاث	العاصمة

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية التونسية،

المهرجانات،https://www.culture.gov.tn/16:01.2019/04/24

ب. المتاحف في تونس :(أنظر الملحق رقم11):

- ✓ **متحف باردو الوطني** :ويعتبر أكبر متحف بالمغرب العربي ويضم العديد من القطع الأثرية التي تعود إلى العهد الروماني والبونيفي، وهو يتواجد بتونس العاصمة.
- ✓ **متحف قرطاج الوطني** :يضم هذا المتحف تحف وقطع أثرية تعود للحقبة الرومانية والبونيفية
- ✓ **متحف العملة** :وتوجد به تاريخ تونس وصور ومعادن نفيسة(في مجال صك العملات).
- ✓ **متحف الفنون والتقاليد الشعبية بتونس**:يحتوي على نماذج ما الصناعات التقليدية التونسية ويحتوي على زخارف حسب النمط الأندلسي.
- ✓ **متحف المحيطات وعلوم البحار** :ويحوي كائنات بحرية وسمكية تتواجد بتونس.
- ✓ **متحف الموسيقى العربية المتوسطية** :ويضم مخطوطات وتحف معدنية، وقطع خشبية، وهو على شكل قصر عريق.[1]

3)الصناعة التقليدية:(أنظر الملحق12)هناك تنّوع كبير وثراء في الصناعات التقليدية،بدءا من زرابي القيروان و قابس إلى خزف نابل،دون أن ننسى الأدوات النحاسية المنقوشة بالعاصمة تونس أو الحلي البربرية.المنتجات الجلدية وقفص سيدس بوسعيد الشهير كلّها من السلع المعروضة في الأسواق.[2]

ثالثا:المقوّمات المادية:تتمثل المقوّمات المادية للبلاد التونسية في كل من:

1)مقوّمات الفندقة: تعتبر هياكل الاستقبال والإيواء أول ما يفكر فيه السائح المنتقل إلى دولة أخرى فطبيعة وجودة الخدمة المقدمة وكذا سعرها هو ما سيحدد رغبة السائح في تكرار التجربة ، كل هذا دفع بالدولة التونسية إلى الاهتمام أكثر بالجانب السياحي كونه يشكل ركيزة أساسية ودعما غير محدود للاقتصاد الوطني بحيث تسعى الدولة جاهدة لتطوير القدرات الفندقية وتنويعها كذلك سنتطرق إليها بالتفصيل(إحصائيا) في المبحث الثاني كمؤشر من مؤشرات السياحة التونسية والجدول التالي يوضح الفنادق حسب التصنيف في تونس للفترة2010-2017 :

1)الهذبة مناجلية، الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر،**مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية**، عنابة- الجزائر، العدد16،2005،ص06

2)وزارة السياحة والصناعة التقليدية، **الصناعة التقليدية**،16:20.2019/04/24، http://www.tourisme.gov.tn

2)النقل والمواصلات:تصنف وسائل النقل إلى :

أ. **النقل البري**: تمتد الطرقات التونسية على حوالي 19000 كيلومتر،وتحتوي البلاد التونسية على حوالي 360 كيلومتر من الطرقات السيارة،

ب. **النقل البحري**: الشركة المختصة في نقل المسافرين والنقل التجاري في تونس هي الشركة التونسية للملاحة، لديها 4 سفن بضائع و 2 سفن نقل مسافرين حاليا، إلى جانب 7 بواخر قديمة تم الاستغناء عنها،كما تحتوي على8 موانئ.

ت. **النقل الجوي**: تحتوي تونس في 2013 على 29 مطارا، منهم 8 مطارات دولية، 6 مطارات يديرهم ديوان الطيران المدني والمطارات، و 2 مطارات تديرهم شركة خاصة.

ث. **السكك الحديدية**: جزء كبير من السكك الحديدية التونسية ورثت عن الاستعمار الفرنسي منذ الاستقلال ،عملت الحكومات المتعاقبة على تحديث هذا المجال تحتوي تونس على165 2كم من السكك الحديدية، وهناك خط يربطها بالجزائر وهو خط غار الدماء–سوق أهراس، 471 كم من السكك هي ذات طريق طبيعي، و694 1هي ذات خط متري، منهم 65 كم مكهرب،الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية تهتم بنقل المسافرين والبضائع على خطوط السكك الحديدية،تستغل الشركة كذلك خط ساحلي يربط بين سوسة و المنستير والمهدية يسمى مترو الساحل[1].

المطلب الثاني: المؤشرات السياحية في تونس

تتوفر تونس على مقومات سياحية طبيعية وعلى مخزون تاريخي وثقافي عريق ومتنوع مما ساعدها على تطوير قطاعها السياحي هذا ما جعل السياحة واحدة من القطاعات الهامة في الاقتصاد التونسي ولهذا سنحاول الوقوف على المؤشرات الحالية للسياحة التونسية من خلال دراسة وتحليل طاقات الإيواء التي تتوفر عليها،التدفقات البشرية،والليالي السياحية **في تونس خلال الفترة2010–2017**.

1)وزارة التجهيز و الاسكان والتهيئة الترابية،**البنية الطرقية**، http://www.mehat.gov.tn/index.php?id=158، 26،04،2019على،12:58

أوّلا:التدفقات البشرية(عدد السياح):

سنقوم بدراسة تطور التدفقات السياحية لتونس باعتبارها مؤشرا هاما عن الواقع السياحي لهذا البلد لذا قمنا بإعداد الجدول التالي و الذي تم فيه حصر عدد السياح و تحديد معدلات التغير خلال الفترة من 2010 إلى 2017**كالتالي:**

الجدول رقم(03-12)تطور التدفقات السياحية في تونس للفترة2010-2017:

البيان / السنوات	إجمالي السياح الوافدون	معدل التغير%
2010	7828075	/
2011	4781896	-26.95
2012	5950464	21.80
2013	6268582	5.04
2014	7163437	-2.57
2015	5359309	2.73
2016	5724021	-22.21
2017	7052000	23.20

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الالكتروني لوزارة السياحة والصناعة التقليدية التونسية

http://www.tourisme.gov.tn/ar/tourisme-en-chiffres/statistiques.html يوم2019/05/02 على11:07

من خلال الجدول أعلاه والذي يبيّن تطور التدفقات السياحية إلى تونس من 2010إلى 2017

شهدت هذه الفترة عدّة مراحل بين الارتفاع والانخفاض أهمّها ارتفاع عدد السياح لأعلى قيمة لهم سنة 2010 التي قدرت ب7828075 سائح في حين عرف هذا القطاع انتكاسة حقيقية أدت إلى تراجع عدد السياح سنتي 2011و2015 ب4781896 و 5359309 على الترتيب وذلك بسبب تأثر هذا القطاع بالأوضاع الأمنية والسياسة في البلاد ليعود هذا القطاع إلى إنعاشه سنة 2016و2017 بنسبة تطوّر بلغت23.20.

ثانيا:الليالي السياحية: إن تطور السياحة يلخص في جودة الخدمات السياحية و التي تقاس جدواها بمدى تطور الليالي السياحية و الجدول التالي يبين تطور الليالي السياحية في تونس خلال الفترة من 2010 إلى 2017 **هذا ما سنوضحه في الجدول التالي:**

الجدول رقم(03-13):عدد الليالي السياحية في تونس للفترة2010-2017

البيان / السنوات	مجموع الليالي	معدل التغير%
2010	35.565.104	/
2011	20.636.847	-41.97
2012	30035419	45.54
2013	29980174	-0.18
2014	29107239	-2.91
2015	16177575	-42.44
2016	17880034	10.52
2017	/	/

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للإحصاء التونسي http://beta.ins.tn/ar/themes/tourisme#sub-401يوم2019/05/03 على19:11.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول، كانت نسبة النمو في الليالي السياحية سالبة خلال الفترة الممتدة من 2010إلى2016 عدا سنة2012 و2016و التي شهدت انتعاشة مدفوعة بالتدفق السياحي للوافدين الذي بلغ 5950464 سائح سنة2012و5724021 سنة2016.

ثالثا:الطاقة الفندقية: استطاعت تونس أن تدعم مكانتها في السوق السياحي العالمي،على الرغم من المنافسة العالمية الحادة لذا سعت إلى توسيع الطاقة الفندقية تماشيا مع تطور عدد السياح والجدول التالي يوضح تطور عدد الفنادق والطاقة الاستيعابية للسياح في تونس خلال الفترة **2010-2017**:

الجدول رقم(03-14):تطور عدد الفنادق وعدد الأسِّرة في الجزائر خلال الفترة2010-2017)

البيان / السنوات	عدد الفنادق	عدد الأسّرة
2010	856	241500
2011	861	242100
2012	846	242100
2013	847	242000
2014	848	240200
2015	862	240000
2016	862	241392
2017	/	/

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الالكتروني لوزارة السياحة والصناعة التقليدية التونسية

http://www.tourisme.gov.tn/ar/tourisme-en-chiffres/statistiques.html يوم2019/05/03 على13:22

من خلال الجدول الذي يبين تطوّر عدد الفنادق والأسرة في تونس خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 ارتفع عدد المؤسسات الفندقية سنة 2011 ب5 فنادق فقط وعدد الأسّرة ب600 سرير،أمّا من سنة 2012إلى 2014 شهد عدد الفنادق انخفاضا ملحوظا تراوح من 846إلى 848مقارنة بالسنوات التي قبلها ممّا أثر هذا الانخفاض على عدد الأسرة لتنخفض هي الأخرى بأعداد تراوحت مابين 240200إلى242100 وذلك الانخفاض كان بسبب الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشتها البلاد الذي أدّى إلى توقف بعض الأشغال السياحية،أمّا في يخص تطور عدد الفنادق سنة2015 شهدت زيادة

قدرت ب14فندق على عكس عدد الأسرة الذي شهد انخفاضا ب200سرير ليبقى هذا العدد ثابتا سنة 2016على خلاف عدد الأسرة التي عرفت تطوّرا معتبرا قدر ب1392 سرير.

المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية للسياحة في تونس

إن النشاط السياحي له دور كبير في تحصيل النقد الأجنبي وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما انه يساهم في خلق العديد من مناصب الشغل سواء كانت مناصب مباشرة أو غير مباشرة، وتونس واحدة من بين الدول التي تمتلك تنوعا كبيرا في مواردها السياحية مما يمكن للنشاط السياحي أن يلعب دورا فعال في دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ولمعرفة هذا الدور لابد من معرفة دور أثر النشاط السياحي في الاقتصاد التونسي والذي يبرز من خلال ما يلي:

أوّلا: نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام التونسي(PIB) للفترة2010-2017

من واقع الإيرادات السياحية التي تم تحقيقها في القطاع السياحي لتونس والتي تعتبر هامة على مستوى اقتصاد هذا البلد، وتعكس مدى تطور قطاعه السياحي في المنطقة العربية والإفريقية .وللوقوف على أهمية هذه السياحة يمكن إبراز أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي لتونس و هذا ما سنبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم(03-15): نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام التونسي (PIB)خلال الفترة(2010-2017).

البيان / السنوات	النسبة%
2010	4.12
2011	4.12
2012	4.78
2013	3.13
2014	5.33
2015	5.35
2016	6.56
2017	8

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني أطلس بيانات العالم،نسبة مساهمة الناتج المحلي في الجزائر لسنوات مختلفة، يوم2019/05/05 10:11. https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A9

من الجدول أعلاه يتضح بأن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في تونس قدرت في2017ب8%وتعتبر هذه المساهمة أعلى مستوى من المساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد خلال فترة الدراسة 2010-2017 وتدل هذه القيمة على أهمية المداخيل السياحية المسجلة في اقتصاد هذا البلد ،بينما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2013ب3.13%بسب تراجع موارد هذا القطاع لأسباب سياسية.وتعتبر مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في تونس هامة وتعكس بوضوح المكانة المتميزة التي يحظى بها القطاع السياحي في اقتصاد هذا البلد، باعتباره أكبر قطاع مساهم في جلب العملة الصعبة لخزينة الدولة.

ثانيا:مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:باعتبار السياحة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقديم منتج تصديري منافس فالجدول التالي يمثل تطور الميزان السياحي التونسي خلال الفترة 2010-2017:

الجدول رقم(03-16):تطور الميزان السياحي في تونس خلال الفترة(2010-2017):

الوحدة:دولار أمريكي

البيان / السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد
2010	3477	611	2866
2011	2529	678	1851
2012	2931	673	2258
2013	2863	768	2095
2014	3042	770	2272
2015	1869	767	1102
2016	1702	823	879
2017	1782	871	911

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني أطلس بيانات العالم،الميزان في الجزائر لسنوات مختلفة،

https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A910:02.2019،/05/07يوم

يتضح من الجدول أعلاه بأن ميزان السياحة في تونس حقق فائض خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017 وذلك بسب الإيرادات المحققة من السياحة الوافدة كانت أكبر من النفقات السياحية

،وسجل الميزان السياحي أكبر فائض سنة 2010 بمقدار 2866 مليون دولار ولكن هذا الفائض بدأ في انخفاض ليسجل أدنى قيمة له سنة 2017 بمقدار 911مليون دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات السياحية في تونس بسبب تراجع حركة السياح الوافدين إلى تونس مما أثر سلبا على الميزان السياحي.

ثالثا:مساهمة السياحة في خلق فرص العمل(التشغيل)للفترة2010–2017: يلعب القطاع السياحي دورا هاما في امتصاص البطالة باعتباره من قطاعات الخدمات والذي يعتمد بصورة كبيرة على اليد العاملة ومدى كفاءتها وهذا كله كما ذكرنا سابقا ومنه نستنتج أنّ للقطاع السياحي أثر كبير في خلق فرص العمل للاقتصاد التونسي سواءً كانت عمّالة مباشرة أو غير مباشرة هذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(03–17):مساهمة القطاع السياحي في التوظيف في تونس للفترة(2010–2017):

الوحدة:آلاف

البيان / السنوات	عدد العمّال المباشرين	معدل التغير%	إجمالي عدد العمّال	معدل التغير%
2010	294.2	/	597.7	/
2011	227.0	-23.86	473.3	-20.81
2012	255.5	11.15	518.6	-44.42
2013	250.1	-2.11	505.6	-2.50
2014	268.3	7.27	534.8	5.77
2015	209.4	-21.95	437.8	-18.13
2016	210.2	0.38	440.2	0.54
2017	225.1	7.08	464.1	5.42

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة، https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A916:20.2019،/05/06يوم

بالاستعانة بالجدول رقم(03-13) نستنتج أن عدد عمال القطاع السياحي المباشرين في تونس عرف تذبذبا في الفترة الممتدة بين2010-2017 بين الإرتفاع و الإنخفاض،مما أثر هذا على إجمالي عدد العمال في القطاع السياحي وهذا نتيجة عدم توفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في هذا القطاع .

المبحث الثالث: مقارنة المساهمة الاقتصادية للسياحة بين الجزائر و تونس.

تبذل كل من الجزائر وتونس جهودا معتبرة للنهوض بالقطاع السياحي من أجل زيادة مراكز الاحتواء لكن النتائج تبقى دون المستوى العالمي خاصّة الجزائر لأنّها لا تستغل الإمكانيات الهائلة التي تزخز بها ومن خلال الدراسة الإحصائية السابقة لكل من الجزائر وتونس على التوالي حاولنا قدر الإمكان المقارنة بين الدولتين حيث أنّ الاقتصاد الجزائري يعتمد على البترول في صادراته بالدرجة الأولى ويعتبر العمود الفقري والأساسي في حين أنّ الاقتصاد التونسي اقتصاد خدماتي أي سياحي وسنتناول في هذا المبحث مقارنة بين أهم المؤشرات السياحية والآثار الاقتصادية والإيرادات السياحية.

المطلب الأوّل:المقارنة من حيث الإيرادات السياحية

تعبر الإيرادات السياحية عن كل ما تحققه الدولة من إيرادات السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي،وكوعاء ضريبي،إلى جانب ما يحققه الأفراد،شركات وطنية،مؤسسات عمومية والخاصة في مجال السياحة(فنادق،طيران،ملاحة...)وتتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل منها طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي للبلد المصدر للسياحة،وحجم الإمكانيات الطبيعية والمادية المتوفرة داخل هذا البلد.

أوّلا:الإيرادات السياحية في الجزائر

في الجزائر و بالنظر إلى مجموعة من الأسباب أبرزها إهمال القطاع السياحي و الاعتماد على الإيرادات الناتجة من قطاع المحروقات التنمية والظروف الأمنية التي مرت بها البلاد قبل عقدين من الزمن جعلت من أداء القطاع السياحي في الجزائر أداء ضعيف خاصة على مستوى الإيرادات السياحية الناتجة عنه وحسب وزراة السياحة والصناعات التقليدية بحسب الديوان الوطني للإحصاء بلغت عائدات القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017 كالتالي:

الجدول رقم(03-18)يبين تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017:

الوحدة:مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الإيرادات السياحية	معدل التغيّر%
2010	324	/
2011	300	-7.40
2012	295	-1.66
2013	326	10.50
2014	316	-3.06
2015	347	9.81
2016	246	-41.05
2017	172	-30.08

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة،

يوم2019/05/08:11.02A9 https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/ .

تشير إحصائيات الجدول أعلاه أن الإيرادات السياحية في الجزائر في انخفاض مستمر من سنة 2010إلى سنة 2012 بحيث انخفضت من 324 مليون دولار إلى 295 مليون دولار،لترتفع سنة 2013 إلى 326مليون دولار لكنها لم تدم وتنخفض سنة2014،لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة سنة2015حيث بلغت 347مليون دولار،لتعرف بعدها تراجع ملحوظ في سنتي 2016و2017 التي شهدت أدنى قيمة لها وهذا راجع إلى عزوف السياح الأجانب إلى الجزائر في السنوات الأخيرة.

ثانيا:الإيرادات السياحية في تونس:

بالرجوع إلى عدد السياح الوافدين إلى تونس الجدول رقم(03-10)يتضح جليا بأنّ هذا البلد قبلة سياحية مفضلة لدى الملايين من السّياح الأجانب،حيث استطاع على امتداد أكثر من أربعة **عقود من** الزمن أن يدعم مكانته في الأسواق المتوسطية والإفريقية ليصبح قطبا سياحيا في المنطقة.ومن الطبيعي أن

يكون لهذا التزايد في حركة السياحة الدولية إلى تونس انعكاسا إيجابيا على حجم الإيرادات السياحية المسجلة على مستوى هذا القطاع وهذا ما سنلاحظه من واقع بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم(03-19)يبيّن تطور الإيرادات السياحية في تونس خلال الفترة2010-2017

الوحدة:مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الإيرادات السياحية	معدل التغيّر%
2010	3477	/
2011	2529	-27.26
2012	2931	15.89
2013	2863	-2.32
2014	3042	6.25
2015	1869	-38.56
2016	1706	-8.72
2017	1782	4.45

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة،

https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A914:30.2019/05/10يوم

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ بأن الإيرادات السياحية في تونس عرفت انخفاضا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين 2010و2013 بحيث كانت تبلغ أقصى قيمة لها سنة2010التي بلغت 3477مليون دولار لتصل سنة 2013 ل2863مليون دولار،و ارتفعت سنة2014إلى 3042مليون دولار،لكنها في سنة2015شهدت تراجع ملحوظ بلغ 1173مليون دولار أي بمعدل تغير قدر ب38.56- وهذا راجع

إلى تراجع توافد السياح الأجانب خلال هذه السنة بسب الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد،التي أثرت على حجم الإيرادات السياحية واستمرار تراجعها في السنتين الأخيرتين.

ثالثا:المقارنة بين حجم الإيرادات السياحية في الجزائر و تونس للفترة الممتدة من 2010–2017

سنحاول من خلال هذا العنصر معرفة الفرق بين الإيرادات السياحية في الجزائر والإيرادات السياحية في تونس وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(03–20)المقارنة بين حجم الإيرادات في الجزائر و تونس

الوحدة:مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الجزائر	تونس
2010	324	3477
2011	300	2529
2012	295	2931
2013	326	2863
2014	316	3042
2015	347	1869
2016	246	1706
2017	172	1782

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات الجدول رقم (03–18)و(03–19).

الشكل رقم(03-01):المقارنة بين حجم الإيرادات في الجزائر وتونس

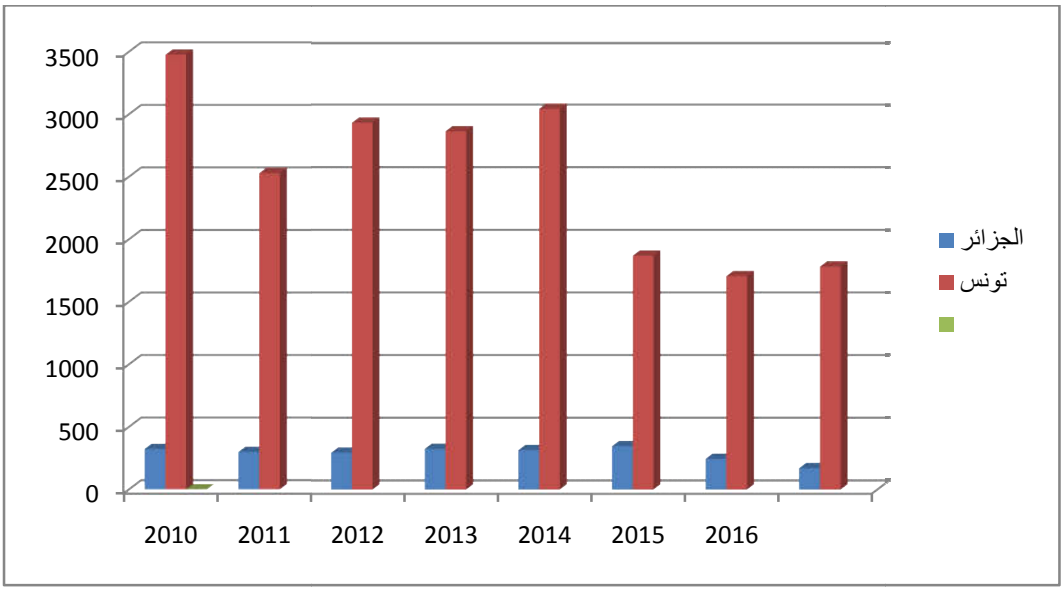

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم(03-18)

بالاعتماد على معطيات الجدول السابق ومن الشكل أعلاه الذي يوضح الإيرادات السياحية في كل من الجزائر وتونس نلاحظ أن الإيرادات التي تسجلها تونس بالعملة الصعبة أكبر بكثير من الإيرادات التي تسجلها السياحة في الجزائر وهذا يعود إلى تدفق السياح الوافدين في تونس أكبر من تدفق السياح في الجزائر الذي ينعكس على حجم الإيرادات السياحية .

المطلب الثاني:المقارنة من حيث بعض المؤشرات السياحية الأخرى

سنقوم من خلال هذا المطلب بمحاولة مقارنة الدور الذي تلعبه المؤشرات السياحية في كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد التونسي ويكون هذا من خلال مقارنة عدد الفنادق وعدد الأسرة وعدد السياح الوافدين والخارجين من وإلى البلد.

أوّلا:المقارنة من حيث عدد السياح الوافدين

الجدول رقم(03-21):مقارنة عدد السياح الوافدين بين الجزائر وتونس للفترة الممتدة من 2010-2017

البيان / السنوات	الجزائر	تونس
2010	2070496	7828075
2011	2394887	4781896
2012	2634056	5950464
2013	2732731	6268582
2014	2301373	7163437
2015	1825531	5359309
2016	2039444	5724021
2017	2450785	7052000

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم(03-04)و(03-12)

الشكل رقم(03-02):مقارنة عدد السياح الوافدين بين الجزائر وتونس للفترة الممتدة من 2010-2017

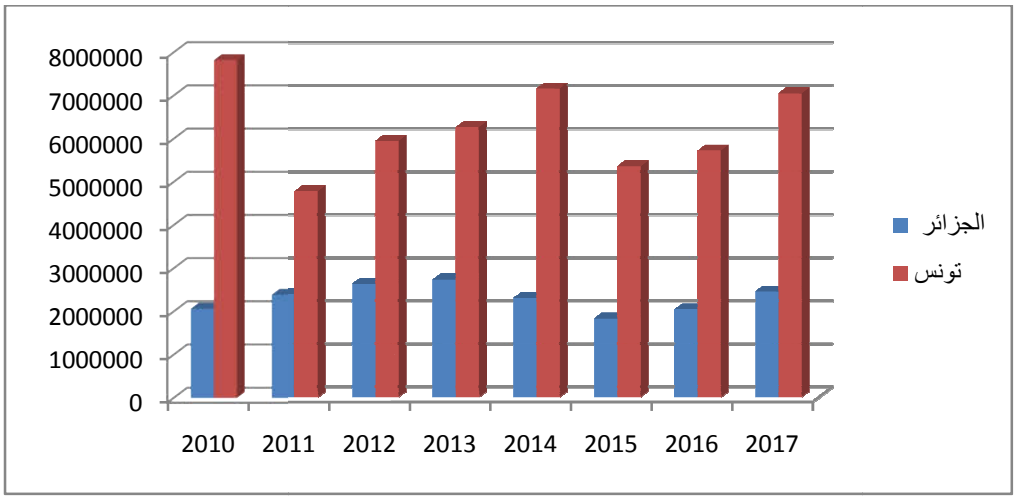

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول(03-21)

الملاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن تونس تتفوق على الجزائر في استقطاب عدد السياح الوافدين إليها طول فترة الدراسة الممتدة بين2010 و2017 إذ نلاحظ انخفاض عدد السياح في تونس سنتي 2011 و2015 وذلك بسبب المخاوف الأمنية التي عاشتها البلاد خلال هاتين السنتين ممّا أثر على توافد السياح ليرتفع العدد في السنوات الأخرى إلى 7052000،على عكس الجزائر التي عرفت في هذه الفترة بين التزايد والتناقص في عدد السياح لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2017 وعلى رغم هذا الارتفاع لكنّها لم تصل إلى المستوى المطلوب في جذب السياح مقارنة بتونس .

ثانيا:المقارنة من حيث عدد الفنادق

الجدول رقم(03–22)مقارنة عدد الفنادق بين الجزائر وتونس للفترة الممتدة من 2010–2017

البيان / السنوات	الجزائر	تونس
2010	1152	856
2011	1184	861
2012	1155	846
2013	1176	847
2014	1185	848
2015	1195	862
2016	1231	862
2017	1289	/

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم(03–06)و(03–14)

الشكل رقم(03-03):مقارنة عدد الفنادق بين الجزائر وتونس للفترة الممتدة من 2010-2017

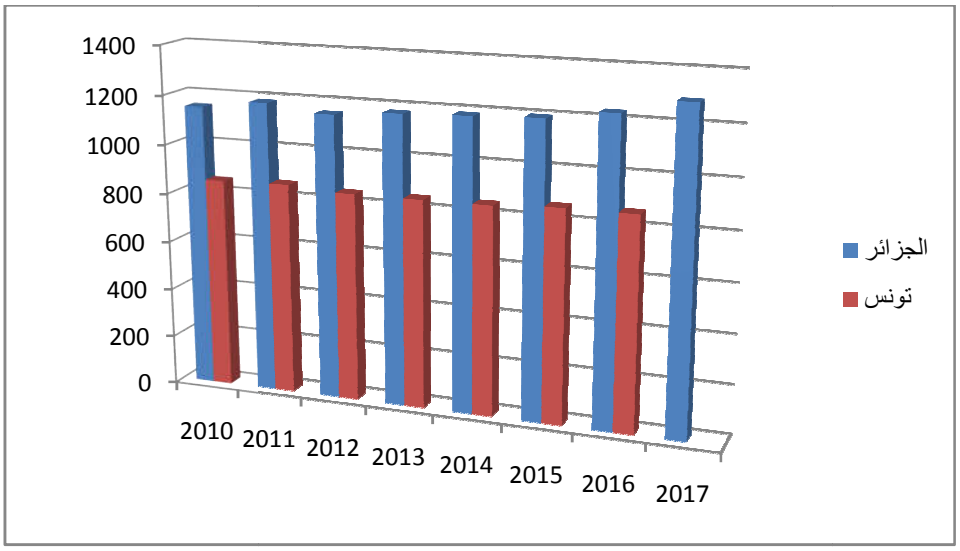

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول(03-21)

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أنّ الجزائر تمتلك عدد فنادق أكبر من تونس في كامل سنوات الدراسة،مع ملاحظة وجود تراجع وزيادة في عدد الفنادق خلال الفترة المدروسة حيث أنّ الجزائر تطوّر عدد الفنادق فيهاسنة2010إلى 2016 من 1152إلى 1231 فندق أي بنسبة تطوّر قدرت ب1.06%بينما عدد الفنادق في تونس تطور من 856إلى862 فندق أي بنسبة تغير بلغت 1%إلاّ أنّ الجزائر تبقى متفوّقة على تونس في عدد الفنادق وذلك نظرا لحجم مساحة الجزائر واحدة من أسباب تفوق الجزائر على تونس في عدد الفنادق ذات المساحة الصغيرة في عدد الفنادق.

المطلب الثالث:المقارنة من حيث الآثار الاقتصادية

سنحاول في هذا المطلب مقارنة الآثار الاقتصادية للسياحة في كل من الجزائر وتونس من خلال والناتج المحلي الخام إضافة رصيد الميزان السياحي وعدد المشتغلين في هذا القطاع.

أوّلا:المقارنة من خلال الناتج المحلي الخام

الجدول رقم(03-23):المقارنة من خلال نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام بين الجزائر وتونس للفترة الممتدة من2010-2017

البيان / السنوات	الجزائر	تونس
2010	6.3	4.12
2011	2.03	4.12
2012	2.9	4.78
2013	4.9	3.13
2014	5.02	5.33
2015	5	5.35
2016	4.7	6.56
2017	6.68	8

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (03-07)و(03-15)

الشكل رقم(03-04): المقارنة من خلال نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام بين الجزائر وتونس للفترة الممتدة من2010-2017

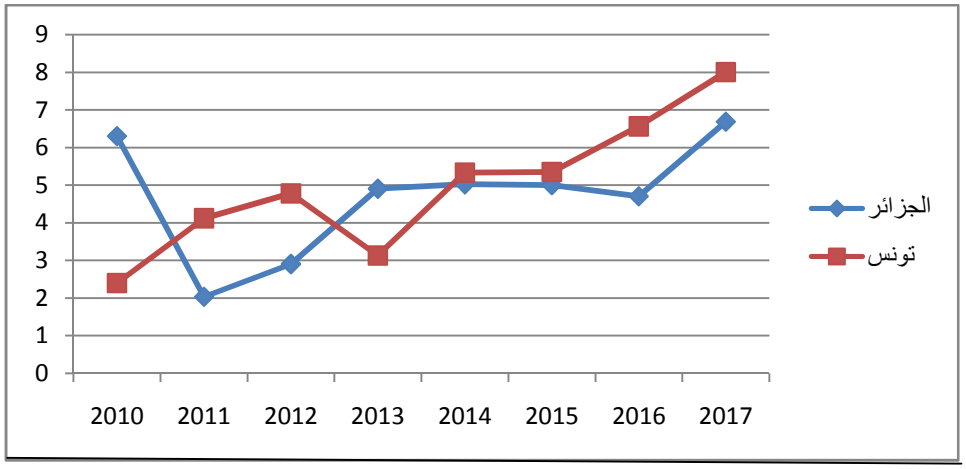

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(03-23)

من خلال الجدول والشكل السابق تبين أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام للجزائر قد ارتفع إلى نسبة 6.68 في سنة2017 و لكن بالرغم من هذا تبقى النسبة ضئيلة جدّا مقارنة بتونس فكانت نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي لها حوالي8%سنة 2017 فوجد انّه مرتفع مقارنة بالجزائر،ومن الواضح أنّ الإيرادات السياحية في تونس تساهم بشكل كبير في تمويل الإيرادات العامّة للدولة بالعلة الصعبة على اعتبار انّ تونس تفتقر إلى الثروة النفطية ومنه هذا القطاع الذي يعتبر مورد هام للاقتصاد في تونس وهذا واضح من خلال المجهودات المبذولة لتنميته على عكس الجزائر الذي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على قطاع المحروقات.

ثانيا: المقارنة من خلال رصيد الميزان السياحي للفترة الممتدة من 2010–20217

الجدول رقم(03–24):مقارنة رصيد الميزان السياحي بين الجزائر و تونس خلال الفترة الممتدة بين 2010–2017 **الوحدة:مليون دولار أمريكي.**

البيان / السنوات	الجزائر	تونس
2010	392-	2866
2011	295-	1851
2012	303-	2258
2013	205-	2095
2014	363-	2272
2015	415-	1102
2016	310-	879
2017	460-	911

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (03-08) و(03-16)

الشكل رقم(03-05):مقارنة رصيد الميزان السياحي بين الجزائر و تونس خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017

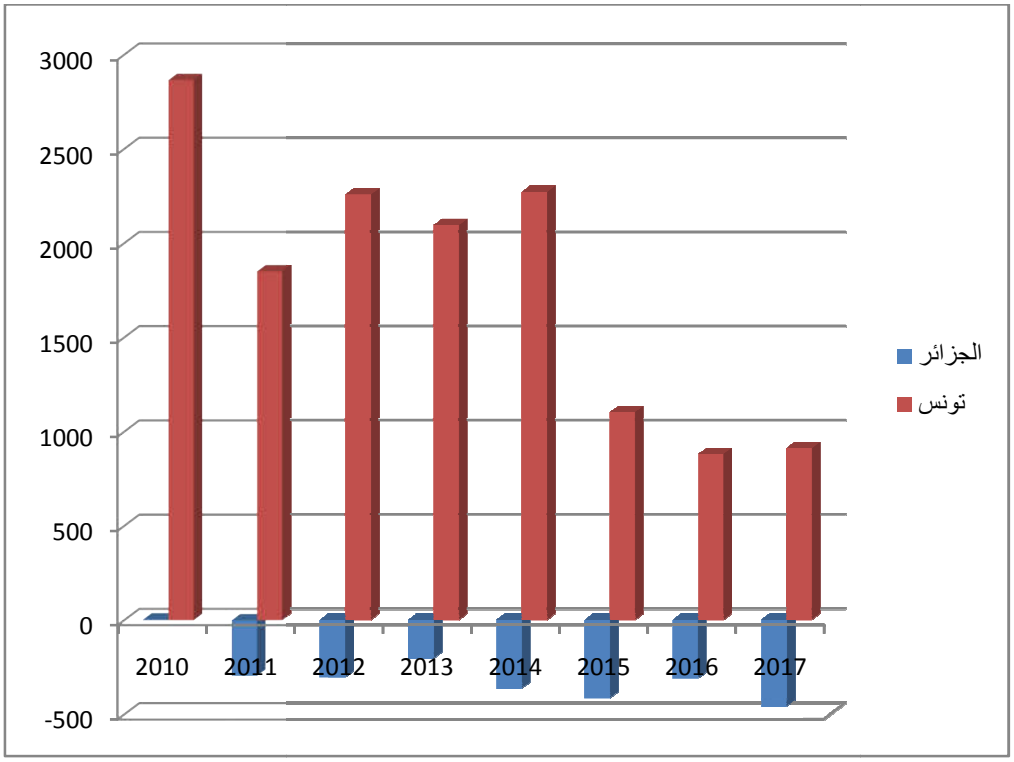

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-24)

بالاعتماد على إحصائيات الجدول السابق الذي يبين لنا مساهمة الإيرادات السياحية في ميزان المدفوعات في كل من الجزائر وتونس وهذا من خلال الأرصدة التي تحققها كل دولة، نلاحظ في الجزائر أن رصيد ميزان السياحة سجل عجزا مستمرا طيلة هذه الفترة 2010-2017 مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات ،على عكس تونس فالنتائج المحققة تشير إلى تسجيل فائض دائم في رصيد الميزان السياحي مما يعني ذلك المساهمة الإيجابية للإيرادات السياحية في ميزان المدفوعات وهذا يعود إلى قدرة العائدات السياحية على تغطية النفقات السياحية .

ثالثا:المقارنة من حيث التشغيل

الجدول رقم(03-21):مقارنة مساهمة السياحة في التشغيل بين الجزائر و تونس خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017

الوحدة:آلاف.

البيان / السنوات	الجزائر	تونس
2010	543.2	597.7
2011	542.9	473.3
2012	617.9	518.6
2013	678.3	505.6
2014	645.8	534.8
2015	682.9	437.8
2016	677.6	440.2
2017	678.7	464.1

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم(03-09)و(03-17)

الشكل رقم(03-06):مقارنة مساهمة السياحة في التشغيل بين الجزائر و تونس خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017

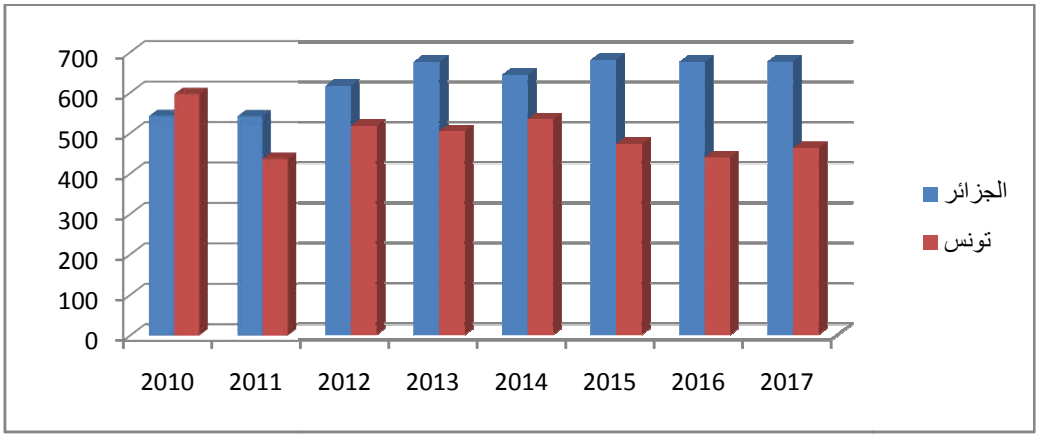

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول(03-21)

الملاحظ من الجدول والشكل السابقان اللذان يبيّنان لنا العدد الإجمالي لعدد العمال في قطاع السياحة في كل من الجزائر وتونس أن عدد العمال في الجزائر كان منخفضا ليبدأ بالارتفاع في السنوات الأخيرة على عكس تونس الذي كان مرتفعا لينخفض في السنوات الأخيرة،إلا أن بعد هذا الارتفاع والانخفاض يبقى عدد العمال في الجزائر أكبر من عدد العمال في تونس وهذا راجع إلى مناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة في الجزائر التي تعمل على خفض مستويات البطالة.

لكن مع الأخذ بعين الاعتبار مساحة البلد و حجم السكان في الجزائر مقارنة بتونس التي تتميز بقوّة عمل هائلة ومنه يتضح لنا أنّ الجزائر مساهمتها معتبرة من كل النواحي في القطاع السياحي لأنّ الجزائر بلد قارة وعدد سكانها كبير .

المبحث الرابع:آليات تنمية الإيرادات السياحية في الجزائر كخيار لدعم الإيرادات العامّة للدولة.

منذ سنوات بدأت الجزائر برفع رهان القطاع السياحي كأحد أهم القطاعات البديلة لقطاع المحروقات من أجل تحقيق تنمية اقتصادية لذلك نمّ وضع العديد من البرامج من أجل النهوض بالصناعة السياحية في الجزائر من بين هذه البرامج مخطط التهيئة السياحية آفاق2025،كما توجد آليات أخرى كفيلة لتنمية هذا القطاع وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأوّل:معوقات وتحديات تطوير قطاع السياحة في الجزائر

إن عملية التنمية السياحية في الجزائر تعيق طريقها مجموعة من المشاكل وجب معرفتها أولا للعمل على تذليلها أو حلها عن طريق مجموعة من التحديات قصد تنمية فعلية للسياحة وجعل مساهمة القطاع السياحي في الناتج الوطني تكون أكثر فعالية.

أوّلا:معوّقات ومشاكل تطوير السياحة في الجزائر

تتعدد مشاكل قطاع السياحة في الجزائر مما أدّى إلى تأخره نذكر أهمها فيما يلي:

1) **المشاكل الأمنية:** لا شك أن الظروف الأمنية للبلدان السياحية تلعب الدور الرئيس في التنمية السياحية إذ لا يمكن لبلد ما أن يكون محل استقطاب سياحي وفي نفس الوقت يعرف اضطرابات أمنية تعيق تحرك السياح داخله،و الجزائر عرفت في عشرية التسعينات ظروف أمنية جعلت القطاع السياحي يدفع الثمن.
2) **عدم اهتمام الحكومة بقطاع السياحة:** إلى عهد قريب لم تكن السياحة ضمن أولويات الدولة الجزائرية لأسباب موضوعية وغير موضوعية،فمن ناحية الموضوعية من الواجب إعطاء الأولوية لقطاعات الفلاحة والصحة والتعليم والسكن كونها ذات أهمية كبرى،غير أن ذلك لا يمنع من الاهتمام بتنمية السياحة لأنها تعود على القطاعات السابقة بالفائدة.
3) **نقص المرافق والمنشآت القاعدية للقطاع السياحي:** الاهتمام المتأخر بتنمية السياحة في الجزائر جعلها تعاني من نقص كبير في الهياكل القاعدية للسياحة لاسيما منها، ويتجلى ذلك في النقاط التالية:

- عدم وجود طرق سريعة تربط الجهات الأربع للجزائر ببعضها، ماعدا مشروع الطريق السيار شرق – غرب،فالطرق الأخرى ذات نوعية لا تمكن الجزائر من أن تكون قطب سياحي.
- نقص في وسائل الاتصال والمواصلات فالمطارات الجزائرية لا زالت لم تواكب التطور العالمي في هذا المجال وأسعار النقل الجوي لا تشجع على السياحة لا سيما السياحة الداخلية.
- افتقار تام لربط المواقع السياحية والأثرية ببعضها البعض بما يمكن السائح من زيارتها بسهولة التلوث الكبير الذي تعاني منه أغلب شواطئ الجزائر فضلا على الإهمال الذي تعرفه خلال فصل الاصطياف.[1]

4) **نقص وضعف طاقات الإيواء والفندقة:** طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة(عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء متآكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 92 ٪فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية).

5) **وكالات الأسفار**:غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز و الخدمات،خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم،غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة.[2]

6) **مشاكل أخرى:**

- الافتقار إلى إستراتجية واضحة المعالم حول السياحة وآفاق تطورها مما أدى إلى تدهور القطاع السياحي.
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز.
- ضعف الثقافة السياحية،مما أدى إلى تواضع الوعي السياحي وتخلف التوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى معظم المواطنين.

---

1)شريط حسين الامين،فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر،**مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**،جامعة المسيلة العدد14،2015،ص143-144.

2)سناء مكناسي،**الاستثمارات البديلة لقطاع المحروقات وسبل تنميتها(حالة السياحة في الجزائر)**،مذكرة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي،2016-2017،ص82.

- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة(عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح،قوانين التي تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي).[1]

المطلب الثاني:المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كأداة لتنمية القطاع السياحي2025

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية البرنامج الذي تم اعتماده من طرف الدولة الجزائرية لتطوير القطاع السياحي ويعتبر الإطار المرجعي والاستراتيجي الذي تتجسد من خلاله سياسة الدولة الجزائرية لتطوير القطاع والنهوض به من أجل الوصول إلى مصاف الدول المتطورة في هذا المجال،وتم إعداد هذا المخطط انطلاقا من عدة أبحاث ومشاركات وتحقيقات ودراسات واستشارات مع متعاملين وطنيين عموميين وخواص،ومن خلاله تعلن الدولة الجزائرية نظرتها للتنمية السياحية لمختلف الآفاق على المدى القصير 2008و المدى المتوسط 2015و المدى البعيد 2025 في إطار التنمية المستدامة من أجل جعل الجزائر بلدا سياحيا يرقى إلى مستوى المنافسة العالمية لاسيما المنافسة المفروضة عليه من طرف الدول المغاربية المجاورة وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريفه و أهدافه،مخططات(آليات)إنعاش السوق السياحية في الجزائر.[2]

أوّلا:تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT2025**الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025 وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها

1)يمينة مفاتيح،محمّد حمزة بن قرينة،واقع السياحة للفترة في الجزائر للفترة(1990-2014)،**مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية**،العدد 03،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،2017،ص173.

2)عويونان عبد القادر،السياحة في الجزائر:تحديات ورهانات في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية2025،**مجلة معارف مجلة علمية محكمة**،العدد12،2012،ص141.

في خدمة السياحة في الجزائري ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضروري لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.[1]

ثانيا:مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

تسعى الدولة من خلال هذا المخطط إلى تحقيق ثلاث محاور كبرى وهي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- تحقيق الفعالية الاقتصادية؛
- القيام بعملية الدعم الايكولوجي؛

وسيتم تجسيد هذه المحاور في إطار التنمية المستدامة وتشمل كل مناطق الوطن خلال العشرين سنة القادمة.كما يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى التطبيق الميداني والعلمي استنادا إلى عدّة برامج في شكل خطوط رئيسية والجدول التالي يوّضح ذلك[2]:

الجدول رقم(03-26):برامج مخطط التهيئة السياحية

المحور	الهدف	البرنامج
01	ضمان إقليم مستدام	ديمومة المورد المائي،التراث الثقافي والمحافظة على،محاربة التصحر والمحافظة على الأنظمة البيئية
02	ضمان جاذبية وتنافسية الإقليم	الانفتاح الدولي للأقاليم،التنمية المحلية،بناء الفضاءات الجديدة،بناء الأقطاب التنافسية والامتياز،عصرنة هياكل الأشغال العمومية.
03	تحقيق العدالة الإقليمية	استدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق مع التحديد الريفي وبناء سياسة المدينة.
04	خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي	فرملة التوسع نحو الساحل وبناء نظام حضري متسلسل ومفصل وإعادة الموقعة الصناعية والإدارية
05	ضمان حكم إقليمي راشد	يندرج هذا الخط التوجيهي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة 2025 وفق منطق الشراكة،بالإضافة إلى وظائف التحكم.

المصدر:التخطيط الاستراتيجي كآلية فعالة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة**SDAT** كنموذجا2025،مرجع سبق ذكره،ص333.

1)لحسين عبد القادر،إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي 2025 للهيئة السياحية لآفاق الآليات والبرامج، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، ،جامعة محمّد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج ،العدد02،2013،ص192.

2)براي نور الدين،التخطيط الاستراتيجي كآلية فعالة في تحقيق التنمية السياحية المستدامةSDAT كنموذجا2025،**مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، ،جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، العدد02،2018،ص332.

يتضح من خلال الجدول أنّ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يتكون من خمسة خطوط رئيسة،يندرج تحت كل خطّ توجيهي مجموعة من البرامج الجزئية تسعى هذه البرامج إلى تحقيق الهدف الرئيسي لكل خطّ توجيهي،إذ يهدف الخطّ التوجيهي الأوّل إلى تحقيق إقليم مستدام وذلك من خلال 05 برامج إقليمية، ويهدف الخطّ التوجيهي الرابع إلى خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي، وذلك من خلال برامج إقليمية أمّا الخطّ التوجيهي الثاني يعمل على ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم،وذلك من خلال برامج إقليمية كذلك،أمّا الخطّ التوجيهي الثالث فهدفه تحقيق العدالة الإقليمية من خلال برامج إقليمية و أخيرا الخطّ التوجيهي الخامس الذي يسعى إلى ضمان حكم إقليمي راشد،كمّا تشكل هذه الخطوط الخمسة الرئيسية التوّجهات الإستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.كما تستجيب للرهانات الكبرى لهذا المخطط.

ثالثا:الأهداف الإستراتيجية للمخطط(SDAT2025):

1) الأهداف العامّة:تتمثل في:

- توسع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى مثل:الصناعة التقليدية،النقل،الخدمات،الصناعة،التشغيل؛
- تحسين التوازنات الكلية:التشغيل،النّمو،الميزان التجاري والمالي والاستثمار؛
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛
- تثمين التراث الثقافي،التاريخي،كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامّة.فإنّ إستراتجية السياحة المتواصلة عليها احترام التنّوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر،بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصوّر الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية.

2) الأهداف المادية:للمرحلة2008-2015:يمكن تلخيص الأهداف المادية في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-27):خطّة الأعمال السياحية لآفاق 2015

السنة / البيان	2007	2015
عدد السياح	1.7مليون	5مليون
عدد الأسرّة	84.869يعاد تأهيلها	75000سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	%03
إيرادات(مليون دولار)	250	1500إلى2000
مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر:وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:برنامج الأعمال ذات الأولوية،2008،ص18.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ الجزائر تسعى إلى تحقيق 1.7مليون سائح في مقابل 84869سريرا،بالإضافة على المساهمة في الناتج المحلي الخام بنسبة 1.7 مقابل 250 مليون دولار للإيرادات،أمّا مناصب الشغل المتوقعة لسنة2007 فهي 200000منصب شغل مباشر وغير مباشر،وتكوين 51200مقعد بيداغوجي،أمّا خلال سنة 2015 فمن خلال مخططها تسعى بالتقريب إلى تحقيق ضعف ما حقق خلال سنة 2007.

3) الأهداف النقدية:من أجل تنفيذ خطّة الأعمال،والوصول إلى الأهداف المادية للمخطط التوجيهي،تحتاج الجزائر إلى ميزانية معتبرة،بحيث الاستثمار العمومي والخاص الضروري لإنجاز المشاريع السياحية بين (2008و2015) ب2.5مليار دولار ،على مدى سبعة سنوات أي 350 مليون دولار سنّويا،حيث عملت الجزائر من خلاله على وضع الاستراتجيات اللازمة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري وبيان الاستثمارات على المدى المتوسط2015 والبعيد 2025،ومن بين هذه الاستثمارات الواجب القيام بها هناك مشاريع جاري إنجازها ومنها ما هو في طريق الانجاز والجدول التالي يبيّن ذلك:

الجدول رقم(03-28):المشاريع التي شرع في إنجازها والتي في طريق الإنطلاق

الأقطاب	الفنادق	الأسّرة
القطب السياحي شمال شرق	86	5965
القطب السياحي شمال وسط	49	9295
القطب السياحي شمال غرب	85	10146
القطب السياحي شمال جنوب الواحات	26	2092
القطب السياحي جنوب غرب	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير طاسيلي	01	150
المجموع	**274**	**29386**

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية،2019،20:33/05/28

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انّ توزيع الفنادق 274 المرتقب إنجازها موزعة على الأقطاب السبعة،فالأقطاب الشمالية تحتل الصدارة ب220 فندق،بينما 54فندق موزعة على الأقطاب الجنوبية،ويرجع هذا التفاوت في التوزيع إلى النشاط الدائم الذي تشهده الأقطاب الشمالية طيلة السنة من سياحة الأعمال إلى السياحة الجبلية في فصل الشتاء والسياحة الشاطئية صيفا.ولو أنّ الجنوب أكثر استقطابا للسياح الأجانب إلاّ أنّ السياحة فيها فصيلة تنحصر في فصلي الشتاء والخريف ممّا قلّص نسبة الفنادق فيه،وفي إطار دفع عجلة التنمية السياحية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025،تمّ لتخطيط لإنجاز 20 قرية سياحية متميّزة وأرضيات مبرمجة مخصصة للتوّسع السياحي عير كامل الأقطاب.[1]

رابعا:تقييم حصيلة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حسب أهداف المرحلة الأولى(2008-2015)

سنحاول من خلال هذا رصد مدى التقدم أو التأخر في تحقيق الأهداف المسطرة للمرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حسب ما تضمنه مخطط العمل من أهداف على المدى المتوسط(2008-2015).

1) يحياوي خديجة،قراءة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق2025 ،**مجلة معارف مجلة علمية محكمة**، جامعة محمّد بوقرة- بومرداس العدد22 ، 2017،ص121،120،119.

1) حصيلة الإنجازات من حيث طاقات الإيواء

حسب مخطط العمل كان من المتوقع إنجاز 75000 سرير جديد من النوعية الجيدة مع نهاية 2015 أي مضاعفة عدد الأسرة ليصل إلى 159869 سرير بما فيها التي يعاد تأهيلها والمقدرة ب 84869 سرير بداية 2008 ، لكن الملاحظ أنّه إلى غاية نهاية 2014(حسب الإحصائيات المتوفرة) فإن عدد الأسرة التي تتوفر عليها الجزائر لم تتجاوز 99605 سرير، أي بزيادة قدرها % 17 فقط بما يعادل 14736 سرير إضافي خلال سبعة سنوات كاملة، وهي حصيلة ضعيفة جدا مقارنة بالطموحات، خاصة إذا علمنا مثلا أن المغرب تمكنت من إضافة 11290سنة 2016 مقارنة بسنة2015 أي خلال سنة واحدة فقط، أما وضعية المشاريع السياحية إلى غاية 2014 في الجزائر فكانت على النحو الموضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03–29):وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2014

	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة (مليار دينار)
عدد المشاريع في طور الإنجاز	385	54884	25526	190.34
مشاريع متوقفة	104	9123	3797	27.70
مشاريع غير منطلقة	296	33860	13006	93.84
مشاريع تم إنجازها	76	6377	2971	30.38
المجموع	**861**	**104224**	**45300**	**342.26**

المصدر:وزارة السياحة والصناعة التقليدية،إحصائيات السياحة لسنة2014،ص27.

نلاحظ من خلال الجدول أن العدد الإجمالي للمشاريع التي تم الموافقة عليها لإنجازها هو 861 مشروع لكن المشاريع التي تم الإنتهاء من إنجازها بالفعل هو 76مشروع فقط، بما يعادل 8.8% من إجمالي المشاريع، إذ أن تلك المشاريع المنجزة توفر 6377 سرير، أما عن باقي المشاريع فإن 34 % منها لم تنطلق فيها الأشغال بعد و12 %متوقفة، والنسبة المتبقية المتمثلة في % 44.71 فهي مشاريع في طور الإنجاز بمجموع 54884 سرير، فإذا لم تتوقف فيها الأشغال وتم إنجازها % 100 سوف نكون أمام نسبة إنجاز تقدر ب % 81 من الطاقة الإيوائية المبرمجة والمقدرة ب75000،إذا كانت من الصنف الجيد .لأن النسبة الأكبر من الطاقة الإيوائية التي تحوز ها الجزائر غير مصنفة وهي تقدر ب 52886 سرير أي بنسبة 53%، وهذا لا يرقى لجعل الجزائر وجهة تنافسية، إضافة إلى ذلك فإنه هناك تأخر في الإنتهاء من إعداد

المخططات التوجيهية للولايات إلى غاية 2014 هناك 26 مشروعا توجيهيا ولائيا في طور الدراسة، ولم يتم إنجاز سوى 15 مخطط بشكل مقبول، وبالتالي هناك تأخر كبير في تنفيذ المخطط التوجيهي على أرض الواقع ما أخر التقدم في بعث المشاريع المبرمجة.

2) تقييم مدى تطور عدد السياح الوافدين مع العدد المتوقع نهاية 2015

يعد تدفق السياح عاملا مهما لمعرفة مدى تقدم ونجاح الإستراتيجية السياحية في تحقيق الأهداف المسطرة، إذ أن زيادة عدد السياح يعكس النجاح في تسويق البلد كوجهة سياحية، أما بالنسبة لعدد السياح الوافدين إلى الجزائر فقد شهد زيادة معتبرة منذ سنة 2008 ، إذ تجاوز عدد السياح الوافدين التوقعات حين بلغ 2.7مليون سائح سنة 2013 إلا أن ذلك لم يستمر إذ تراجع العدد سنة 2015 إلى 1.7 مليون سائح وهو نفس العدد المسجل نهاية 2007.

الجدول رقم(03-30):عدد السّياح المحقق مقارنة بالمتوقع نهاية 2015.

	نهاية 2007	نهاية 2015	
		المتوقع	المحقق
عدد السياح	1700000	2500000	1701000

المصدر:وزارة تهيئة الإقليم،البيئة والسياحة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب2 ، المخطط الإستراتيجي :الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال ذات الأولوية،جانفي 2008،ص18.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك فشل في بلوغ العدد المتوقع للسياح الوافدين، إذ أن عدد السياح الوافدين سنة2007 هو نفسه المسجل2015 رغم أن الرقم قد تجاوز 2 مليون سائح خلال السنوات التي سبقت سنة 2015 إلا أن أغلبهم جزائريون مقيمون في الخارج، وهذا دليل على أننا لم نتقدم ولو خطوة لمدة ثمانية سنوات من حيث زيادة عدد السياح الوافدين، ما يعني أننا لم نستفيد من عدد السياح المتزايد على المستوى العالمي.

3) تقييم تطور الإيرادات السياحية للفترة (2008- 2015)مقارنة بالتوقعات

حسب ما جاء في أهداف المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية فقد كان من المتوقع تحقيق إيرادات سياحية تتراوح بين 1500 و 2000 مليون دولار أمريكي، إلا أن الواقع بعيدا جدا عن ذلك كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-31): مقارنة الإيرادات السياحية المتوقعة مع الإيرادات المحققة في نهاية سنة 2015

	نهاية 2007	نهاية 2015	
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	250	المتوقع 1500إلى 2000	المحقق 301

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم،البيئة والسياحة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب2 ، المخطط الإستراتيجي :الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال ذات الأولوية،جانفي 2008،ص18.

نلاحظ من الجدول أنه لا مجال لمقارنة الإيرادات المحققة مع ما كان متوقعا لنهاية سنة 2015 ، فالنتائج المحققة تبقى بعيدة جدا عن الطموحات والتوقعات، وإذا استمرت الإنجازات بنفس الوتيرة فإن أهداف المخطط لن تتحقق حتى بعد مرور سنوات أخرى.

4) درجة التقدم في الإنضمام لمخطط الجودة السياحية

إن الفشل في تحقيق الأهداف المسطرة المذكورة سابقا، مرتبط بالأساس بضعف جودة الخدمات السياحية في الجزائر، وعليه فإن انضمام المؤسسات السياحية بكل أشكالها إلى مخطط الجودة السياحية يعتبر من أهم رهانات تطور القطاع السياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق2025 .وفي هذا الإطار فقد انضمت العديد من المؤسسات والمشاريع لمخطط الجودة السياحية للإستفادة من المزايا التي يوفرها، ودعما لمسار تنمية السياحة الوطنية والارتقاء بها للمعايير العالمية، وهذا ما يتضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-32):عدد المؤسسات والمشاريع المنخرطة في مخطط الجودة السياحية نهاية 2014

السنة	نهاية 2014	
عدد المنخرطين في مخطط الجودة (عدد تراكمي)	348مؤسسة سياحية متمثلة في : -185 مؤسسة فندقية؛ -140 وكالة للسياحة والأسفار؛ -07 محطات حمّوية؛ -16 مطعم؛	10 مشاريع سياحية فرع :مشروع مؤسسات فندقية.

المصدر:وزارة السياحة والصناعة التقليدية إحصائيات لسنة 2014،ص21.

المطلب الثالث:آليات إنعاش القطاع السياحي في الجزائر:

تشكل هذه الركائز الطريق لإنعاش سريع ومستدام للنشاط السياحي والتي تدعم عودة الجزائر إلى الساحة الدولية للسياحة وحجز موقع إستراتيجي لها، ويدعو هذا المسعى اليوم وبقوة إلى إعادة الإعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة أن تلعبه ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة، وقد بدأ في العمل على تنفيذ هذه الآليات إبتدءا من سنة 2008 من أجل تفعيل التحول السياحي في الجزائر، والمتمثلة في:

-مخطط وجهة الجزائر؛

-الأقطاب السياحية السبعة للامتياز(الوجهات الناشئة للوجهة الجديدة للجزائر)؛

-مخطط النوعية السياحية؛

-الشراكة العمومية والخاصة؛

-مخطط التمويل؛

1) مخطط وجهة الجزائر: لقد أثرت الظروف الإقتصادية والسياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية السوداء على صورتها السياحية داخليا وخارجيا، وأصبحت نتيجة لذلك آخر المناطق التي يمكن التفكير في التوجه و السفر إليها للسياحة، ورغم زوال كل تلك المشاكل والكثير من موانع السياحة في الجزائر، إلا أنّها فشلت في إستقطاب السياح، بسبب عجزها عن تحسين صورتها،وعلى هذا الأساس إعتبرت الإستراتيجية الجديدة أن تغيير و ترقية هذه الصورة يمثل مسألة جوهرية لجعل الجزائر وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة و الإبتكار والنوعية، وهي في الأساس محاور مخطط وجهة الجزائر الذي يهدف إلى بناء صورة جديدة بالإعتماد على التسويق السياحي للمنتوجات الموجودة والتوجه نحو الإبتكار والإبداع.

وتكمن أهمية تقويم وجهة الجزائر بالإضافة إلى زيادة التدفق السياحي إليها في تعزيز فرص جلب الإستثمار السياحي للرفع من العرض السياحي وزيادة الهياكل السياحية والإمكانيات المتاحة التي يخطط لتعزيزها وفقا لآلية ثانية هي الأقطاب السياحية للإمتياز؛

2) الأقطاب السياحية للإمتياز:حددت هذه الأخيرة مخططا للتوسع السياحي عبر إنشاء وتعزيز مناطق سياحية من خلال ما يعرف بالقطب السياحي، الذي يشكل تركيبة من القرى السياحية للإمتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية،الأنشطة السياحية، في تعاون مع مشروع التنمية المحلية، كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق للتوسع السياحي.

وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سبعة أقطاب سياحية موزعة على مختلف مناطق الوطن، وهي:

أ. **القطب السياحي للإمتياز شمال –شرق**: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.

ب. **القطب السياحي للإمتياز شمال –وسط**:الجزائر،تيبازة ،عين الدفلى المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية؛

ت. **القطب السياحي للإمتياز شمال –غرب**:مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، غليزان معسكر، سيدي بلعباس؛

ث. **القطب السياحي للإمتياز جنوب –شرق**:الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛

ج. **القطب السياحي للإمتياز جنوب غرب**:توات قورارة، طريق القصور أدرار، تيميمون، بشار؛

ح. **القطب السياحي الجنوب الكبير طاسيلي** :ناجر إليزي؛

خ. **القطب السياحي الجنوب الكبير الأهقار**: تمنراست.

ويهدف المخطط من خلال هذه الأقطاب والقرى السياحية إلى زيادة التنوع السياحي بإعتبار أن كل قطب هو نوع من أنواع السياحة بحسب طبيعة المنطقة وتقديرات الطلب السياحي فيها، كالسياحة الصحراوية، الحموية و العلاجية، الساحلية...الخ، وهو ما يساهم في تسهيل الإنتشار السياحي وتعزيز فرص الإستثمار في القطاع، كما تعتبر كأداة للتعريف بالجزائر كوجهة سياحية تنافسية تتوفر على مختلف المرافق التي يمكنها تلبية مختلف الطلبات والأذواق.

3) **مخطط النوعية السياحية**:يرتبط ضمان جدب وإستمرارية التدفق السياحي سنويا بجودة ونوعية العرض السياحي، وقد بادرت الجزائر ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى تطوير نوعية المنتج السياحي المقدم بإطلاق ما يعرف بمخطط جودة السياحة، الذي يشمل كافة الأنشطة السياحية بإعتبار أن مفهوم الجودة يخص مختلف مستويات العرض السياحي، حيث يطبق على الإطعام، الفندقة، الدليل السياحي، وكالات السياحة والأسفار، الدواوين السياحية ومناطق العبور وغيرها[1].

وبناءا على ذلك يمكن لمخطط الجودة من الرفع من التنافسية السياحية داخليا وخارجيا، خاصة بإعتماد فكرة ومنح العلامة الوطنية" **جودة السياحة الجزائرية** "للمؤسسات المنظمة والمطبقة لشروط الجودة

1) زهير بوعكريف،**ترقية القطاع السياحي كمورد بديل للثروة النفطية من أجل تحقيق تنمية مستدامة**،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة يحي فارس–المدية،2017–2018،ص215،216،217.

وفقا للمخطط، إذ أن نجاحه يبقى مرهون بالدرجة الأولى بتكوين الموار د البشرية وتنميتها عبر مختلف مدارس ومراكز التكوين المتخصصة في مختلف الأنشطة السياحية، وإدراج تكنولوجيا الإعلام والإتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم؛

4) مخطط الشراكة العمومية(الخاصة) : لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن التحدث عن الشراكة العمومية –الخاصة عندما يعمل ويتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للإستجابة بأكثر فعالية للطلب السياحي الكلي،وعن طريق تقسيم الموارد، الأخطار والأرباح، وحين يلعب كل واحد دوره في عملية التنمية بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة.

وإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في تهيئة الإقليم وحماية المناظر و المساحات العامّة ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما أنّها تسهر على النظام العام والأمن وتدير المتاحف، السياحي، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمارات و الاستغلال السياحيين،تثمين وتسويق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفها وهنا يجب التأكيد على أنّه في حاجة إلى حركية كبيرة لمباشرة الإنتاج وتسويق الخدمات داخل البلدان الموفدة،كما يلزمه إطار تنظيمي مشجع وتشريع ضريبي متكيف مع طبيعة نشاطه.

وبغية الوصول إلى جعل وجهة الجزائر أكثر جاذبية وتنافسية، يجب على الأطراف المنخرطة في العمل السياحي(القطاعات الاقتصادية، الدولة، القطاع الخاص)العمل على توفير أسباب النجاح المتمثلة في:

–تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية (النظافة، المياه، الطاقة، تكنولوجيا، الإعلام و الإتصال)؛

–تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز و توفير الأمن السياحي؛

–تحسين النوعية بالتكوين و الابتكار المستمر؛

–الحفاظ وصيانة الثروة الطبيعية، و احترام الطاقة الإستعابية للمقاصد السياحية؛

إن هدف الدولة من هذه الآلية(مخطط الشراكة) هو جعل الوجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، ولبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالدولة إلى مصاف البلدان السياحية، حيث يجب العمل على إشراك كافة القطاعات والمؤسسات في عملية التنمية السياحية.

5) مخطط تمويل السياحية :يعتبر التمويل من أبرز المعوقات أمام العمل و الاستثمار السياحي، لكون السياحة تتطلب استثمارات كبيرة من جهة وهي ذات عائد بطيء من جهة أخرى، وهنا تبرز أهمية مخطط تمويل السياحة الذي جاء لتقليل الصعوبات في التمويل وتقدير المخاطر التمويلية لمرافقة ولحماية المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة على إتخاذ القرارات الاستثمارية وضمان استمرارية المشاريع السياحية، إضافة

إلى تشجيع الاستثمار السياحي عن طريق إعتماد الحوافز الضريبية والمالية وتسهيل وتكييف التمويل البنكي مع طبيعة النشاطات السياحية لجلب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب.

ومن خلال مخطط تمويل السياحة، تتمثل احتياجات المقاولين العموميين والخواص بصفة عامة بغض النظر عن مراحل تقدم مشاريعهم في خمسة مطالب أساسية هي:

-دراسة جادة وعميقة للمخاطر، خاصة الممكنة الحدوث بدرجة أكبر؛

-تمويل مخطط النوعية لأشغال إعادة التأهيل والتوسع واقتناء عتاد الاستغلال؛

-ضرورة التكوين وفق المناهج والتقنيات الحديثة؛

-تمويل التزويد بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، التسويق والترقية وهي أدوات مكلفة إذا ما أردنا أن نكون قادرين على المنافسة.

وهناك آليات أخرى كفيلة بترقية القطاع السياحي في الجزائر تتمثل في:

القطاع السياحي في الجزائر معرض إلى عراقيل وتحديات عديدة،لذلك تسعى الدولة لإيجاد سبل وآليات للنهوض بهذا القطاع ومن بينها نذكر:

- خلق تنمية سياحية مستدامة،مسؤولة ومنظمة.
- تكوين شراكة فعالة في التنمية مع كل الأطراف الداخلية من خلال التوفيق بين العائد و تنمية المجتمع المحلي وإشراك سكانه في منافع السياحة.
- ضمان أمن وسلامة السياح، وخلق انفتاح في المجتمع وتحرر للخدمات السياحية، دون المساس بالهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.
- اعتماد الواقعية و الترشيد في استخدام الموارد والإمكانات وعدم المبالغة في الطموحات، وذلك من خلال تطويع وتجديد وتطوير السياسات والخطط المتبعة.
- خلق خلية تواصل مباشرة بين مسؤولي القطاع السياحي سواء في الوزارة أو في المديريات المحلية والناشطين في القطاع السياحي عن طريق لغة حوار مباشر من خلال طرح المشاكل أولا ثم التجاوزات والتهاون الحاصل في القطاع السياحي بهدف وضع اليد على موضع الخلل، والمساعدة على العمل أكثر بهدف تحسين و تطوير القطاع بكل شفافية.
- التخطيط للسياحة بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وزيادة الوعي في المجتمع الجزائري بأهمية السياحة اقتصاديا وكيفية التعامل والاهتمام بالسائح وخدمته، وكذلك من أجل تعزيز الاندماج الوطني والتعريف بالقطر الجزائري على كل الأصعدة.

- الإسراع بتطوير مستوى الخدمات والوصول إلى الجودة العالمية من خلال تطوير مهارات الأفراد وقدرات الموارد البشرية للسياحة، فالجزائر تملك من اليد العاملة والقدرة على اكتساب المهارة لدى الأفراد ما يساهم في التعجيل بحدوث ذلك.
- الارتقاء بأساليب ووسائل الترويج والتسويق السياحي، بسبب الحاجة إلى تنويع المنتجات السياحية وتوسيعها.
- إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي و تطوير أكثر للوكالات السياحية و الأسفار عن طريق رفع مستوى التنسيق والتكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.
- تطوير المنتج السياحي وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال تحقيق تخطيط سياحي مستدام للموارد والإمكانيات السياحية والبيئية والطبيعية وحمايتها من السطو و الهدر والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية.
- الحفاظ على الموارد والأصول السياحية الحضارية التاريخية والموروث الثقافي، وصيانتها والحفاظ على جاذبيتها واستدامتها، و إشراك ومساعدة المجتمعات المحلية في المساهمة والاستفادة من التنمية السياحية.
- تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي بما يتوافق وزيادة أعداد السياح من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي للدولة[1].
- الأخذ في الحسبان حاجيات المواطنين فيما يخص العطل والترفيه والراحة بتثمين مختلف وجهات الجزائر.
- ضرورة استغلال كل طاقات الإيواء الموجودة.
- ضرورة تصميم منتوجات سياحية متلائمة مع خصوصية الطلب الداخلي.
- ضرورة إيجاد آليات لاقتراح منتوجات بأسعار مناسبة .
- ضرورة تعريف المواطنين بالأقطاب السياحية الجزائرية وفرص قضاء العطل بها.
- إعطاء اهتمام كبير للمورد البشري من خلال ضمان تكوين نوعي مطابق للمعايير الدولية.

1) كوثر جيلاني،واقع وتحديات تطوير القطاع السياحي في الجزائر فترة2005-2015،**الملتقى الدولي الثاني حول السياحة تحت عنوان تسويق السياحة في الجزائر بين الإمكانيات والتحديات**،جامعة باجي مختار-عنابة،يومي07و08 أكتوبر2016،ص13.

- السهر على الحفاظ على العقار السياحي كمورد غير متجدد ووضع ترتيبات لحماية وتثمين المناطق السياحة.ويجب في هذا الصدد السهر على حسين عوامل نجاح الاستثمار واختيار أفضل المشاريع بالسهر على عنصر التمركز للحفاظ على التراث الثقافي والثروات الطبيعية.[1]

1) العابد سميرة،صناعة السياحة في الجزائر:الواقع وسبل النهوض،**الملتقى الوطني حول فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر**،جامعة الحاج لخضر-باتنة،يومي19و20 نوفمبر2012،ص08،07.

خلاصة الفصل:

يسعى البلدين محل الدراسة لما يتمتعان به من مقوّمات سياحية طبيعية إلى تطوير قطاعيهما السياحي ومكانتهما في السوق العالمية،لما للقطاع السياحي من أهمية ودور في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي(إيرادات سياحية) وتنويع مصادر الدخل وزيادة مستويات التوظيف والتشغيل ورفع رصيد ميزان المدفوعات ونسبة الناتج المحلي الخام .

إلاّ أنّه بالرغم من تلك الإمكانيات والمقوّمات السياحية الهامّة التي تمتلكها الجزائر والتي يمكن أن تجعل منها بلدا سياحيا هامّا إلاّ أنّها مهمّشة وغير مستغلة بنسبة كبيرة مقارنة بدولة الجوار لها تونس التي حققت تقدما ملحوظا وجعلت منها عجلة لاقتصادها،وذلك نظرا لعدّة عراقيل وتحديات واجهت القطاع السياحي الجزائري تمثلت في غياب الإمكانيات المادية من طاقات إيواء ضعيفة ومتواضعة غير كفيلة بتلبية الطلب السياحي،إلى جانب ضعف البنية التحتية للسياحة ممّا جعل هذا القطاع مغيّبا بشكل ملحوظ،كون الجزائر تعتمد في اقتصادها على قطاع المحروقات،ووعيا منها بأهمية هذا القطاع في تحيق التقدم تسعى الجزائر إلى مواجهة العراقيل ووضع حدّ لها من خلال تبني برامج ومخططات إستراتجية سياحية تعمل على ترقية هذا القطاع.

الخاتمة

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث إشكالية تتمحور حول كيفية مساهمة القطاع السياحي في تطوير الإيرادات العامة للدولة و ما هي آليات لدعم هذه الإيرادات ،تبين لنا من هذه الدراسة أن السياحة في الوقت الراهن أصبحت من أهم القطاعات الرائدة التي تشكل خلق القيمة المضافة في الاقتصاد ككل من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الخام وتحسين ميزان المدفوعات وإتاحة فرص التشغيل ،وبهذا كانت وما تزال السياحة تشكل دورا مهما في رفد الميزانية العامة للدولة بالإيرادات وبالتالي تم عدها مصدرا ماليا وينبوعا لا ينضب في توفير الإيرادات للميزانية العامة للدولة عن طريق الرسوم المستوفاة من السياح عن الخدمات المقدمة لهم وتمول ميزانية الدولة عن طريق الضرائب المباشرة (سياح،منتجين)وغير مباشرة المفروضة على القطاع السياحي.

وسلطت هذه الدراسة الضوء على واقع السياحة في كل من الجزائر و تونس وعلى أهم التطورات التي طرأت على القطاع خلال الدراسة التي شملت الدولتين وقد أوضحت هذه الدراسة مدى مساهمة المقومات السياحية في تنمية قطاع السياحة لاسيما المقومات الطبيعة والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر وتونس إذا ما استغلت بكيفية جيدة، حيث تفطنت تونس الى أهمية هذه المقومات وانعكاساتها الايجابية على تنمية القطاع السياحي واستغلت الكم الهائل والمتنوع من إمكانياتها السياحية المتاحة لتطوير منتوجها السياحي وتنويعه مما انعكس إيجابا على ميزان مدفوعاتها و ناتجها المحلي زيادة وإيراداتها من العملة الصعبة واستطاعت ان تفرض نفسها في المنطقة العربية وفي السوق السياحية العالمية، بينما الجزائر بالرغم من الإمكانات الهائلة التي تتوفر عليها سواء الطبيعية، الصناعية والبشرية والتي تمكنها من أن تكون قبلة سياحية رائدة إلا أن هذا القطاع محل عدم اهتمام وإهمال مما يدل على أنه يعاني من عدة مشاكل حالت دون تطوّره وتحقيق المردودية التي كان يفترض أن يحققها، مما انعكس سلبا على ناتجها المحلي وميزان مدفوعاتها ،ولكن الدولة سعت للاهتمام بالسياحة في الوقت الراهن بإتباع استراتيجيات سياحية قصد ترقية وتنشيط هذا القطاع و إعطائه الأهمية التي يستحقها بجعله واحدا من القطاعات الاقتصادية التي يعول عليها في التوجه نحو تنويع مصادر النمو في الاقتصاد الوطني ودعم الإيرادات العامة.

اختبار صحة الفرضيات : حددنا في بداية هذه الدراسة ثلاث فرضيات واعتبرناها الأساسية في التحليل الذي نقوم به من أجل التوصل إلى الإجابة عن إشكالية البحث واقتراح الحلول المناسبة لها وينبغي في نهاية هذا البحث أن نقوم باختبار هذه الفرضيات للتأكد من صحتها أو نفيها:

الفرضية الأولى: يمكن للسياحة أن تشكل إحدى المصادر الأساسية لدخل الدولة في الوقت الراهن وقطاعا بديلا لقطاع المحروقات.

صحيحة حيث تبين من الدراسة أن السياحة تعتبر من بين أهم مصادر الدخل من خلال مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الخام وميزان المدفوعات عن طريق الموارد التي تحققها بالعملة الصعبة لهذا يمكن القول أن السياحة تشكل البديل الأفضل لقطاع المحروقات في الجزائر إذا تم استغلاله بشكل جيد.

الفرضية الثانية: تعتبر الإيرادات السياحية من بين الموارد المالية التي تعتمد عليها إيرادات الجزائر.

خاطئة حيث أكدت الدراسة المساهمة الضعيفة للإيرادات السياحية في الناتج المحلي وميزان المدفوعات في الإيرادات العامة، على عكس تونس التي تعتبر هذه الموارد الركيزة الأساسية لاقتصادها حيث في الجزائر يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي لاقتصادها وتحتل موارده الصدارة في اعتماد الدولة عليها .

الفرضية الثالثة: السياحة في الجزائر مهمشة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني تكاد تكون منعدمة .

صحيحة لأن الدراسة بينت المساهمة الضعيفة لقطاع السياحة في الناتج المحلي و السبب الرئيسي لضعف مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد راجع إلى عدم الاهتمام وتهميش هذا القطاع من طرف الدولة حيث تتوفر الجزائر على موارد طبيعية متنوعة ومتعددة يمكنها أن تجعل من هذا البلد وجهة سياحية هامة إلا أن هذه الموارد لم يتم تدعيمها ببنية تحتية وفوقية قوية خاصة بقطاع السياحة وبكل القطاعات الأخرى المرتبطة به.

نتائج الدراسة

بعد دراستنا لهذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية و التطبيقية و التي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

النتائج النظرية:

–السياحة كظاهرة إنسانية موجودة منذ أن وجد الإنسان فوق هذه المعمورة لكنها كنشاط اقتصادي تعتبر حديثة النشأة وازدهرت وبرزت بشكلها الحالي خلال القرن العشرين ولاسيما في النصف الأخير من منه بسبب تحسن المستوى المعيشي لبعض الشعوب.

– يعد النشاط السياحي موردا اقتصاديا هاما من العملة الصعبة من خلال تدفق السياح الأجانب والمواطنين المقيمين بالخارج إلى داخل الوطن لدوافع متعددة وبقائهم لمدة تزيد على 24 سا وتقل عن سنة دون ممارستهم لأعمال تجارية.

– الأهمية الاجتماعية للقطاع السياحي تكمن في القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل كبيرة.

–السياحة لم تصبح مجرد نشاط ترفيهي موجه لسد اوقات الفراغ بل صارت صناعة حقيقية قائمة بذاتها ولها وزنها في اقتصاديات الكثير من البلدان وفي الاقتصاد العالمي ويتجلى ذلك من خلال المؤشرات المتعلقة بالتدفقات السياحية والإيرادات المالية وحركة رؤوس الاموال والتشغيل والمساهمة في الناتج الوطني الخام وإنتاج القيمة المضافة والمساهمة في تفعيل القطاعات الاخرى.

النتائج التطبيقية:

– تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية هامة (شريط ساحلي،صحراء شاسعة،معالم تاريخية،وأثرية ...الخ)مما يجعلها وجهة سياحية مستقبلا.

– تتفوق تونس على الجزائر في حجم الأعداد السياحية وبالتالي انعكس ذلك على زيادة عدد الليالي والإيرادات السياحية في تونس مقارنةمعالجزائر.

– لا تزال الجزائر رغم ما تمتلكه من مقومات سياحية غير قادرة على جلب السياح وإقامة تنمية سياحية تجعلها من بين الدول السياحية أو على الأقل منافسة دول الجوار مثل تونس نتيجة وجود عدة عوائق وأسباب حالت دون تحقيق ذلك.

– ضعف مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري (الناتج المحلي الإجمالي،الإيرادات،...الخ)ويعود ذلك بالأساس إلى ضعفَ أداء هذا القطاع .

– تعتبر تونس أفضل من الجزائر في البنية التحتية المتعلقة بالنقل البرى وشبكات الطرق أو المتعلقة بالنية السياحية بينما تتفوق عليها الجزائر في المقومات الطبيعية.

– عجز الميزان السياحي الجزائري طول فترة الدراسة (2010-2017)نتيجة زيادة النفقات والذي كان السبب هو ازدياد السياحة العكسية بسب عدم وجود تحفيزات لتشجيع السياحة على عكس تونس والتي كان ميزانها موجب طول فترة الدراسة.

– تبحث الجزائر اليوم عن مختلف الطرق من أجل ترقية وتطوير قطاع السياحة والتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات وهذا من خلال وضع مخططات لتهيئة السياحية آفاق 2025 بهدف جعل الجزائر وجهة سياحية مهمة.

التوصيات:

من أجل مساهمة القطاع السياحي في تطوير الايرادات العامة وتحقيق فوائض مالية لخزينة الدولة بدل الاعتماد على قطاع المحروقات سوف نقوم بعرض بعض التوصيات :

- خفض الضرائب أو تأجيلها مؤقتا على القطاع السياحة؛
- العمل على إرساء آليات تسمح بجعل الجزائر وجهة سياحية؛
- تحسين الخدمات الفندقية وتأهيل المنشآت السياحية الوطنية؛
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية الرائدة في مجال السياحة؛
- وضع برامج إعلامية للتعريف بالسياحة في الجزائر؛
- تكثيف برامج التكوين في مجال الفندقة والاستقبال؛
- العمل على جعل قطاع السياحة قطاعا منتجا للثروة؛
- ضرورة الاعتماد على البحث العلمي في تطوير الاستثمارات السياحية؛
- ضرورة تنظيم ملتقيات وطنية ودولية لترقية السياحة في الجزائر؛
- إعادة تصنيف الفنادق السياحية؛

- العمل على إعادة تأهيل الهياكل السياحية قبل إنجاز مشاريع جديدة؛
- ضرورة السهر على انجاز الأقطاب السياحية للامتياز و القرى السياحية المقررة في هذا المخطط،باعتبارها الدعامة الأساسية والرهان الذي يجعل من الجزائر قطبا سياحيا و مقصدا للسياح من كل الاتجاهات و البلدان.

آفاق الدراسة

في الختام نشير إلى أن موضوع السياحة يطرح كثيرا من الاهتمامات التي تحتاج إلى دراسات كثيرة لتسليط الضوء عليها، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

-مساهمة القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني .

-القطاع السياحي كبديل لمرحلة ما بعد البترول حالة الجزائر .

قائمة المصادر و المراجع

المصادر والمراجع:

باللّغة العربية:

القرآن:

1. سورة التوبة،رقمها 09،مدنية،الآية "1-2".

الكتب:

2. إبراهيم خليل بوظاظو،الجغرافيا السياحية(تطبيقات على الوطن العربي)،الطبعة الأولى،دار الوراق للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2010.
3. أحمد عبد السميع علام،المالية العامّة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيقي،الطبعة الأولى،مكتبة الوفاء القانونية للنشر،الإسكندرية-مصر،2012.
4. أحمد فريد مصطفى وسمير مُحَّد السيد حسن،الاقتصاد المالي،بدون طبعة،شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية مصر-الإسكندرية،1989.
5. أحمد فنيدس،منازعات الضرائب المباشرة في الجزائر،الطبعة الأولى،دار الكتب المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر،2014.
6. أعاد حمود القيسي، المالية العامّة والتشريع الضريبي،بدون طبعة،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان-الأردن،2011.
7. أعمر يحياوي،مساهمة في دراسة المالية العامّة،بدون طبعة،دار هومه للنشر والتوزيع،بوزريعة-الجزائر2005.
8. بسام حجار وآخرون،دالة الإنتاج في القطاع السياحي(النظرية والتطبيق)،الطبعة الأولى،دار الأيام للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2015.
9. بن أعمارة منصور،الضرائب على الدخل الإجمالي، الطبعة الثانية، دار هومه للنشر والتوزيع،بوزريعة-الجزائر،2011.

10. جهاد سعيد خصاونة،علم المالية العامّة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،1999.
11. حامد عبد المجيد حر،المالية العامّة، بدون طبعة،دار الشباب الجامعية،الإسكندرية-مصر،2000.
12. حامد عبد المجيد حراز،مبادئ الاقتصاد العام،بدون طبعة،مركز الإسكندرية للكتاب للنشر،الإسكندرية-مصر،2011.
13. حسين مصطفى حسين،المالية العامّة،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،عنابة- الجزائر، 2001.
14. حميد بوزيدة،جباية المؤسسات،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون-الجزائر،2007.
15. خالد بن عبد الرحمن آل دغيم،الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية،الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2014.
16. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية،أسس المالية العامة، الطبعة الثانية،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان- الأردن،2005.
17. خلاصي رضا،النظام الجبائي الجزائري الحديث،الجزء الأوّل،الطبعة الثانية،دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،بوزريعة-الجزائر،2006.
18. خليف مصطفى غرايبية،السياحة البيئية، الطبعة الأولى،دار ناشري للنشر الإلكتروني ،عمان-الأردن،2016.
19. خليل مُحَمَّد سعد،مبادئ علم السياحة،الطبعة الأولى،دار الجنادرية للنشر والتوزيع،عمان – الأردن،2017.
20. رانيا محمود عمارة،المالية العامّة،الطبعة الأولى،مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع،الجيزة-مصر،2014.
21. زيد منير سلمان،الاقتصاد السياحي،الطبعة الأولى،دار الرّاية للنشر والتوزيع،عمّان- الأردن،2008.
22. زيد منير سلمان،السياحة في الوطن العربي،الطبعة الأولى،دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان-الأردن،2008.
23. زينب حسين عوض الله ،مبادئ المالية العامّة ،بدون الطبعة،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية -مصر،1998.

24. زينب حسين عوض الله،أساسيات المالية العامّة،بدون طبعة،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية- مصر2006.
25. سمير صلاح الدين حمدي،المالية العامّة،الطبعة الأولى،زين الحقوقية والأدبية للنشر،لبنان- بيروت،2015.
26. سوزي عدلي ناشد،الوجيز في المالية العامة،بدون الطبعة،الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع،الإسكندرية- مصر، 2000.
27. طلال مُحَمَّد علي الجحاوي،هيثم علي مُحَمَّد العنبكي،المحاسبة والتحاسب الضريبي،الطبعة الثانية،دار الكتب موزعون—ناشرون، كربلاء-العراق،2014.
28. طه أحمد عبيد،مشكلات التسويق السياحي(دراسة ميدانية)،بدون طبعة،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية- مصر،2010.
29. عادل فليح العلي،المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان- الأردن،2007.
30. عبد القادر إبراهيم أحمد،مبادئ الاقتصاد والمالية العامّة،بدون طبعة،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان- الأردن،2009.
31. عبد الكريم حافظ،الإدارة الفندقية و السياحية،الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان -الأردن 2010.
32. عبد المجيد قدي،دراسات في علم الضرائب،الطبعة الأولى،دار جرير للنشر والتوزيع،عمّان— الأردن،2011.
33. عبد الناصر نور وآخرون،الضرائب ومحاسبتها،الطبعة الأولى،دار ميسرة للنشر والتوزيع،عمّان- الأردن،2003.
34. علاء إبراهيم العسالي، السياحة في الوطن العربي،الطبعة الأولى،دار أمجد للنشر والتوزيع،2016.
35. علي زغدود،المالية العامّة،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون-الجزائر2005.
36. فتحي أحمد ذياب عواد،اقتصاديات المالية العامّة،الطبعة الأولى،دار الرضوان للنشروالتوزيع،2013.

37. فؤاد بن غضبان،الجغرافية السياحية،بدون طبعة،دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع،عمّان-الأردن،2014.

38. فؤاد بن غضبان،السياحة البيئية المستدامة(بين النظرية والتطبيق)،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2013.

39. ماهر عبد الخالق السيسي،مبادئ السياحة،الطبعة الثانية،مجموعة النيل العربية للنشر و التوزيع،القاهرة-مصر،2016.

40. ماهر عبد العزيز،صناعة السياحة،بدون طبعة،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان-الأردن، 2008.

41. محرزي مُحَّد عباس،اقتصاديات المالية العامّة،الطبعة الخامسة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2012.

42. مُحَّد الصغير بعلي،يسري أبو العلا،المالية العامّة،بدون الطبعة،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة-الجزائر،2003.

43. مُحَّد الهادي لعروق،أطلس العالم والجزائر،بدون طبعة،دار الهدى،عين مليلة،الجزائر،2002.

44. مُحَّد خصاونة ،المالية العامّة (النظرية والتطبيق)، بدون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان- الأردن، 2015.

45. مُحَّد سعيد فرهود،مبادئ المالية العامّة،الجزء الأوّل،بدون طبعة،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،حلب-سوريا،1979.

46. مُحَّد سلمان سلامة،الإدارة المالية العامّة،الطبعة الأولى،دار المعتز للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2015.

47. مُحَّد طاقة،هدى العزاوي،اقتصاديات المالية العامّة،الطبعة الأولى،دار ميسرة للنشر والتوزيع، عمّان-الأردن،2007.

48. مُحَّد عباس محرزي ،المدخل إلى الجباية ،دارITCIS للنشر والتوزيع،الجزائر،2010.

49. مُحَّد عباس محرزي،اقتصاديات الجباية والضرائب،الطبعة الثالثة،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،بوزريعة -الجزائر ،2007.

50. مُحَّد عبد المنعم محفز وأحمد فريد مصطفى،الاقتصاد الوضعي و الإسلامي بين النظرية والتطبيق،بدون طبعة،مؤسسة شباب الجامعة للنشر،الإسكندرية-مصر،1999.

51. مُحَمَّد مسعي،المحاسبة العمومية،الطبعة الأولى،دار الهدى للنشر والتوزيع،عين المسيلة-الجزائر،2003.

52. محمود حسن الوادي،مبادئ المالية العامّة،الطبعة الثانية،دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة،عمّان-الأردن،2010.

53. محمود كامل،السياحة الحديثة علما وتطبيقا،بدون طبعة،الهيئة المصرية العامّة للكتاب،الإسكندرية-مصر،1975.

54. مراد ناصر،فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون-الجزائر،2011.

55. مرزوق عايد القعيد وآخرون،مبادئ السياحة،الطبعة الأولى،دار إثراء للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2011.

56. مصطفى كافي وآخرون،مبادئ السياحة،الطبعة الأولى،دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2013.

57. مصطفى يوسف كافي و هبة كافي،جغرافية السياحة وإدارة المقاصد السياحية،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2016.

58. المهيرات بركات كامل،الأمن السياحي والتشريعات السياحية، الطبعة الأولى،دار الفكر للنشر والتوزيع،عمّان-الأردن،2009.

59. نجم الدين حسن صوفي عبد القادر،السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي،الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت-لبنان،2015.

60. هباس رجاء الحربي،التسويق السياحي في المنشآت السياحية،الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،2012.

61. يلس شاوش بشير،المالية العامّة المبادئ العامّة وتطبيقاتها في القانون الجزائري،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون-الجزائر،2013.

المذكرات والأطروحات:

62. برنجي أيمن،الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس2008-2009.

63. تريكي العربي،واقع الإستثمار السياحي(دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03-الجزائر،2012-2013.

64. تقي الدين قادري، النشاط البدني الترويحي ودوره في تطوير السياحة الرياضية بالجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد التربية البدنية والرياضية بسيدي عبد الله، الجزائر2011-2012.

65. حميدة بوعموشة،دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،2011-2012.

66. دحمان عبد القادر،دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03، الجزائر،2013-2014.

67. دماد نوال،الإستراتيجية الترويجية وإسهاماتها في تسويق السياحة الداخلية،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة دالي إبراهيم،الجزائر،2009-2010 .

68. زهير بوعكريف،ترقية القطاع السياحي كمورد بديل للثروة النفطية من أجل تحقيق تنمية مستدامة،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة يحي فارس-المدية،2017-2018.

69. زياني غوتي بومدين،مكانة السياحة في ظلّ المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة،مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03-الجزائر،2000.

70. سعيد صفي الدين الطيب،مقومات التنمية السياحية في ليبيا(دراسة في الجغرافية السياحية)،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب قسم الجغرافيا،القاهرة-مصر،2001.

71. سماعيني نسيبة،دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة بلقايد،وهران،2014.

72. سناء مكناسي،الاستثمارات البديلة لقطاع المحروقات وسبل تنميتها(حالة السياحة في الجزائر)،مذكرة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي،2016-2017.

73. الشاهد إلياس،التسويق السياحي في الجزائر(دراسة نظرية وميدانية)،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون،تيارت، 2012-2013.

74. صليحة عيشي،الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس والمغرب،مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة باتنة،2004-2005.

75. عميش سميرة،دور إستراتجية الترويج والتكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة (1995-2015)،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف، 2014-2015.

76. عوينان عبد القادر،السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات2000-2025في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية - SDAT2025-،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 03-الجزائر، 2012-2013

77. قعيد لطيفة،السياحة الخضراء كآلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة(دراسة حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013-2014.

78. كواش خالد،أهمية السياحة في ظّل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03-الجزائر،2003-2004.

79. لحسن دردودي،سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامّة للدولة،أطروحة دكتوراه،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مُحَّد خيضر-بسكرة،2013-2014.

80. مساوي مباركة، الخدمات السياحية والفندقية وتأثيرها على سلوك المستهلك، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان2011-2012

81. مفاتيح يمينة،أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية(حالة إقليمي الهقار بالجزائر ودوز بتونس)،مذكرة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،2017-2018.

82. نصر حميداتو،النشاط السياحي وأثره على النّمو الاقتصادي ،مذكرة ماستر أكاديمي،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة حمه لخضر،الوادي،2014-2015.

83. وزاني مُحَّد،السياحة المستدامة واقعها وتحديها بالنسبة للجزائر"دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،2010-2011.

المقالات العلمية:

84. إسماعيل علي الدباغ،نوفل عبد،العلاقة بين العرض والطلب السياحي في محافظة النجف وإمكانية تنشيط السياحة الدينية فيها،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد72.2008.

85. إسماعيل علي الدباغ،نوفل عبد،العلاقة بين العرض والطلب السياحي في محافظة النجف وإمكانية تنشيط السياحة الدينية فيها،مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد72،المستنصرية- العراق ،2008.

86. براي نور الدين،التخطيط الاستراتيجي كآلية فعالة في تحقيق التنمية السياحية المستدامةSDAT كنمودجا2025،مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي العدد2018،02.

87. بن ديب عبد الرشيد،دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية ومحاولة معالجة نقائصه في الجزائر،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،جامعة الجزائر03،العدد21، 2010.

88. بوشيخي عائشة،قراءة في تقدير الإيرادات والنفقات العامّة عبر القوانين المالية السنّوية والتكميلية،المجلة الجزائرية للمالية العامّة،الجزائر،العدد.2011.01.

89. خالد كواش،مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،الجزائر،العدد01،2004

90. شريط حسين الأمين،فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة المسيلة ،العدد،14.2015.

91. صحراوي مُحَّد تاج الدين،السبتي وسيلة،السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،العدد02. 2017.

92. عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي،متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري،المجلة الجزائرية للتنمية،الجزائر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد،04.2017.

93. عبد الله العجلوني،عبد الهادي العجلوني،مقوّمات الجذب السياحي-حالة المملكة العربية السعودية،مجلة جامعة النّجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)،كلية الآداب،جامعة حائل-السعودية،العدد12. 2017.

94. عرقوب نبيلة،بوشة مُحَّد،التنمية السياحية في الجزائر وسبل تطورها،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد،02.2016.

95. عوينان عبد القادر،السياحة في الجزائر:تحديات ورهانات في ظل المخطط الوطني للتهيئةالسياحية2025،مجلة معارف مجلة علمية محكمة،العدد12،2012.

96. فراح رشيد، بودلة يوسف،دور التسويق السياحي في دعم التنمية والحد من أزمات القطاع السياحي،العدد الثاني عشر،سنة2012، أبحاث إدارية واقتصادية،العدد الثاني عشر ديسمبر 2012.

97. فراح رشيد، بودلة يوسف،دور التسويق السياحي في دعم التنمية والحد من أزمات القطاع السياحي،سنة2012، أبحاث إدارية واقتصادية،العدد 12، ديسمبر .2012

98. قويدر معيزي،السياحة في الجزائر واقع وآفاق(إشارة حالة البليدة)،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،العدد 02،2007.

99. كمال مُحَّد جاسم الصافي،السياحة الصحراوية في محافظة الأنبار،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية،العدد 02،جامعة الأنبار،السعودية،جوان2012.

100. لحسين عبد القادر،إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي 2025 للهيئة السياحية لآفاق الآليات والبرامج، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ،جامعة مُحَّد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج العدد2013،02.

101. هاني نوال،تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية،مجلة الباحث،جامعة مُحَّد خيضر،بسكرة،الجزائر،العدد13، 2013.

102. الهذبة مناجلية، الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر،مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية،العدد 16 عنابة، الجزائر،2005.

103. يحياوي خديجة،قراءة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق2025 ،مجلة معارف مجلة علمية محكمة، ،جامعة مُحَّد بوقرة- بومرداس، العدد22،2017.

104. يمينة مفاتيح،مُحَّد حمزة بن قرينة،واقع السياحة للفترة في الجزائر للفترة(1990-2014)،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية،العدد 03،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،2017.

المؤتمرات والملتقيات:

105. أسعد الراوي أبو رمّان،تنشيط السياحية المحلية في إطار واقع المنتج التراثي الأردني،ورقة بحثية مقدمة إلى معرض ومؤتمر السياحة الوراثية،جامعة الشرق الأوسط،عمّان-الأردن،23-25 ماي 2010.

106. بوفليح نبيل،تقرورت مُحَمَّد،دراسة مق ارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا،حالة الجزائر تونس المغرب،الملتقى الوطني الأول حول :السياحة في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية، بالمركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة يومي11 و12 ماي2010.

107. الحوري مثنى طه،تطوير وإنماء سياحة البيئة والموارد الطبيعية إحدى مرتكزات إستراتيجية السياحة المستدامة،المؤتمر العلمي الرابع حول "الريادة و الإبداع" إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة،جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم المالية، الأردن، 15-16 مارس 2005.

108. خنفري خيضر،واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء إحصائيات وطنية،مداخلة تدخل ضمن الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر،بسكرة،2018.

109. ساعد غنية،إمكانيات السياحة في الجزائر ومعوقاتها،مداخلة مقدمة حول القطاع للمشاركة في الملتقى الوطني الرابع الخاص ودوره في تنمية السياحة،جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، يوم 27 2015/03/28.

110. العابد سميرة،صناعة السياحة في الجزائر:الواقع وسبل النهوض،الملتقى الوطني حول فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر،جامعة الحاج لخضر-باتنة،يومي19و20 نوفمبر2012.

111. فاسي فاطمة الزهراء،شرفاوي عائشة،استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر آفاق 2025،ملتقى القطاع الخاص و فرص الاستثمار السياحي في الجزائر،البويرة،يومي 27-28سبتمبر2015.

112. فاطمة الزهراء مهديد،علي با يزيد،مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، جامعة أوكلي محند أولحاج، البويرة، 27-28سبتمبر2015.

113. كواش خالد،بن قمجة زهرة،القطاع السياحي الجزائري من منظور التنمية المستدامة،الملتقى الوطني الرابع حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة،جامعة أوكلي محند أولحاج،البويرة،27 - 28سبتمبر2015.

114. كوثر جيلاني،واقع وتحديات تطوير القطاع السياحي في الجزائر فترة2005-2015،الملتقى الدولي الثاني حول السياحة تحت عنوان تسويق السياحة في الجزائر بين الإمكانيات والتحديات،جامعة باجي مختار-عنابة،يومي07و08 أكتوبر2016.

115. يسرى دعبس،السياحة والمجتمع،دراسات وبحوث في أثروبولوجيا السياحة،الملتقى المصري للإبداع والتنمية،الإسكندرية،مصر،2009.

116. يسرى دعبس،العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة والنامية،سلسلة الدراسات السياحية والمتحفية،الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية-مصر،2002.

القواميس:

117. الفيروز آبادي،قاموس المحيط،الطبعة الأولى،درا إحياء التراث العربي،بيروت-لبنان،1417هـ.

القوانين:

118. قانون رقم21/90في 1990/09/2،المتعلق بالمحاسبة العمومية،العدد33،المادة16،ص1133.

119. المادة 20 من الدستور،المعدل في 06 مارس 2016.

المطبوعات والمحاضرات:

120. دغمان زوبير،مطبوعات محاضرات في مقياس المالية العامّة،مطبوعة مقدمّة لطلبة السنّة الثانية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مُحَمَّد الشريف مساعدية،-سوق أهراس،2017

121. العربي مجيدي،محاضرات المالية العامّة الإسلامية،الجزء الأوّل، موّجهة لطلبة السنة الثانية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة مُحَمَّد بوضياف-المسيلة، 2018.

122. مُحَمَّد خالد المهايني،محاضرات في المالية العامّة،بدون طبعة،المعهد الوطني للإدارة العامّة،2013.

المواقع الإلكترونية:

123. السياحة باللّغات الأجنبية،ويكيبيديا الموسوعة الحرة،www.wikipedia.org/wki،يوم 2018/10/18، 10:48.

124. مُحَمَّد عرب الموسمي،السياحة مقوماتها،مؤسسة النور للثقافة و الإعلام،رابط التحميل: http://www.alnoor.se/article.aspid=8240، تاريخ التحميل 2019،14:07/02/20.

125. وزارة الثقافة الجزائرية ،المهرجانات الدولية والوطنية،https://www.m-culture.gov.dz،2019/04/02.9:14.

126. الديوان الوطني للإحصاء،تقديرات السكان في الجزائر، http://www.ons.dz/2019/04/12،على15:58.

127. الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية،جدول القيادة إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية سنوات مختلفة،https://www.mta.gov.dz/?page_id=7261&lang=arيوم2019/04/10.10:20.

128. وزارة الصناعة والمناجم (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)،أنواع النقل في الجزائر،http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transpo2019/04/13على17:15

129. الإذاعة الجزائرية، اتصالات الجزائر،http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180131/132517.html04/18 /2019على11:00.

130. وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية،جدول القيادة إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية سنوات مختلفة،https://www.mta.gov.dz/?page_id=7261&lang=ar10:22.2019/04/03

131. الموقع الإلكتروني أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة، https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A9يوم2019/04/03. 15:34

132. الموقع الإلكتروني أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة،https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A9يوم2019/04/14 16:02.

133. الموقع الإلكتروني أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة،https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A9يوم2019/04/14 15:34.

134. ويكيبيديا،جغرافيا تونس،https://ar.wikipedia.org/wiki2019/18/04 على10:10،

135. المعهد الوطني للإحصاء،تقديرات سكان تونس،http://www.ins.tn/ar/themes/population20/04/2019على 15:22،

136. موقع موضوع،معلومات عن تونس، https://mawdoo3.com2019/04/20،على16:26

137. مدينة العلوم،المحميات في تونس، http://www.cst.rnu.tn/ar/article/المحميات-في-تونس-التصرف-في-المخاطر-الناتجة-عن-الكوارث-الطبيعية-وسوء-تصرف-الإنسان-835 2019/04/23على10:05

138. الاستشفاء بالمياه المعدنية في تونس http://www.hydrotherapie.tn/ar 2019/04/23 على 10:54

139. ويكيبيديا الموسوعةالحرة،جغرافيا تونس،https://ar.wikipedia.org/wiki 2019 17:02/04/20.

140. وزارة الشؤون الثقافية التونسية، المهرجانات،https://www.culture.gov.tn// 16:01.2019/04/24/.

141. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الصناعة التقليدية،16:20.2019/04/24، http://www.tourisme.gov.tn

142. وزارة التجهيز و الاسكان والتهيئة الترابية،**البنية الطرقية**، http://www.mehat.gov.tn/index.php?id=158،2019،04،26على،12:58

وزارة السياحة والصناعة التقليدية التونسيةhttp://www.tourisme.gov.tn/ar/tourisme-en-chiffres/statistiques.html يوم2019/05/02 على11:07

143. المعهد الوطني للإحصاء التونسي http://beta.ins.tn/ar/themes/tourisme#sub-401 يوم2019/05/03 على19:11

144. **وزارة السياحة والصناعة التقليدية التونسية**http://www.tourisme.gov.tn/ar/tourisme-en-chiffres/statistiques.html يوم2019/05/03 على13:22

145. أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة،https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A9 يوم10:11.2019/05/05

146. أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة،https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A9 يوم10:02.2019،/05/07

147. أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة،https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A9 يوم16:20.2019،/05/06

148. أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة،https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A9يوم11:02.2019/05/08

149. أطلس بيانات العالم،العمّال في الجزائر لسنوات مختلفة،https://ar.knoema.com/atlas/1/topics/A9 يوم14:30.2019/05/10

150. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:برنامج الأعمال ذات الأولوية،2008.

151. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية،20:33/05/28،2019.

152. منتدى الأوراس القانوني،مفهوم الدومين،www.siencesjuridiques.ahlamontada.net يوم 2019/03/02، على 07:42.

المراجع بالّغة الأجنبية:

153. Dictionnaire Larousse, librairie française, France.

154. Ministère de la culture et du Tourisme,Rapport statistique sur le tourisme en Algérie, 1986

155. Alain Mesphier ,Pierre Bloc-Duraffour, Tourisme dans le monde,6ème Edition ,Bréal Paris,2005.

156. Pierre Py, Le Tourisme un Phénomène Economique,les études de la documentation française,2003

الملاحق

الملحق رقم01:الموقع الجغرافي للجزائر وتونس

المصدر:https://www.google.fr/search?q=خريطة+الموقع+الجغرافي+للجزائر وتونس

الملحق رقم02:الحظائر والمحميات الطبيعية في الجزائر وتونس

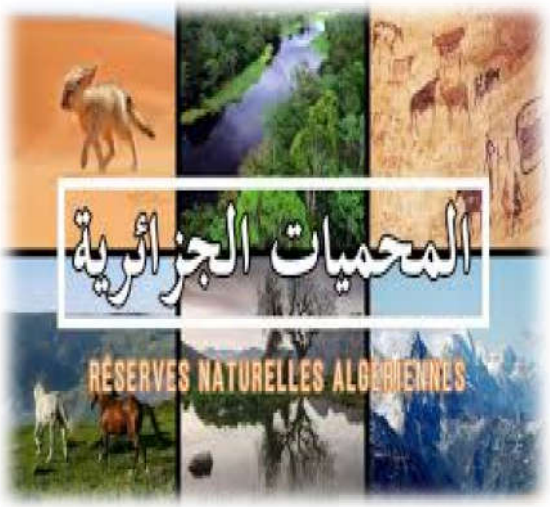

المصدر:https://www.google.fr/search?q=الحظائر+والمحميات+في+الجزار+وتونس

الملحق رقم03:الحمامات المعدنية في الجزائر

المصدر:https://www.google.fr/search?q=الحمامات+المعدنية+في+الجزائر&

الملحق رقم04:المناطق السياحية في الجزائر

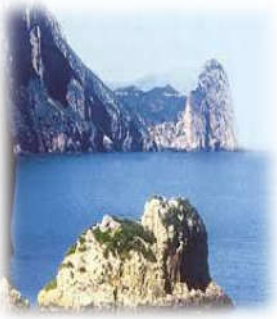

مناطق صحراوية **مناطق ساحلية** **مناطق جبلية**

المصدر:المناطق+السياحية+في+الجزائرhttps://www.google.fr/search?client=opera&q

الملحق رقم05:الأماكن التاريخية والحضارية

القصبة **قلعة بني حمّاد** **تيمقاد**

الملحق رقم 06:المتاحف في الجزائر

المصدر:https://www.google.fr/search?q=متحف+المجاهد+في+الجزائر

الملحق رقم 07:الصناعة التقليدية في الجزائر

المصدر:https://www.google.fr/search?q=الصناعة+التقليدية+في+الجزائر

الملحق رقم 08:الحمامات المعدنية في تونس

المصدر:https://www.google.fr/search?q=الحمامات+المعدنية+في+تونس&

الملحق رقم 09:المناطق السياحية في تونس

المصدر: https://www.google.fr/search?q=مناطق+تونس+الساحلية&

الملحق رقم 10:الأماكن التاريخية والحضارية في تونس

المصدر: https://www.google.fr/search?q=تونس+العاصمة+اثار

الملحق رقم 11: المتاحف في تونس

المصدر: https://www.google.fr/search?q=المتاحف+في+تونس&

الملحق12:الصناعات التقليدية في تونس

المصدر:https://www.google.fr/search?q=الصناعة+التقليدية+في+تونس

الملحق رقم 13:الإيرادات السياحية في كل من الجزائر وتونس

المصدر:أطلس بيانات العالم مرجع سبق ذكره

الملحق 14:التشغيل في كل من الجزائر وتونس

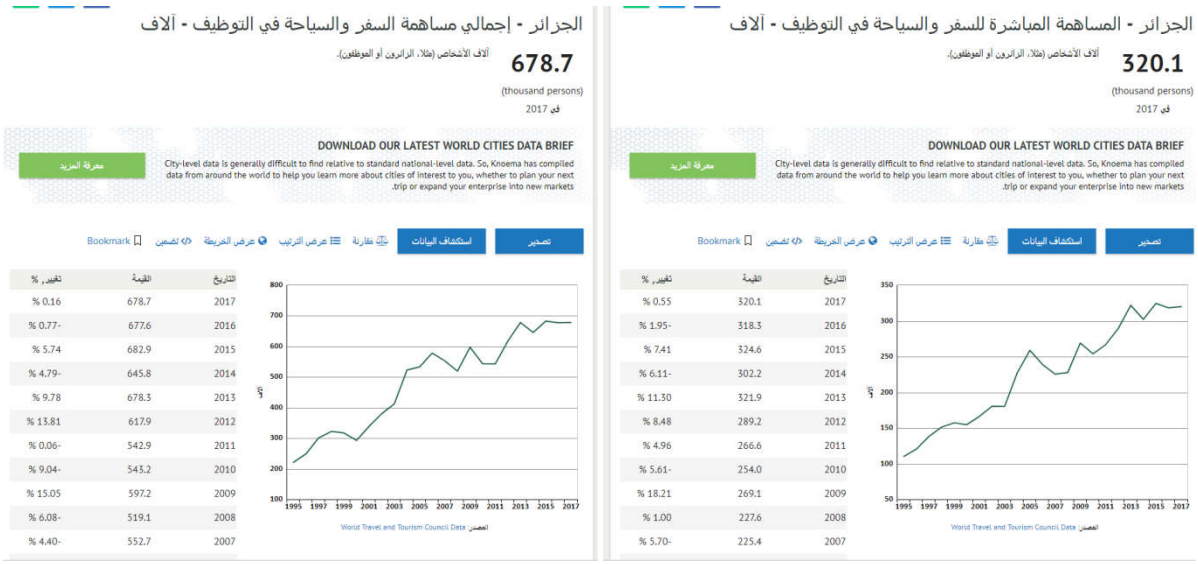

المصدر:أطلس بيانات العالم،مرجع سبق ذكره

الملحق رقم 15:التشغيل في تونس

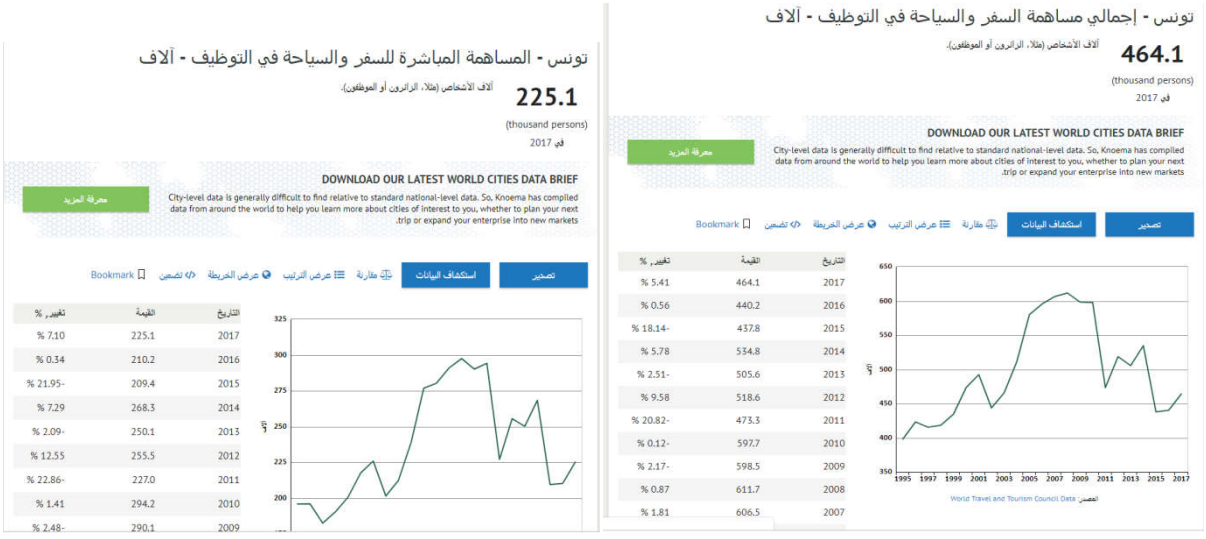

المصدر:أطلس بيانات العالم،مرجع سبق ذكره.

الملخص

على اعتبار السياحة أحد أهم الأعمدة التي ترتكز عليها اقتصاديات الكثير من الدول،فقد قمنا بتسليط الضوء في هذا البحث عل معرفة مدى مساهمة القطاع السياحي في تطوير الإيرادات العامّة للدولة،وذلك من خلال تحليل بعض مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الخام وميزان المدفوعات في الجزائر ومقارنتها بتونس وأوضحت الدراسة المساهمة الضعيفة لإيرادات هذا القطاع في الجزائر على الرغم من امتلاكها لإمكانيات كفيلة تجعلها قطبا سياحيا جذابا،على عكس تونس فكانت مساهمة إيراداتها السياحية إيجابية في تحقيق الزيادة في الدخل القومي، ولهذا يجب على الجزائر الوقوف عند أهم المشاكل والعراقيل بوضع آليات واستراتجيات مستقبلية لتجعل هذا القطاع مدّراً للثروة.

الكلمات المفتاحية:السياحة،المساهمة،الإيرادات العامّة،المقارنة،الجزائر،تونس

Abstract

As one of the most important pillars of the economies in many countries, tourism has highlighted the contribution of the tourism sector to the development of public revenues by analyzing and comparing some indicators of macroeconomic balances such as GDP and balance of payments in Algeria in comparison with Tunisia, the study showed the poor contribution of this sector in Algeria, despite the fact that it has the potential to make it an attractive tourist destination. Unlike Tunisia, its tourism revenues contributed positively to the increase in national income. Parking at the most important problems and obstacles develop future strategies and mechanisms to make this sector generating wealth.

Key words: tourism, contribution, general income, comparison, Algeria, Tunisia